

سلسلة مؤلفات علماء القرآن والقراءات (٧)



الأمانة العامة للأوقاف
مصرف المساجد



الإحكام

فناضبط

«المقدِّمة الجزئية» و«تحفة الأطفال»

ضبط وتحقيق

محمد بن فلاح المطيري



قطاع المساجد

حقوق الطبع محفوظة

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع المساجد

مشروع رعاية القرآن الكريم في المساجد

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م



دولة الكويت - الرقعي - شارع محمد بن القاسم

بدالة: ٤٨٩٣٠١٩ - ٤٨٩٠٣٩٢ داخلي ٤٠٤ - فاكس ٤٨٩٠٤٠٨ / ٠٠٩٦٥

أو ٦٦ / ٢٤٧٤٧٥٥ داخلي ١٠١ - فاكس: ٢٤٧٤٧٣٣

www.islam.gov.kw

www.koraa-alquran.com

E-mail : amana@www.asgaf.org

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُفْتَحُ الْكِتَابِ

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .
أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ عِلْمَ التَّجْوِيدِ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِيَتَعَلَّقَ بِكَلَامِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،
وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ تَعَلُّمَهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَالْعَمَلُ بِهِ فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ يُرِيدُ
قِرَاءَةَ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

وَأَدْنَى حَدِّ لِيَصِحَّ التَّلَاوَةُ أَنْ تَسَلَّمَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى أَوْ بِالْإِعْرَابِ، أَوْ بِهِمَا مَعًا .
لِذَلِكَ حَرَّصَ أئِمَّةُ الْقِرَاءَةِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي شَتَّى الْعُصُورِ عَلَى التَّأْلِيفِ
فِي التَّجْوِيدِ، بَيْنَ مَنْظُومٍ وَمَنْثُورٍ وَمُطَوَّلٍ وَمُخْتَصِرٍ .

وَكَانَ مِنْ بَيْنِ تِلْكَ التَّأْلِيفِ مَنْظُومَةٌ: (الْمُقَدِّمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِي الْقُرْآنِ أَنْ
يَعْلَمَهُ)، لِإِمَامِ الدُّنْيَا فِي عُلُومِ التَّجْوِيدِ وَالْقِرَاءَاتِ، شَيْخِ الْقُرَّاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، الْعَلَامَةِ
ابْنِ الْجَزَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٣٣هـ) .

فَقَدْ حَوَتْ - عَلَى صِغَرِ حَجْمِهَا - جُلَّ أبحاثِ التَّجْوِيدِ الْهَامَّةِ، مَعَ حُسْنِ سَبْكِ،
وِدْقَةِ لَفْظٍ، وَجَمَالِ أُسْلُوبٍ، وَرَزَقَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْقَبُولَ لَدَى النَّاسِ عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ
وَالدَّهْوَرِ، مِنْ زَمَنِ نَاطِقِهَا رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا .

وَقَدْ أَقْبَلَ الْعُلَمَاءُ فِي شَتَّى الْأَعْصَارِ عَلَى شَرْحِهَا وَإِخْرَاجِ مَا فِيهَا مِنْ كُنُوزٍ، وَإِبْرَازِ
مَا حَوَتْ مِنْ لَطَائِفٍ^(١) .

وَعَلَى غِزَارِهَا جَاءَتْ مَنْظُومَةُ «تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ» لِلْجَمْزُورِيِّ مِنْ حَيْثُ الصَّيْتُ
وَالْقَبُولُ لَدَى عَامَّةِ الْمَشْتَغَلِينَ بِتَدْرِيسِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ .

وَلَطَالَمَا دَارَ فِي خَلْدِي الرِّغْبَةُ فِي خِدْمَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَوْ بِأَيِّ وَجْهِ مِنْ

(١) مَا سَبَقَ نَقَلْتُهُ بِحُرُوفِهِ مِنْ مَقْدَمَةِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ د. أَيْمَنِ سُوَيْدٍ مِنْ تَحْقِيقِهِ لِلْجَزْرِيَّةِ .

الْوَجُوهِ، حَتَّى شَرَفَنِي رَبُّ الْعِزَّةِ بِخِدْمَةِ كِتَابِهِ الْعَظِيمِ مِنْ خِلَالِ تَحْقِيقِ هَاتَيْنِ الْمَنْظُومَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَهُمَا مِنَ الْقَبُولِ مَا لَهُمَا، وَسَمَّيْتُ هَذَا التَّحْقِيقَ: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال»^(١).

وكان العزمُ أوَّلَ الأمرِ على الوقوفِ عندِ ضَبْطِهِمَا بِالشَّكْلِ وَعِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أَجْعَلَ الْعَمَلَ عَلَى نَحْوِ مَا تَرَى لِعِدَّةِ أَسْبَابٍ، مِنْهَا:

- ١- وجود عدة روايات لألفاظهما مع اختلاف وجوه الضبط في مفرداتهما، ومن ثم اقتضى مِنِّي جَمْعَ تِلْكَ الْاِخْتِلَافَاتِ بَيْنَ النُّسخِ والتعليقِ على ما مِن شَأْنِهِ خِدْمَةُ الْمَنْظُومَتَيْنِ.
- ٢- كثرة الأخطاء عند عامَّة مَنْ تَصَدَّرَ لَضَبْطِهِمَا، فلا تكاد تَجِدُ طَبْعَةً خَالِيَةً مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّصْحِيفِ وَعَدَمِ الضَّبْطِ السَّلِيمِ.

وَأَرْجُو أَنْ تَعَيَّ كُلُّ أُذُنٍ وَاعِيَةٍ أَنْ عَمَلِي فِيهِمَا مُنْصَبٌّ عَلَى: ذِكْرِ اِخْتِلَافِ النُّسخِ، وَجَمْعِ الرِّوَايَاتِ، وَالتَّدْقِيقِ فِي الضَّبْطِ وَالْوِزْنِ وَالْإِمْلَاءِ وَالْإِعْرَابِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أخطاءِ الطَّبَعَاتِ مِنْ حَيْثُ التَّحْرِيفُ وَالتَّصْحِيفُ، أَمَّا مَسَائِلُ التَّجْوِيدِ وَمَبَاحِثُهُ فَلَيْسَتْ بَعِيَّتِي وَاسْتَأْذَنُ أَهْلًا لِلخَوْضِ فِيهَا.

وَمِنَ الْمُنَاسِبِ هُنَا أَنْ أُنْقَلَ لَكُمْ كَلَامًا جَمِيلًا لِلشَّيْخِ حَسَنِ الْوَرَاقِيِّ حَيْثُ قَالَ: «أَرْجُو مِنَ الْمَشَايخِ الْفُضَّلَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ الْعُقَلَاءِ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَأَلَّا يَجْعَلُوا بَعْضَ الْخِلَافَاتِ فِي الضَّبْطِ سَبَبًا فِي الشَّقَاقِ وَالْخِلَافِ وَالنِّزَاعِ وَالْحِقْدِ وَالْحَسَدِ وَالغِلِّ بَيْنَهُمْ؛ فَقَدْ رَأَيْتُ الْبَعْضَ يَقَعُ فِي الْحَرَامِ الْمَحْضِ مِنْ سَبِّ وَشْتَمٍ وَغَيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، فَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْرَأْ وَجَهًا مَا عَلَى شَيْخِهِ أَوْ لَمْ يَدْرِ بِهِ فَيُنْكِرُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ مَعْلُومٌ لَدَى الْآخَرِينَ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَشَاكِلِ وَخِلَافَاتِ وَنِزَاعَاتٍ حَصَلَتْ بَيْنَ الْمَشَايخِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ بِسَبَبِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ ك(قَرَّ) وَ(فِرَّ)، وَ(فَأَلَفَ الْجُوفَ) (لِلْجُوفِ

(١) وبعد الانتهاء من كتاب «الإحكام» قمتُ - ولله الحمد - بإفراد المنظومتين في طبعتين:

- الأولى: مشتملة على فراغات للشرح والتعليق.

- والأخرى: عبارة عن كُتَيْبٍ صَغِيرٍ لِلْحُفَاطِ.

مع إشارة فيهما لأهم الفروق التي بين النُّسخِ.

ألف)، وغير ذلك من الأشياء المُختَلَفِ فيها والتي لا تُؤَثِّرُ كثيراً مثلما يُؤَثِّرُ الطَّعْنُ والنِّيلُ من المُسَلِّمِ، فَتَسْأَلُ اللّهُ تَعَالَى أَنْ يُصَلِّحَ ذَاتَ بَيْنِنَا وَأَنْ يُؤَلِّفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا، آمِينَ» اهـ.
وختاماً فإنني أشكرُ كلَّ مَنْ أَعَارَنِي كِتَاباً أَوْ أَرَشَدَنِي صَوَاباً، فَإِنْ كَانَ مِنْ رَشِيدٍ وَسَدِيدٍ وَمَدِدٍ فَمِنَ اللّهِ الْوَاحِدِ الْمَنَّانِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ زَلَّلٍ وَخَلَّلٍ وَخَطَلٍ فَذَلِكَ قِسْمَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ أَخْطَأْتُ فَلَسْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الْوَرَى، وَإِنْ أَصَبْتُ فَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللّهُ رَمَى، وَكُنْ لِي كَمَا قَالَ الشَّاطِئِيُّ:

وظنَّ به خيراً وسامحٌ نسيجهُ بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلَا
وسلّمٌ لإحدى الحسنيين: إصابتهُ وَالْآخِرَى اجْتِهَادَ رَامٍ صَوْباً فَأَمَحَلَا
وإن كان خرقٌ فأدركه بفضلةِ مِنَ الْجِلْمِ وَلِيُصَلِّحَهُ مَنْ جَادَ مَقُولَا

واللّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا لِكُلِّ خَيْرٍ، وَيَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَاللّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، وَصَلَّى اللّهُ وَسَلَّمْ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ.

وكتب

محمد بن فلاح بن مشعان العزيري المطيري

٢١/رمضان/ ١٤٢٨هـ - ٣/١٠/٢٠٠٧م

الكويت - صباح الناصر



الحديث عن «المقدمة الجزرية» لابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ

* أولاً: سَنَّةُ نَظْمِهَا:

قال فضيلة الشيخ د. حازم بن سعيد حيدر^(١): «وَيَرَجَّحُ لَدَيَّ أَنْ ابْنَ الْجَزْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ وَضَعَ مُقَدِّمَتَهُ بَيْنَ عَامَيْ ٧٩٨ - ٨٠٠ هـ، وذلك في رحلته إلى بلاد الرُّوم (وهي تركيا الآن)؛ لأنَّ ابْنَهُ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ حَضَرَ سَمَاعاً إِجَازَةً أَبِيهِ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بَاشَا بِقِرَاءَةِ الْأَخِيرِ (المُقَدِّمَةِ) عَلَيْهِ عَامَ ٨٠٠ هـ كما هو مَثْبُتٌ بِخَطِّ ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي نَهَايَةِ نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ (لا له لي)^(٢)، وأيضاً فإنَّ ابْنَهُ الْأَخْرَزِيَّ أَبَا الْخَيْرِ مُحَمَّدًا لِحَقِّقَ بِأَبِيهِ إِلَى تَرْكِيَا عَامَ ٨٠١ هـ، وفيه حَفِظَ الْمُقَدِّمَةَ الْجَزْرِيَّةَ، فلو كان ابن الجزري نَظَمَهَا قَبْلَ ذَلِكَ فِي الشَّامِ أَوْ مِصْرَ لَسَبِقَ لِأَبْنِهِ الْمَذْكُورِ حِفْظُهَا» اهـ.

ويرى فضيلة الشيخ د. أشرف طلعت^(٣) أنها نُظِّمَتْ فِي حُدُودِ سَنَةِ ٧٩٨ هـ.

* ثانياً: التَّعْرِيفُ بِهَا:

اسمها: «المُقَدِّمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِي الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ»، وهي أَرْجُوزَةٌ^(٤) مَكُونَةٌ مِنْ ١٠٧ آيَاتٍ عَلَى أَصْحَ الْأَقْوَالِ، وَمِمَّا يَتَّضِحُّ أَنَّ ابْنَ الْجَزْرِيِّ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا أَبْوَاباً وَلَا فُصُولاً، وَإِنَّمَا اجْتَهَدَ فِي تَبْوِيئِهَا بَعْضَ الشَّرَاحِ وَالْمُحَقِّقِينَ .
وتنقسم إلى ثلاثة أقسام^(٥):

القسم الأول: خطبة الناظم وعدة أبياتها ٨ أبيات، وقد عَرَضَ النَّاظِمُ فِيهَا لِمَا يَلِي:

١- بيان اسمه ومذهبه الشافعي .

(١) في تقديمه لشرح الشيخ عبد الرازق موسى للمقدمة الجزرية ص ١١ - ١٢ .

(٢) انظر ص ٢٦ .

(٣) في مقدمة تحقيقه للمنظومتين ص ١١ .

(٤) أي من بحر الرجز: «مستفعلن» ست مرات، ويدخله من الزحافات: الخبن «مَفَاعِلُنْ»، والطي

«مُفْتَعِلُنْ»، والخبل «فَعَلْتُنْ»، ومن العلل: القطع «مَفْعُولُنْ» وزحافه الخبن «فَعُولُنْ» .

(٥) بتصرف من مقدمة التحقيق لشرح الفضالي ص ٤١ - ٤٤ .

٢- الحَمْدَلَّة، والصلاة على رسول الله ﷺ وآله وصحبه.

٣- بيان أن هذه الأرجوزة مُقدِّمة لِمَا يجب على كلِّ قارئٍ من قُرَاء القرآن الكريم أن يَعْلَمه من أحكام التجويد.

٤- الإشارة إلى ما يحتاج إليه قارئ القرآن من معرفة: مخارج الحروف، وصفاتها، والوقف والابتداء، مع ما يتعلَّق بهما من أبحاث رَسَم المصحف.

القسم الثاني: الأبواب:

وتنقسم إلى خمسة عشر باباً، وهي:

١- باب مخارج الحروف:

وهو من أهم أبحاث التجويد، وقد بيَّنها الناظم في ١١ بيتاً، ورتَّبها باعتبار وَضْعِهَا، حيث جَعَلَ الأبعدَ ممَّا يلي الصَّدْرَ، والأقربَ مُقابِلَه.

٢- باب صفات الحروف:

ذَكَرَ الناظم سبعة عشر نوعاً لها في ٧ أبيات، حيث قَسَمَهَا إلى صفات لها ضِدٌّ وهي حَسٌّ ضِدُّ حَسٍّ، وسِعَ صفات لا ضِدَّ لها.

٣- باب التجويد:

بيَّن فيه المراد بالتجويد، وما يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك، مع المداوِمة على القراءة بالتَّكرار: في ٧ أبيات.

٤- أبواب التفخيم والترقيق: وضمَّنها الحديث عن:

أ- ترقيق الحروف المستقلة: في بيت واحد.

ب- بعض التحذيرات والتنبيهات: في ٦ أبيات.

ج- ما يتعلَّق بالراء من حيث التفخيم والترقيق: في ٣ أبيات.

د- ما يتعلَّق باللام من حيث التفخيم والترقيق، وبعض الأحكام المتعلقة بتفخيم حروف الاستعلاء وبتخليص المُرقَّق من المُفخَّم والعكس: في ٦ أبيات.

٥- باب إدغام المُتماثِلينِ والمُتجانِسِينِ :

تكلّم فيه على بيان ما يُدغم من الحروف المُتماثِلة والمُتجانِسة، وبين موانع الإدغامِ وشروطه وأحكامه : في بيتين .

٦- باب الضاد والطاء :

أخذ الناظم بِذِكرِ الطاءات التي تجيء في القرآن: في ٨ أبيات .

٧- باب التحذيرات :

أمر بتبيين الضاد إذا تلاها ظاء أو طاء أو تاء: في بيتين .

٨- باب النون والميم المُشدّتينِ والميم الساكنة :

ذَكَرَ فيه النون والميم المُشدّتينِ، وما يلزمهما من العُنة، وأحكام الميم الساكنة من إظهار وإخفاء: في ٣ أبيات .

٩- باب أحكام النون الساكنة والتنوين :

من إظهار وإدغام وقلب وإخفاء: في ٤ أبيات .

١٠- باب المَدّ :

تحدّث فيه عن أنواع المَدّ ومراتبه: في ٤ أبيات .

١١- باب معرفة الوقف والابتداء :

حيث بيّن أقسام الوقف والابتداء وحُكْم كلِّ قسمٍ منها: في ٦ أبيات .

١٢- باب المقطوع والموصول :

وقد نَبّه الناظم في هذا الباب على كلماتٍ منها ما يُكتَب مقطوعاً بلا خلافٍ، ومنها ما يُكتَب موصولاً بلا خلافٍ أيضاً، ومنها ما يُكتَب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولاً، مع بيان مواضعها في القرآن العظيم : في ١٥ بيتاً .

١٣- باب التاءات:

وقد حَصَرَ الناظم في هذا الباب ما رُسِمَ في القرآن العظيم بالتاء المبسوطة؛ لِيُعْرَفَ أَنَّ ما عداه بالتاء المربوطة، مع ذِكر مواضعها في القرآن: في ٧ أبيات.

١٤- باب همزة الوصل:

وَيَبِّنُ الناظم فيه أحكام همزة الوصل حال الابتداء بها، سواء كانت في فعلٍ أو اسمٍ أو حرفٍ، ثم حَصَرَ الأسماء السماعية الواردة في القرآن: في ٣ أبيات.

١٥- باب الوقف على أواخر الكلم:

يَبِّنُ فيه كيفية الوقف على الكلمة القرآنية، ومتى يُوقَف عليها بالسكون المَحْض، أو مع الإشمام، أو بالرَّوْم: في بيتين.

القسم الثالث: خاتمة النَّظْم:

وهي خاتمةُ هذا النَّظْم المبارك، حيث قَدَّمها الناظمُ تُحْفَةً وهديةً لقارئ القرآن الكريم، وختَمَها كما بدأها بحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ: في بيتين. فصار مجموعُ أبياتِ هذه المنظومة مئةً وسبعةً أبياتٍ.



* ثالثاً: شروحها:

لا شيءٍ أدلَّ على أهمية متنٍ من المتونِ من كثرةِ شروحه وحواشيه، ولَمَّا كان لهذه المُقدِّمة المُباركة القَبُولُ الحَسَنُ في نفوسِ العلماءِ والقُرَّاءِ تَسَابَقَ أهلُ العلمِ إلى شرحِها وحلِّ ألفاظِها منذ زمن الناظم حتى عصرنا هذا.

ومن تلك الشروح والحواشي والتعليقات^(١):

- ١- الحواشي المُفهِمة في شرح المقدمة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، المعروف بـ «ابن الناظم»، ت: ٨٢٧هـ وقيل: ٨٣٥هـ.
- ٢- الطرازات المُعلِّمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري، ت: ٨٧٠هـ.
- ٣- وله شرح آخر اسمه: الدُرَّة المنظمة لشرح المقدمة.
- ٤- شرح الجزرية، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، ت: ٨٩٣هـ.
- ٥- تحفة المرید لمعرفة مقدمة التجويد، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري المعروف بـ «ابن قوقب»، ت: ٨٩٣هـ.
- ٦- شرح على المقدمة الجزرية، لإمام الجامع الجديد المشهور بالكنباوي، كان حياً: ٨٩٧هـ.
- ٧- شرح الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الخليلي، ت: ٩٠٢هـ.
- ٨- الحواشي الأزهرية في حلِّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد بن عبد الله الأزهري، ت: ٩٠٥هـ.
- ٩- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، لأبي الفتح محمد بن محمد المزي، ت: ٩٠٦هـ.

(١) قمتُ بإحصائها من مقدّمات المحقّقين وما اشتملت عليه كُتُبُ التراجم ك: «الضوء اللامع» للسخاوي، و«إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء» للبرماوي، وغيرهما.

- ١٠- اللآلئ^(١) السنيّة في شرح المقدمة الجزرية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت: ٩٢٣هـ.
- ١١- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لذكريا بن محمد الأنصاري، ت: ٩٢٦، وله حواشٍ على شرح ابن الناظم.
- ١٢- ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد، لمحمد بن عمر بن مبارك الحضرمي، المعروف بـ «بَحْرَق»، ت: ٩٣٠هـ.
- ١٣- شرح الجزرية، لشمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الدلجي، ت: ٩٤٧هـ.
- ١٤- شرح المقدمة الجزرية، لعصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ «طاش كبري زاده»، ت: ٩٦٨هـ.
- ١٥- الفوائد السريّة في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذفي، المعروف بـ «ابن الحنبلي»، ت: ٩٧١هـ.
- ١٦- نظم في شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام البتروني، المعروف بـ «ابن الغرامي»، ت: ٩٧٧هـ.
- ١٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر المستكاوي، كان حيّاً: ٩٧٧هـ.
- ١٨- شرح الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن عمر، المعروف بـ «قورد أفندي»، ت: ٩٩٦هـ.
- ١٩- شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن علي الأماسي، ويُعرَف بـ «مؤيد زاده»، ت: ٩٩٢هـ.
- ٢٠- شرح الجزرية، لعلي بن غانم المقدسي، الملقب بـ «نور الدين الحنفي»، ت: ١٠٠٤هـ.

(١) ويسمى: «العقود».

- ٢١- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لمُلاً علي بن سلطان القاري، ت: ١٠١٤هـ.
- ٢٢- الفوائد المسعدية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لعمر بن إبراهيم المسعدي، ت: ١٠١٧هـ.
- ٢٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن بدر الدين المنشي، ت: ١٠٠١هـ.
- ٢٤- الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية، لأبي الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الفضالي البصير، ت: ١٠٢٠هـ.
- ٢٥- النكت اللوذية على شرح المقدمة الجزرية (حاشية على الدقائق المحكمة)، لشرف الدين حفيد زكريا الأنصاري.
- ٢٦ - شرح المقدمة الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن أحمد، المعروف بـ «صوفي زاده»، كان حياً: ١٠٢٤هـ.
- ٢٧- تلخيص حاشية شرف الدين حفيد زكريا الأنصاري، لأحمد بن عمر الإسقاطي، ت: ١١٥٩هـ.
- ٢٨- وله حاشية أخرى على الدقائق المحكمة.
- ٢٩- شرح الجزرية، لعلاء الدين علي بن محمد الطرابلسي، ت: ١٠٣٢هـ.
- ٣٠- تحفة المرید لمقدمة التجويد، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرّمي، ت: ١٠٣٣هـ.
- ٣١- الفوائد المكية في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد حجازي الواعظ القلقشندي، ت: ١٠٣٥هـ.
- ٣٢- وله أيضاً: الهدية النبوية في شرح الجزرية.
- ٣٣- وله شرح ثالث.
- ٣٤- شرح الجزرية (أو حاشية على بعض شروحيها)، لعبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، ت: ١٠٥٢هـ.

- ٣٥- شرح المقدمة الجزرية، لحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطوي الشهير بـ «المدابغي»، ت: ١١٧٠هـ.
- ٣٦- الدرّة المنظمة البهية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لمنصور بن عيسى بن غازي الأنصاري السّمّودي، كان حيّاً: ١٠٨٤هـ.
- ٣٧- تعليقات على المقدمة الجزرية، لعبد الله بن حسين السويدي، ت: ١١٧٤هـ.
- ٣٨- حاشية على شرح زكريا الأنصاري، لعلي الشبراملسي، ت: ١٠٨٧هـ.
- ٣٩- الدرّة السّنيّة في حلّ ألفاظ الجزرية، لعبد الجليل محمد بن عبد الهادي العمري، ت: ١٠٨٧هـ.
- ٤٠- الجواهر السّنيّة على ألفاظ الجزرية، لإسماعيل الحصري الحموي القوصوني، كان حيّاً: ١٠٩٠هـ.
- ٤١- الكواكب المضيّة في شرح بعض أبيات الجزرية، لمحمد الشهرزوري البرزنجي، ت: ١١٠٣هـ.
- ٤٢- الحواشي المحكمة على المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر بن قاسم بن إسماعيل البقري، ت: ١١١١هـ.
- ٤٣- حاشية على شرح خالد الأزهرى للمقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر، المعروف بـ «الأمير الكبير»، ت: ١٢٣٢هـ.
- ٤٤- شرح الجزرية، لأحمد بن محمد بن البخاري الشنقيطي، ت: ١٢٧٥هـ.
- ٤٥- شرح الجزرية (باللغة الفارسية)، لكرامت علي، ت: ١٢٩٠هـ.
- ٤٦- وسيلة المرید لبيان التجويد، حاشية على المقدمة، لعبد المعطي بن سالم الشملاوي، ت: ١١٢٧هـ.
- ٤٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الدكدكجي، ت: ١١٣١هـ.
- ٤٨- التعليقات الوفية على متن الجزرية، لمحمد بن بشير، المعروف بـ «الغزوي»، كان حيّاً: ١٣٠٥هـ.

- ٤٩- الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، لمحمد بن علي بن يوسف الشريف التونسي، المعروف بـ «ابن يالوشة»، ت: ١٣١٤هـ.
- ٥٠- المطالب العلية على متن الجزرية، لمحمد بن بشير بن هلال الدلاجاتي الحلبي، ت: ١٣٣٩هـ.
- ٥١- الهدية في شرح الجزرية، لمحمد مصطفى بن موسى، إمام وخطيب جامع السليمانية بإستانبول.
- ٥٢- شرح الجزرية، لمحمد بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الشرشالي البطاوري المكي، ت: ١٣٥٥هـ.
- ٥٣- النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام- زكريا الأنصاري- لمقدمة تجويد القرآن، لعبد الرحمن النحراوي، ت: ١٢١٠هـ.
- ٥٤- حواشٍ على باب مخارج الحروف من المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه، لرضوان بن محمد المخللاتي، ت: ١٣١١هـ.
- ٥٥- الدقائق المنتظمة على الدقائق المحكمة (حاشية على شرح زكريا الأنصاري)، لنور الدين علي بن عمر بن أحمد الميهي، ١٢٠٤هـ.
- ٥٦- المنحة العطرية في شرح المقدمة الجزرية، لأبي نصر محمد أعظم بن كدي الهروي البرنابادي، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري.
- ٥٧- الفوائد المحررة في شرح المقدمة، لمحمد بن كمال الدين المدني.
- ٥٨- شرح المقدمة الجزرية، لخليل بن عثمان الشقلاويش.
- ٥٩- الدرّة المنظمة على شرح المقدمة، لأحمد بن يحيى السوسي.
- ٦٠- شرح الجزرية، لمحمد بن ضياء الدين أبي البقاء المعنوي.
- ٦١- الفوائد السنهورية في شرح الجزرية، لعلي بن حسن السنهوري.
- ٦٢- شرح الجزرية، لمحمد بن سلامة الواعظ.
- ٦٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد القاضي.

- ٦٤- كفاية المرید لمقدمة التجويد، لخليل بن بدر الدين الكناوي .
 ٦٥- القواعد المحكمة في شرح المقدمة، لمؤلف مجهول .
 ٦٦- النبذة المتممة لشرح المقدمة، لمؤلف مجهول .

* شروح معاصرة:

- ٦٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمود شاهين العنوسي .
 ٦٨- ترجمة واختصار وشرح المقدمة الجزرية، لفتح محمد، ت: ١٤٠٧هـ .
 ٦٩- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، لعبد الرازق بن موسى .
 ٧٠- العطايا الوهية في شرح المقدمة الجزرية، لرحيم بخش، ت: ١٤٠٢هـ .
 ٧١- شرح المقدمة الجزرية، للمرسي بن حسين جوهر، ت: ١٤١٠هـ .
 ٧٢- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد محيسن، ت: ١٤٢٢هـ .
 ٧٣- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لسيد لاشين أبو الفرح .
 ٧٤- القلائد الجوهريّة في جيد المقدمة الجزرية (باللغة الأردية)، لسعيد أحمد .
 ٧٥- شرح المقدمة الجزرية، لعبد العزيز الناغي .
 ٧٦- الدرر البهية شرح المقدمة الجزرية، لأسامة عبد الوهاب .
 ٧٧- إتحاف كرام البرية بشرح المقدمة الجزرية، لعلي بن مبارك العازمي .
 ٧٨- الروضة الندية شرح متن الجزرية، لمحمود عبد المنعم العبد .
 ٧٩- المنح الإلهية شرح المقدمة الجزرية، لهاني بن محمد بن عبد الله القاضي .
 ٨٠- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية، لصفوت محمود سالم .
 ٨١- الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية، لفرغلي سيد عرباوي .
 ٨٢- الواضح في شرح المقدمة الجزرية، لعزت عبيد الدعاس .
 ٨٣- شرح المقدمة الجزرية، لإبراهيم بن سعيد الدوسري .
 ٨٤- التحفة الوراقية شرح المقدمة الجزرية، لحسن الورّاقی .

- ٨٥- إسعاد البرية بشرح المقدمة الجزرية، لحمدي السيد.
- ٨٦- الحواشي المَرُضِيَّة على المقدمة الجزرية في تجويد كلام رب البرية،
لعبد الله ناجي.
- ٨٧- مختصر شرح المقدمة الجزرية، لعلي حسن سليمان.
- ٨٨- الأنوار البهية في حل الجزرية، لعبد الباسط هاشم.



* رابعاً: قالوا في «المقدمة الجزرية»:

- **قال ابن الناظم ص ١٠١:** «... وكان أنفع ما أُلّف في ذلك الأرجوزة المُسمّاة بـ(المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه) من نظم سيدي ووالدي الإمام العلامة...، فإنها مع صغر الحجم وحسن الاختصار حوت ما لم تحوهِ في هذا العلم الكُتُب الكِبَارُ» اهـ.

- **وقال عبد الدائم الأزهري ص ٦٨:** «... وإن أنفع ما رأيت في هذا الشأن وأكثر غناء لقرّاء القرآن في هذا الزمان الأرجوزة المُسمّاة بـ(المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)...، وكنت ممن اعتنى بها حفظاً وأتقنتها على ناظمها معنى ولفظاً...، فإنها مع صغر حجمها غزير علمها...» اهـ.

- **وقال طاش كبري زاده ص ٣٥ - ٣٦:** «... وكان أحسن ما أُلّف في علم التجويد الأرجوزة المُسمّاة بـ(المقدمة)...، فإنها باب هذه المدينة الطيبة وأساسها، ورئيس هاتيك العلوم ورأسها، بحيث لا مندوحة عنها لطالب القرآن؛ إذ فاق على الأقران في مضمّار البيان» اهـ.

- **وقال ابن الحنبلي ص ٢٥ - ٢٦:** «... مقدّمة عُقودُ جَمَانِهَا عَلِيَّةٌ، ولطائف إشاراتها من بواهر عباراتها خفيّةٌ من جليّةٍ إذا ضاع نشرها كانت طيبة النّشر، أو بان يُسرّها كانت عمدة أهل العصر، ذات دقائق مُحكّمة، ومطوّيات بطراز الرّموز معلّمة، وتيسير على اللّافظ، وأوزان يقبلها طبع الحافظ» اهـ.

- **وقال البرنابادي ص ٢:** «... كانت دُرّةً يتيمةً، وفريدةً كريمةً، ومنظومةً بديعةً، ورموزاً خفيّةً، وكنوزاً ثمينةً، حاويةً مع صغر حجمها ما لم تحوهِ الكُتُب الكِبَارُ، شهيرةً بالقراءة والحفظ في الأقطار، وشرحها جم غفير من فضلاء الأمصار، وتلقاها بالقبول علماء الأعصار، وتداولها الصغار والكبار» اهـ.

* خامساً: ما اعتمدت عليه في ضبط «المقدمة الجزرية» والتعليق عليها:

اعتمدت في ذلك:

- ١- على نسخة خطية قيّمة^(١) مقروءة على الناظم رَحِمَهُ اللهُ وَعَلَيْهَا إِجَازَةٌ بِخَطِّهِ .
 - ٢- وعلى ثلاثة عشر شرحاً للمقدمة الجزرية .
 - ٣- وعلى عدة طبعات لها قام بضبطها جماعة من المحققين .
- وإليك تفصيل ما سبق:

١- النسخة الخطية:

تعود أهمية هذه النسخة إلى كونها مقروءة على الناظم ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ وفي آخرها إجازة بخطه، وهي مصورة عن النسخة المحفوظة في مكتبة «لأ له لي» في مدينة إستانبول بتركيا تحت رقم «٧٠» عمومي، وهي نفسها التي اعتمد عليها د. أيمن سويد ود. أشرف طلعت في تحقيقهما للجزرية .

وسأترك الحديث عنها للدكتور أشرف طلعت حيث يقول ص ١٠ - ١٤ :
«... وعلى الرغم من وجود هذه الإجازة التي بخط الناظم على هذه النسخة إلا أنها لا تكفي وحدها في تحقيق نص المتن وإن كانت في أكثر مواضعها جيدة؛ فقد ظهر بعد البحث ومقابلة النسخ ومطالعة الشروح والنظر في الإجازات أن المقدمة الجزرية - كغالب منظومات الجزري - مرّت بأكثر من مرحلة في التأليف ولها أكثر من صورة، وأن النسخة المذكورة ليست هي الصورة الأخيرة للمقدمة، ولا هي أدقها؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- إجازة ابن الجزري المكتوبة في نهاية هذه النسخة كانت في شهر المحرم سنة ٨٠٠هـ، وذلك قريباً من تاريخ نظمها الذي كان في حدود سنة ٧٩٨هـ، فكأنها الصورة الأولى للمنظومة؛ فقد عاش الناظم بعد تاريخ هذه الإجازة ثلاثاً وثلاثين سنة، وغير فيها كما سيأتي .

(١) حصلت على صورة لها عن طريق فضيلة الشيخ د. حازم الكرّمي، فجزاه الله خيراً.

٢- تَفَرَّدَتْ هذه النسخةُ بأشياءَ لَمْ تُشَارِكْهَا فِيهَا أَيٌّ مِنَ النُّسخِ الأُخرى - على كَثْرَتِهَا -، وبعضُ هذه التَّفَرُّدَاتِ خَطَأٌ نَبَّهَ عَلَيْهِ الشُّرَاحُ، وبعضُهَا يُوهِمُ ظَاهِرُهُ خِلَافَ المعنى المقصودِ.

فَمِنَ المَوَاضِعِ الَّتِي انْفَرَدَتْ هَذِهِ النُّسخَةُ بِهَا وَنَبَّهَ الشُّرَاحُ عَلَى خَطِئِهَا مَا وَرَدَ فِي البَيْتِ العَاشِرِ بِلَفْظِ: (لِلْجَوْفِ أَلْفٌ)؛ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ بِهِ الوِزْنُ، نَبَّهَ عَلَيْهِ مَلَأَ عَلِيُّ القَارِي فِي شَرْحِهِ عَلَى الجَزْرِيَّةِ.

وقال ابنُ غازي: (وفي بعض النُّسخِ: «لِلْجَوْفِ أَلْفٌ»، وهو الذي شَرَحَ عَلَيْهِ ابنُ الناظمِ، وَلَا يُوجَدُ فِي نَسْخَةِ سِوَاهِ).

والمقصودُ بـ(ابن الناظم) أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمدِ الجَزْرِيّ، وهو أحدُ الذين سَمِعُوا الجَزْرِيَّةَ عَلَى صُورَتِهَا الأُولَى سنةَ ٨٠٠هـ وأُجِيزَ بِهَا، ثُمَّ فَارَقَ أَبَاهُ أَكْثَرَ مِن عَشْرِينَ سَنَةً، شَرَحَ خِلَالَهَا المَنْظُومَةَ حَسَبِ مَا سَمِعَهَا قَدِيمًا.

وقد عَدَلَ الإِمَامُ ابنُ الجَزْرِيّ هَذَا المَوْضِعَ إِلَى: (فَأَلْفُ الْجَوْفِ)، وَأُثِّبَتْ هَذَا التَّعْدِيلُ فِي نَسْخَةٍ مُوثَّقَةٍ مِن مَنْظُومَتِهِ (طَبِيبَةُ النَّشْرِ)^(١) الَّتِي ضَمَّنَهَا العَدِيدُ مِن أَبْيَاتِ المَقْدَمَةِ، وَقُرِئَتْ عَلَيْهِ سنةَ ٨٢٣هـ، أَي بَعْدَ نَظْمِهَا بِأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً تَقْرِيبًا، وَعَلَى هَذَا التَّعْدِيلِ مَضَى شُرَاحُ الجَزْرِيَّةِ.

...

٣- أَكْثَرَ شُرَاحِ الجَزْرِيَّةِ اعْتَمَدُوا عَلَى نُسْخِ مُخَالَفَةٍ لِهَذِهِ النُّسخَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ بِمَا يُشْبِهُ الإِجْمَاعَ، وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ خِلَافًا بَيَّنَّ نُسْخَ الجَزْرِيَّةِ الَّتِي أَطَّلَعَ عَلَيْهَا أَشَارَ إِلَى مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ بِقَوْلِهِ: (وفي نسخة)، وَلَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهَا فِي الغَالِبِ، فَهِيَ دَائِمًا عِنْدَهُمْ مَحَلٌّ لِلْحِكَايَةِ - أعني فِي مَوَاضِعِ الخِلَافِ - وَليست لِلشَّرْحِ، وَمَا ذَلِكَ إِلا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِالصُّورَةِ الأَخِيرَةِ لِلْمَنْظُومَةِ كَمَا قَدَّمْتُ^١ اهـ.

* * *

(١) الذي فِي الطَّبِيبَةِ - بحسب الطبعة التي بين يدي - : «فَالْجَوْفُ لِلْهَائِوِي وَأُخْتَيْهِ وَهِيَ».

* نُصَّ الإِجَازَةُ الَّتِي بَخَطَ النَّازِمُ الإِمَامَ ابْنَ الْجَزْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الَّتِي فِي آخِرِ النُّسخَةِ
الْحَطِّيَّةِ^(١):

«الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

عَرَضَ عَلَيَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ مِنْ نَظْمِي الْوَالِدِ النَّجِيبِ السَّعِيدِ اللَّافِظُ، سُلَالَةُ
الْعُلَمَاءِ، أَوْحَدَ التُّجَبَاءِ، بُغْيَةَ الْأَذْكَيَاءِ، عَيْنُ الْفَضْلَاءِ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بَاشَا، وَوَلَدُ الشَّيْخِ
الإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْمَرْحُومِ صَفِيِّ الدِّينِ صَفَرِ شَاهِ بْنِ أَمِيرِ حُجَا بْنِ إِيَّاسِ بْنِ فُزْعَلِ أَحْمَدَ،
الْحُرَّاسَانِيَّ الْأَصْلَ، ثُمَّ التَّبْرِيْزِيَّ، وَفَقَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَرَاضِيهِ، وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ سَلَفَ مِنْ
أَهْلِيهِ؛ مِنْ حِفْظِهِ^(٢) فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ حِفْظَ إِتْقَانٍ وَلَفْظَ إِيقَانٍ.

وَسَمِعَهَا بِقِرَاءَتِهِ:

- ابْنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ.

- وَالشَّيْخُ الْفَاضِلُ الْحَاذِقُ حَمِيدُ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ التَّبْرِيْزِيَّ
الْحُسْرُوشَاهِيَّ.

- وَالْوَالِدَانِ السَّعِيدَانِ النَّجِيْبَانِ الْفَاضِلَانِ: أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدٌ، وَأَبُو الثَّنَائِ مُحَمَّدٌ،
ابْنَا الشَّيْخِ الإِمَامِ الْعَالِمِ الصَّالِحِ الْمَسْلُوكِ، بَرَكَتَةِ الْمُسْلِمِينَ، عُمْدَةِ الْمُرْشِدِينَ: فَخْرُ الدِّينِ
إِيَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّورِيِّ حِصَارِيَّ.

- وَخَيْرُ الدِّينِ خَلِيلُ بْنُ مُصْطَفَى بْنِ أَحْمَدَ الْقَرَّاسِيَّ.

- وَشَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْيَمْنِيِّ الْأَصْلِيَّ الْبُرْصَوِيَّ الْمَوْلِدِيَّ.

- وَالْمُقَرِّيُّ الْفَاضِلُ عِمَادُ الدِّينِ عَوْضُ بْنُ عَلِيٍّ الْبُرْصَوِيَّ.

- وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَفْلَهَوْنِيَّ.

- وَالْمُقَرِّيُّ اللَّافِظُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَاطِرِ بَكِّ الْقَوْنَوِيَّ.

(١) اسْتَعْنَتْ فِي قِرَاءَتِهَا وَضَبَطَ أَعْلَامُهَا بِضَبْطِ د. أَيْمَنِ سُؤَيْدِ حَفِظَهُ اللَّهُ ص ١٤ .

(٢) مَتَعَلَّقُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ هُوَ قَوْلُهُ: «عَرَضَ».

- وشمس الدين محمد بن أحمد بن بادار النّهَاوَنَدِيّ ثُمَّ الدَّمَشَقِيّ .
- وإبراهيم بن عبد الله الرُّومِيّ عتيق الخادم عزّ الدين .
وصحّ ذلك في يوم السَّبْتِ ، سادسَ عَشْرِي المَحْرَمِ ، سَنَة ثَمَانِ مِئَة .
وَأَجَزْتُ للجماعة المَذْكُورِ^(١) ولعليّ باشا رَوَايَتَهَا عَنِّي وجميع ما يجوز وعَنِّي
رَوَايَتُهُ ، وتَلَفَّظْتُ له بذلك .
قاله وكتبه الفقير محمد بن محمد بن محمد بن الجَزَرِيّ ، حامداً ومُصَلِّياً
ومُسَلِّماً ، عَفَا اللهُ تعالى عنهم بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ .



(١) أي: النُّظْم المذکور .

وَمَا ذَرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ أَحْرَكَةٍ	إِلَّا إِذَا رُسْتُ فَبَعْضُ تَحْرِكَةٍ
الْأَبْفِجِ أَوْ نَضِبِ وَأَشْمُ	إِشَانَةٌ بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمِّ
وَقَدْ تَقَضَى نَطِيءَ الْمُتَأَدِّمَةِ	مِنِّي لِقَارِيءِ الْقُرْآنِ تَقْدِيمَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ	ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

المحمدة وصل الله على	سيدنا محمد وآله وسلم
عرض على جميع هذه المقدمة	رحمى الولد النجيب السعيد
اللائق سلاله العلماء وأحد	النجباء وبعبه الأذكياء عين
الفضلاء أبو الحسن علي	باشا ولد الشيخ الإمام العلامة
الرحوم صفى الدر صفر	شاه أمير خجانب اياس

٢- شروح الجزرية الثلاثة عشر^(١):

اجتمعَ عندي - بفضل الله تعالى - أكثر من عشرين شرحاً مطبوعاً للمقدمة الجزرية ما بين قديم وحديث، وهي التي تَمَكَّنْتُ مِنْ جَمْعِهَا، ثُمَّ إِنِّي انْتَحَبْتُ مِنْهَا ثَلَاثَةً عَشَرَ شَرْحاً مُعْتَمِداً عَلَيْهَا مع استئناسي ببقية الشروح، وهذه الثلاثة عشر شرحاً مِنْ أَنْفَسِ الشُّرُوحِ؛ لِجَلَالَةِ قَدْرِ شُرَاحِهَا الَّذِينَ عَلَى رَأْسِهِمْ تَلَامِذُهُ ابْنِ الْجَزْرِيِّ كَوَلَدِهِ أَبِي بَكْرٍ وَعَبْدُ الدَّائِمِ الْأَزْهَرِيُّ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي أَقْوَالِ شُرَاحِهَا وَذِكْرِهِمْ لِاخْتِلَافِ النَّسَخِ وَالرُّوَايَاتِ وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَهَا تَبَيَّاناً وَحَسْماً لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْكِلاتِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِمَنَابَةِ الْجَمَاعِ بِهِمْ وَمَشُورَتِهِمْ فِي أَمْرِهَا، وَلَا يُعَابُ عَلَى بَعْضِ الشُّرَاحِ عَدَمُ اعْتِنَائِهِ بِالنَّصِّ عَلَى ضَبْطِهَا وَالحَدِيثِ عَنْ رُوَايَاتِهَا، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ تِلْكَ الشُّرُوحَ تَعُودُ أَهْمِيَّتُهَا إِلَى مَا أَثْبَتَهُ شُرَاحُهَا مِنَ الْأَفَاطِ مَخْتَلِفَةٍ عَمَّا فِي الشُّرُوحِ الْأُخْرَى، وَكَفَى بِهَا بُعْيَةً.

وإليك أسماء تلك الشروح وأصحابها تباعاً مُقَدِّماً أَفْذَمَهُمْ وَفَاقَهُ عَلَى مَنْ يَلِيهِ، مع بيانٍ لِمَقْدَارِ اعْتِنَاءِ كُلِّ شَارِحٍ بِضَبْطِ الْأَفَاطِهَا وَذِكْرِ اخْتِلَافِ النَّسَخِ وَالرُّوَايَاتِ:

١- «الحواشي المفهمة في شرح المقدمة»، للعلامة أبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، المعروف ب«ابن الناظم»، ت: ٨٢٧هـ وقيل: ٨٣٥هـ.

وهو أول شرح لهذه المنظومة المباركة التي تَلَقَّاهَا عَنْ نَازِمِهَا رَحِمَهُ اللهُ فِي صُورَتِهَا الْأُولَى كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْرُصْ عَلَى ضَبْطِ الْأَفَاطِهَا سِوَى النَّزْرِ الْيَسِيرِ.

٢- «الطرازات المعلمة في شرح المقدمة»، للعلامة عبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري، ت: ٨٧٠هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزري.

وهو ثاني شرح وصلنا بعد شرح ابن الناظم، ويمتاز بِذِكْرِ نَقُولَاتِ شَفَاهِيَةٍ مِنْ فِي نَازِمِهَا ابْنِ الْجَزْرِيِّ حَوْلَ تَغْيِيرِ الْأَفَاطِهَا وَمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ النَّازِمُ آخِرًا، كَمَا اعْتَنَى أَيْضًا بِضَبْطِ الْأَفَاطِهَا وَذِكْرِ بَعْضِ التَّنْبِيهَاتِ الْعَرُوضِيَّةِ.

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبقات التي اعتمدها.

٣- «الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدّمة الجزرية»، للعلامة خالد بن عبد الله الأزهرى، ت: ٩٠٥هـ.

ذَكَرَ فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ أَنَّهُ تَلَقَّى الْمَقْدَمَةَ الْجَزْرِيَّةَ عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ الدَّائِمِ الْأَزْهَرِيِّ الَّذِي تَلَقَّاهَا عَنْ نَازِمِهَا ابْنِ الْجَزْرِيِّ.

وهو يشير إلى بعض النسخ أحياناً إلا أنه يندّر أن يضبط شيئاً من ألفاظها.

٤- «الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدّمة الجزرية»، للعلامة أبي الفتح محمد بن محمد المزيّ، ت: ٩٠٦هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزري.

وشرّحه أشبه ما يكون بشرح ابن الناظم، إلا أنه توسّع كثيراً في مسائل اللّغة، ويكاد يخلو من ضبط أو إشارة إلى اختلاف الروايات.

٥- «اللّالئ»^(١) السّنيّة في شرح المقدّمة الجزرية»، للعلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلانيّ، ت: ٩٢٣هـ.

ذَكَرَ فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ أَنَّهُ أَخَذَهَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَسَدِ الْأَمِيوطِيِّ الَّذِي أَخَذَهَا عَنْ نَازِمِهَا ابْنِ الْجَزْرِيِّ، وَذَكَرَ إِسْنَاداً آخَرَ.

ويكاد شرّحه يخلو من الحديث عن ضبطها.

٦- «الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة الجزرية»، للعلامة زكريا بن محمد الأنصاري، ت: ٩٢٦هـ.

له عناية بضبط ألفاظها وذكّر اختلاف النسخ.

٧- «شرح المقدّمة الجزرية»، للعلامة عصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ«طاش كُبري زاده»^(٢)، ت: ٩٦٨هـ.

عُنِيَ بِإِعْرَابِهَا كَامِلَةً، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ أَعْرَابِهِ بُعْدٌ عَنِ الصَّوَابِ، وَعُنِيَ أَيْضاً بِذِكْرِ الْاِخْتِلَافَاتِ بَيْنَ النُّسَخِ، وَلَهُ إِشَارَةٌ مُفِيدَةٌ فِي وَزْنِهَا.

(١) وَيُسَمَّى: «العقود».

(٢) وَمِنْهُمْ مَنْ يَصِلُ الشِّينَ بِالْكَافِ: طاشكبري زاده.

- ٨- «الفوائد السريّة في شرح المقدمة الجزرية»^(١)، للعلامة محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذفي، المعروف بـ«ابن الحنبلي»، ت: ٩٧١هـ.
- ذَكَرَ إِسْنَادَهُ إِلَى النَّازِمِ فِيهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، وَقَدْ عُنِيَ بِضَبْطِ مَا أَشْكَلَ مِنْ أَلْفَاظِهَا، مَعَ ذِكْرِهِ لِاخْتِلَافِ النَّسْخِ، وَاهْتِمَامِهِ بِالْحَدِيثِ عَنِ الْوِزْنِ فِي الْعَدِيدِ مِنْ تَرَاقِيهِهَا.
- ٩- «الْمِنْحُ الْفِكْرِيَّةُ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْجَزْرِيَّةِ»، للعلامة مُلَّا عَلِي بْنِ سُلْطَانَ الْقَارِي، ت: ١٠١٤هـ.
- يُعَدُّ هَذَا الشَّرْحُ مِنْ أَوْسَعِ الشُّرُوحِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَهُ الْيَدُ الطُّوْلَى فِي ضَبْطِ أَلْفَاظِهَا وَذِكْرِ النَّسْخِ وَالرُّوَايَاتِ وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَهَا وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الشُّرَّاحِ^(٢) فِي أَعَارِيهِمْ وَاخْتِيَارِهِمْ لِأَلْفَاظِهَا، وَيَبْدُو أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى شَرْحِي خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ وَزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ.
- ١٠- «الفوائد المسعدية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية»، للعلامة عمر بن إبراهيم المسعدي، ت: ١٠١٧هـ.
- ذَكَرَ فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ أَنَّهُ يَرْوِيهَا مِنْ نَحْوِ خَمْسِينَ طَرِيقًا، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَنِ بِضَبْطِ أَلْفَاظِهَا وَذَكَرَ نُسْخَهَا سِوَى النَّزْرِ الْيَسِيرِ.
- ١١- «الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية»، للعلامة أبي الفتوح سيف الدين ابن عطاء الله الفضاليّ البصير، ت: ١٠٢٠هـ.
- عُنِيَ بِإِعْرَابِ أَكْثَرِ أَلْفَاظِهَا، وَذَكَرَ نُسْخَهَا، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اعْتَمَدَ اعْتِمَادًا كَبِيرًا عَلَى شَرْحِ ابْنِ الْحَنْبَلِيِّ «الفوائد السريّة» وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِذَلِكَ.
- ١٢- «الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدّمة»، للعلامة محمد بن علي بن يوسف الشريف التونسي، المعروف بـ«ابن يالوشة»، ت: ١٣١٤هـ.

(١) لديّ نسخة خطية لهذا الشرح استأنستُ بها.

(٢) مرادُ مُلَّا عَلِيِّ الْقَارِيِّ بـ«الرُّومِيِّ»: طَاشُ كَبْرِيِّ زَادِهِ، وَمُرَادُهُ بـ«الْمِصْرِيِّ»: الْفَضَالِيُّ، أَمَّا ذِكْرُهُ لِلشَّارِحِ «الْيَمَانِيِّ» أَوْ «الْيَمَنِيِّ» فَلَمْ أَتَمَكَّنْ مِنْ مَعْرِفَتِهِ، وَلَعَلَّهُ بِحَرْقِ الْحَضْرَمِيِّ إِلَّا أَنَّهُ صَرَّحَ بِاسْمِهِ فِي مَوْضِعٍ مِنْ شَرْحِهِ.

لا يخلو من بعض الأعراب وذكّر النسخ.

١٣- «المنحة العِطْرِيَّة في شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة أبي نصر محمد أعظم

ابن كداي الهروي البُرْنَابَادِيّ، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري.

قام بإعراب الجزرية كاملةً وتقطيعها عروضياً، أما ما ذكره من اختلاف النسخ

فكانَ أَغْلَبُهُ نقلاً من شرح ملا علي القاري.

وأحسبُ - والله أعلم - أنّ رواياتِ المقدمةِ الجزريةِ الصحيحةَ لا تخرُجُ غالباً

عَمَّا ذَكَرَهُ واعتمدهُ أولئك الثلاثةَ عَشَرَ شارحاً.



٣- طبعات «المقدمة الجزرية»:

لا شك أن للمحققين جهودهم المباركة في الاعتناء بضبطها وتتبع نسخها واختلاف ألفاظها، لذا حرصت على جمع تلك الطبعات للاستئناس بها، فبلغ ما جمعته منها - ولله الحمد - سبع عشرة طبعة، وهي^(١):

- ١- طبعة العلامة علي محمد الضباع، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة».
- ٢- طبعة الشيخ د. أيمن سويد.
- ٣- طبعة الشيخ أيمن سعيد.
- ٤- طبعة الشيخ د. أشرف طلعت.
- ٥- مذكرة الشيخ حسن بن مصطفى الوراقى، المسماة: «إعانة المستفيد بضبط متني التحفة والجزرية في علم التجويد»^(٢).
- ٦- طبعة الشيخ سيد بن مختار أبو شادي، المسماة: «إتحاف البرية بضبط متني التحفة والجزرية»، بتقريظ كل من: الشيخ د. أحمد عيسى المعصراوي، والشيخ أحمد ابن عبد الرحيم بن عبد الرحمن، والشيخ حسن بن مصطفى الوراقى.
- ٧- طبعة الشيخ حمد الله حافظ الصفتي، ضمن «سلسلة متون التجويد».
- ٨- طبعة الشيخ عبد الله بن محمد الشمراني، ضمن «الجامع للمتون العلمية».
- ٩- طبعة الشيخ عبد الحكيم بن أبي رَؤاش، بتقريظ الشيخ محمد عبد الحميد أبو رَؤاش.
- ١٠- طبعة الشيخ د. ياسر بن إبراهيم المزروعى.
- ١١- طبعة بمراجعة وتدقيق الشيخ محمد حسام سبسي.
- ١٢- طبعة الشيخ جمال بن إبراهيم القرش، المسماة: «الخلاصة في ضبط متني

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبعات.

(٢) جميع النقول عن هذه المذكرة لم أتمكن من عزوها إلى أرقام الصفحات؛ لكونها غير مطبوعة وإنما هي منشورة على شبكة الإنترنت.

تحفة الأطفال والمقدمة الجزرية»، بتقريظ الشيخ د. عبد العزيز بن عبدالحفيظ بن سليمان.

١٣- طبعة الشيخ د. محمد بن شرعي .

١٤- طبعة عُني بها مركز ابن الجزري الإسلامي لتحفيظ القرآن الكريم وتدرسي علومه، الرفاع الشرقي - البحرين .

١٥- طبعة عُنيت بها الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية .

١٦- طبعة باكستانية قديمة عليها شرح باللُّغة الأردية وحواشٍ بالعربية، لمحمد أظهر حسن، ورمزتُ لها بـ«الثانية» .

١٧- وهناك طبعة باكستانية أخرى رمزتُ لها بـ«الأولى» .

هذا وَلَمْ تَخُلْ معظمُ هذه الطبعاتِ من التصحيفِ وعدم الضبطِ السليمِ إلا مَنْ رَجِمَ على تَبَائِنٍ فيما بينها، ولعلَّ أَحْكَمَ تلكَ الطبعاتِ التي جَمَعَتْ بين المنظومتين - واللَّهَ أعلم - هي طبعةُ الشيخِ أيمن سعيد حفظه اللّهُ، وفي كُلِّ خيرٍ .



* سادساً: منهجي في ضَبَطِ «المقدمة الجزرية» والتعليقِ عليها:

- ١ - ضبط المنظومة كاملةً بالشكل وعلامات الترقيم المناسبة.
- ٢ - قُمْتُ بِتَبَعِ أقوالِ الشُّرَاحِ وَجَمَعِهَا الْمُتَعَلِّقَةَ بِضَبَطِ أَلْفَاظِهَا وَاحْتِلَافِ النَّسْخِ وَالرَّوَايَاتِ^(١)، وَأَهْمَلْتُ الْأَعْرَابَ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَثَرٌ فِي الضَّبْطِ، أَوِ الَّتِي كَانَتْ لِأَلْفَاظِهَا وَاضِحَةً، فَإِنْ كَانَ مِنْ تَعْلِيْقٍ عَلَى مَا كَانَ وَاضِحاً وَجَلِيّاً فَهُوَ مِنْ بَابِ الْفَائِدَةِ وَزِيَادَةِ التَّوَكُّيدِ. أَمَّا مَا نَقَلْتُهُ عَنِ الشُّرَاحِ حَوْلَ بَعْضِ مَسَائِلِ التَّجْوِيدِ أَوْ بَعْضِ الْمَعَانِي فَلَأَنَّ فِيهَا إِشَارَةً إِلَى ضَبْطِ الْأَلْفَاظِ أَوْ تَحْدِيداً لِبَعْضِ الرَّوَايَاتِ.
- كما نَقَلْتُ بَعْضَ التَّعْلِيْقَاتِ لِْمُحَقِّقِي الشُّرُوحِ وَالطَّبْعَاتِ؛ لِمَا حَوَتْ مِنْ فَوَائِدَ وَتَنْبِيْهَاتٍ.

- ٣ - كان اعتمادي على عباراتِ الشُّرَاحِ وما شَرَّحُوهُ مِنْ أَلْفَاظِ، وَلَمْ أَعْتَمِدْ غَالِباً عَلَى مُحَقِّقِي الشُّرُوحِ فِي ضَبْطِهِمْ لِأَيَّاتِهَا؛ حَيْثُ انْصَبَّ اهْتِمَامُ بَعْضِهِمْ عَلَى خِدْمَةِ الشَّرْحِ وَأَهْمَلِ التَّدْقِيقَ فِي الْأَبْيَاتِ، وَبَعْضُهُمْ اعْتَمَدَ الرَّوَايَةَ الَّتِي يَحْفَظُهَا دُونَ وَضْعِ أَيِّ عِتْبَارٍ لِمَا فِي الشَّرْحِ الْمَخْطُوطِ الَّذِي يَقُومُ بِتَحْقِيقِهِ، وَبَعْضُهُمْ - هَدَاهُمُ اللَّهُ - يُشَبِّهُ خِلَافَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِحُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ اسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّمَا أُحَدِّثُ مَا صَنَعُوا.
- ٤ - بعد ذِكْرِ الرَّوَايَةِ فَإِنِّي أَتْبَعُهَا بِأَسْمَاءِ الشُّرَاحِ الَّذِينَ اعْتَمَدُوا مُقَدِّماً أَوْ قَدِّمَهُمْ وَفَاءً عَلَى مَنْ يَلِيهِ^(٢)، أَوْ أَكْتَفِي بِأَقْوَالِ الشُّرَاحِ فِيهَا، وَلَمْ أَنْقُلْ عِبَارَاتِ الْبِرْنَابَادِيِّ الَّتِي أَخَذَهَا بِحُرُوفِهَا مِنْ شَرْحِ الْقَارِي، مُكْتَفِياً عَنْهُ بِالْقَارِي^(٣).

- ٥ - على الرغم من أهمية النسخة الخطية - التي سميتها: «نسخة الناظم» - ونفاسيتها إلا أنني جعلتها آخراً بعد تعدادِ الشُّرُوحِ؛ لِمَا طَرَأَ عَلَيْهَا - كَمَا تَقَدَّمَ - مِنْ التَّغْيِيرَاتِ، وَلِمُخَالَفَتِي لَهَا فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ احْتِكَاماً لِأَقْوَالِ الشُّرَاحِ وَالْوِزْنَ وَغَيْرِ ذَلِكَ

(١) لَمْ أَعْنِ كَثِيراً بِتَوْجِيهِ الرَّوَايَاتِ؛ فَبِالْشُّرُوحِ عُثِيَّةٌ لِمَنْ أَرَادَ التَّبَيُّنَ وَالِاسْتِزَادَةَ.

(٢) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِ الْقَارِي عَلَى الْفَضَالِيِّ فِي الْوَفَاةِ إِلَّا أَنِّي قَدَّمْتُ الْأَخِيرَ عَلَى صَاحِبِهِ فِي الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الْقَارِي قَدْ نَقَلَ عَنِ الْفَضَالِيِّ وَتَعَقَّبَهُ.

(٣) قَالَ الْبِرْنَابَادِيُّ ص ٣: «... فنقلت من المنح الفكرية كثيراً ومن غيره قليلاً» اهـ.

من الاعتبارات الأخرى .

٦ - قُمْتُ بِتَّبَعِ مَا وَقَعَ فِيهِ مُحَقَّقُو الشُّرُوحِ وَالطَّبَعَاتِ مِنْ تَصْحِيفَاتٍ وَأَوْهَامٍ ؛ لِئَلَّا يُظَنَّ بِأَنَّهَا صَوَابٌ أَوْ جَائِزَةٌ ، مَعَ إِغْفَالِي لِلْعَدِيدِ مِنَ الْأَخْطَاءِ الْوَاضِحَةِ الَّتِي لَا تَسْتَحِقُّ التَّنْبِيهَ .

٧ - قُمْتُ بِالْتَعْلِيقِ عَلَى بَعْضِ عِبَارَاتِ الشُّرَاحِ وَالْمُحَقِّقِينَ بِفَائِدَةٍ أَوْ تَوْضِيحٍ أَوْ تَعْقِيبٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ التَّنْبِيهَاتِ الَّتِي فِيهَا بَيَانٌ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَعَارِيبِ .

٨ - قُمْتُ بِإِيرَادِ الْآيَاتِ الْمُرَادَةِ لِبَعْضِ الْمُفْرَدَاتِ الْقِرَائِيَةِ الْوَارِدَةِ فِي النَّظْمِ زِيَادَةً فِي تَوْثِيقِ ضَبْطِهَا ، وَقَدْ اِكْتَفَيْتُ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ تَعَدُّدِ الشُّوَاهِدِ غَالِبًا .

٩ - لَمْ أَدْعُ رَوَايَةً غَيْرَ مُوزُونَةٍ إِلَّا نَصَّصْتُ عَلَى عَدَمِ اتِّزَانِهَا ، فَمَا عَدَّاهَا فَهُوَ مُوزُونٌ .

١٠ - هُنَاكَ أُمُورٌ خَاصَّةٌ بِالْوِزْنِ اِكْتَفَيْتُ غَالِبًا بِالنَّصِّ عَلَيْهَا دُونَ ذِكْرِ الشُّرَاحِ الَّذِينَ أَشَارُوا إِلَيْهَا ، كَنْقَلِ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ ، وَتَسْكِينِ هَاءِ الضَّمِيرِينَ «هُوَ» وَ«هِيَ» وَعَيْنِ «مَعَ» ، وَقَصْرِ الْمَمْدُودِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَحَمَلَنِي عَلَى ذَلِكَ تَسَاهُلُ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ فِيهَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَأَثُّرِ الْوِزْنِ بِهَا .

١١ - إِذَا جَاءَ حَرْفُ الرَّوِيِّ مُقَيَّدًا^(١) وَكَانَ فِي الْأَصْلِ مُشَدَّدًا فَإِنِّي أَشِيرُ إِلَى كَوْنِهِ مُشَدَّدًا بِوَضْعِ السُّكُونِ فَوْقَ الشَّدَةِ هَكَذَا : «مَدٌّ» «يَمَدٌّ» .

١٢ - قُمْتُ بِالنَّصِّ عَلَى آيَاتِ الْجَزْرِيَةِ الْوَارِدَةِ فِي طَبِيبَةِ النَّشْرِ ، مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْ فُرُوقٍ بَيْنَهُمَا .

١٣ - مُرَادِي بِقَوْلِي : «الْمُحَقَّقُ» أَوْ «مُحَقِّقُهُ» هُوَ مُحَقِّقُ الشَّرْحِ أَوْ الطَّبَعَةِ ، وَلَسْتُ أَنَا الْمَقْصُودَ .

١٤ - بِالنِّسْبَةِ لِشَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ فَإِنَّ عَزْوِي إِلَيْهِ إِلَى طَبَعَةِ الشَّيْخِ فَرِغْلِيِّ عَرَبَاوِيِّ ، إِلَّا أَنِّي أَحْيَانًا أَعَزُّوهُ إِلَى نَسْخَةِ خَطِيَّةٍ لَدَيْ هِيَ أَقْدَمُ مِنَ النَّسْخِ السَّبْعِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا

(١) أي : ساكناً .

المُحَقَّق؛ فَإِنَّ أَقْدَمَ نَسْخَةٍ لَدَيْهِ مَنَسُوخَةٌ سَنَةَ ٩٥١هـ، بَيْنَمَا النِّسْخَةُ الَّتِي بِحُوزَتِي مَنَسُوخَةٌ سَنَةَ ٨٩٣هـ، وَكَذَلِكَ شَرَحَ ابْنُ الحَنْبَلِيِّ فَلَدَيَّ مِنْهُ نَسْخَةٌ خَطِيئَةٌ اسْتَأْنَسْتُ بِهَا.

١٥ - بالنسبة لشرح مُلَّا علي القاري «المنح الفكرية» جعلت طبعة أسامة عطايا أصلاً، وقابلتها بالطبعتين الأخيرين المذكورتين في قائمة مصادر التحقيق، وكذا الحال مع شرح زكريا الأنصاري «الدقائق المحكمة» حيث جعلت طبعة د. نسيب نشاوي أصلاً مع مقابلتها بالطبعتين الأخيرين، وقد اقتصرْتُ في تلك الطبعات على ذِكر الفروق الهامة.



ترجمة^(١) موجزة لابن الجزري رحمته الله

هو شيخُ القُرَاءِ والمُحَدِّثِينَ، وإمامُ الأَدَاءِ والمُجَوِّدِينَ، شيخُ الدُّنْيَا فِي القِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ مِنْ عَصْرِهِ إِلَى عَصْرِنَا: العَلَمَةُ الحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ الجَزْرِيِّ، شَمْسُ الدِّينِ، أَبُو الخَيْرِ الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ، وَيُعرَفُ بـ«ابنِ الجَزْرِيِّ».

كان أبوه تاجراً، فَحَجَّ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ، وَشَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْرَمَ بِنِيَّةِ وَلَدٍ عَالِمٍ، فَوُلِدَ لَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ هَذَا بَعْدَ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ، فِي لَيْلَةِ السَّبْتِ الخَامِسِ وَالعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ المُعْظَمِ، سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ، دَاخِلَ خَطِّ القَصَاعِينَ بَيْنَ السُّورَيْنِ بِدَمَشَقَ المَحْرُوسَةِ.

وَنَشَأَ بِهَا، فَحَفِظَ القُرْآنَ وَأَكْمَلَهُ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثَةِ عَشْرَ عَاماً، وَصَلَّى بِهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً.

وَأَفْرَدَ القِرَاءَاتِ وَعُمُرُهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ السَّلَارِ، وَأَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّحَّانِ، وَأَحْمَدَ بْنِ رَجَبٍ. وَجَمَعَ القِرَاءَاتِ بِمُضْمَنٍ كُتِبَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي المَعَالِي ابْنِ اللَّبَّانِ وَعُمُرُهُ سَبْعَةَ عَشْرَ عَاماً.

وَحَجَّ مِرَاراً، وَرَحَلَ إِلَى مِصْرَ تَكَرَّراً، وَفِي كُلِّ الرِّحَالِ يَلْتَقِي بِالْأئِمَّةِ القُرَاءِ وَيَتَلَقَّى عَنْهُمْ وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ.

وَسَمِعَ الحَدِيثَ مِنْ مَن بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ الدِّمِيَاطِيِّ وَالْأَبْرُقُوهِيِّ، وَمِنْ جَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ الفَخْرِ ابْنِ البَخَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

(١) نقلتها بحروفها من مقدمة تحقيق الجزرية لفضيلة الشيخ د. أيمن سويد حفظه الله، وانظر: «غاية النهاية» لابن الجزري ٢/٢٤٧، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي ٩/٢٥٥.

وَأَخَذَ الْفِقْهَ عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْإِسْتَوِيِّ وَغَيْرِهِ .
 وَقَرَأَ بِمَضْرَ الْأُصُولِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانَ عَلَى الشَّيْخِ ضِيَاءِ الدِّينِ سَعْدِ اللَّهِ
 الْقَزْوِينِيِّ ، وَأَخَذَ عَنْ غَيْرِهِ ، وَأَذِنَ لَهُ بِالْإِفْتَاءِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْفَدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 كَثِيرٍ ، وَالشَّيْخُ ضِيَاءُ الدِّينِ ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ الْبُلْقِينِيُّ .
 وَجَلَسَ لِلْإِقْرَاءِ تَحْتَ قُبَّةِ النَّسْرِ مِنَ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ سِنِينَ ، وَوَلِيَ مَشِيخَةَ
 الْإِقْرَاءِ الْكُبْرَى بِتَرْبَةِ أُمِّ الصَّالِحِ ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَاتِ جَمَاعَةً كَثِيرُونَ ، وَابْتَنَى
 بِدَمَشَقَ لِلْقُرْآنِ مَدْرَسَةً سَمَّاهَا «دَارَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» .

وَوَلِيَ قِضَاءَ الشَّامِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ .
 ثُمَّ دَخَلَ بِلَادَ الرُّومِ ، فَنَزَلَ بِمَدِينَةِ «يُرْصَه» دَارِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ الْمَجَاهِدِ بَايَزِيدَ
 ابْنِ عَثْمَانَ ، فَأَكْرَمَهُ وَعَظَّمَهُ وَأَنْزَلَهُ عِنْدَهُ بِضَعِّ سِنِينَ ، فَنَشَرَ عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ وَالْحَدِيثِ
 وَانْتَفَعُوا بِهِ ، وَأَكْمَلَ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ عَلَيْهِ فِيهَا جَمَاعَةً كَثِيرُونَ ، وَأَلَّفَ فِيهَا كِتَابَ
 «النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» فِي مُجَلَّدَيْنِ .

ثُمَّ كَانَتْ الْفِتْنَةُ التَّيْمُورِيَّةُ فِي بِلَادِ الرُّومِ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانِ مِئَةٍ ، فَأَخَذَهُ
 الْأَمِيرُ تَيْمُورُ مِنَ الرُّومِ وَحَمَلَهُ إِلَى بِلَادِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ ، فَأَنْزَلَهُ بِمَدِينَةِ «كَش» ، فَقَرَأَ
 عَلَيْهِ بِهَا وَبَسَمَرَفَنْدَ جَمَاعَةً .

ثُمَّ دَخَلَ مَدِينَةَ «هَرَاة» بَعْدَ وَفَاةِ الْأَمِيرِ تَيْمُورَ ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ لِلْعَشْرِ جَمَاعَةً ، ثُمَّ دَخَلَ
 مَدِينَةَ «يَزِد» ، ثُمَّ «أَصْبَهَانَ» ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا جَمَاعَةً ، ثُمَّ وَصَلَ إِلَى مَدِينَةِ «شِيرَاز»
 فَأَمْسَكَ بِهَا سُلْطَانُهَا وَأَلَزَمَهُ الْقِضَاءَ ، فَبَقِيَ فِيهَا مُدَّةً ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا خَلْقَ كَثِيرُونَ .

ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ ، فَسَافَرَ عَنْ طَرِيقِ «الْبَصْرَةَ» ، وَلَمَّا جَاوَزَ بِلْدَةَ «عُنَيْزَةَ»
 بِمَرَحَلَتَيْنِ أَخَذَهُ الْأَعْرَابُ مِنْ بَنِي لَامٍ ، ثُمَّ تَرَكُوهُ وَأَخَذُوا كُلَّ مَا مَعَهُ ، فَعَادَ إِلَى
 «عُنَيْزَةَ» ، وَنَظَّمَ بِهَا «الدَّرَّةَ» فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثِ ، ثُمَّ يَسَّرَ اللَّهُ لَهُ الْحَجَّ ، وَجَاوَرَ فِي
 الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مُدَّةً ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ فِيهِمَا جَمَاعَةً .

وله مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ بَيْنَ مَثُورٍ وَمُنْظُومٍ، جُلُّهَا فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ،
فِمِمَّا صَنَّفَ:

- «النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ»، وَنَظَّمَهُ فِي «طَبِيبَةِ النَّشْرِ».

- «الدَّرَّةُ الْمُضِيَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثِ الْمَرْضِيَّةِ».

- «المَقْدَمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ».

- «غَايَةُ الْمَهْرَةِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْعَشْرَةِ».

- «الجَوْهَرَةُ فِي النَحْوِ».

- «الهِدَايَةُ إِلَى عُلُومِ الرِّوَايَةِ».

- «ذَاتِ الشُّفَا فِي سِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ الْخُلَفَاءِ».

- «تَقْرِيْبُ النَّشْرِ».

- «تَحْبِيْرُ التَّيْسِيْرِ».

- «غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ».

- «نِّهَايَةُ الدَّرَايَاتِ فِي أَسْمَاءِ رِجَالِ الْقِرَاءَاتِ».

- «التَّمْهِيْدُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ».

- «مَنْجِدُ الْمَقْرئينِ».

- «التَّوْضِيْحُ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيْحِ».

- «الْحِصْنُ الْحَصِيْنُ مِنْ كَلَامِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِيْنَ» فِي الْأَذْكَارِ.

وَأَلَّفَ غَيْرَ ذَلِكَ فِي التَّفْسِيْرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْعَرَبِيَّةِ.

تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شِيْرَازَ» صَحْوَةَ الْجُمُعَةِ، الْخَامِسَ مِنْ رَبِيْعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ
ثَلَاثٍ وَثَلَاثِيْنَ وَثَمَانٍ مِئَةٍ، وَدُفِنَ بِدَارِ الْقُرْآنِ الَّتِي أَنْشَأَهَا هُنَاكَ، وَكَانَتْ جِنَازَتُهُ
مَشْهُودَةً، تَعَمَّدَهُ اللهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ فَيْسِيْحَ جَنَّتِهِ، آمِيْن.

منظومة المقدمة

فَمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

المسمّاة

المقدمة الجزرية

من نظم إمام الحفاظ ومجتهد الفراء

محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري

رحمه الله تعالى

(٧٥١ - ٥٨٣هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْظُومَةُ الْمَقْدَمَةِ

فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِي الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

[مَقْدَمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]

- ١ - يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعِ مُحَمَّدُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيُّ:
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ
- ٣ - مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
- ٤ - وَبَعْدُ: إِنَّ هَذِهِ «مَقْدَمَةُ
- ٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌ
- ٦ - مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ
- ٧ - مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ
- ٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْضُولٍ بِهَا
- مُحَمَّدُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيُّ:
- عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ
- وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعَ مُحِبِّهِ
- فِيمَا عَلَى قَارِيهِ أَنْ يَعْلَمَهُ»
- قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلَى أَنْ يَعْلَمُوا
- لِيَنْطِقُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ
- وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ
- وَنَاءِ أَنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِهَا

١- بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ

- ٩ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ: سَبْعَةٌ عَشْرُ
- ١٠ - فَأَلْفٌ: الْجَوْفِ وَأَخْتَاهَا، وَهِيَ
- ١١ - ثُمَّ لِأَفْصَى الْحَلْقِ: هَمْزُ هَاءِ
- ١٢ - أَذْنَاهُ: غَيْنُ خَاوُّهَا، وَالْقَافُ:
- ١٣ - أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الشَّيْنِ يَاءِ،
- عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ أَخْتَبَرَ
- حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي
- ثُمَّ لِيَوْسَطِهِ: فَعَيْنُ حَاءِ
- أَفْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ، ثُمَّ الْكَافُ
- وَالضَّادُ: مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

- ١٤ - الْأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا، وَاللَّامُ: أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
 ١٥ - وَالنُّونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ أَجْعَلُوا وَالرَّاءُ: يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْخَلُ
 ١٦ - وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَ تَا: مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِرٌ
 ١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى، وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَ ثَا: لِلْعُلْيَا
 ١٨ - مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ: فَالْمَا مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُسْرِفَةِ
 ١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ، وَعُنْتَةُ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ

- ٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ مُسْتَفِيلٌ مُنْفَتِحٌ مُصَمَّتَةٌ، وَالضَّدَّ قُلْ
 ٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَتٌ» شَدِيدُهَا لَفْظٌ: «أَجِدُ قَطٍ بَكَتٌ»
 ٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ: «لِنْ عُمَرُ» وَسَبْعُ عُلُوٍ: «حُصَّ صَعُطٍ قِطٌ» حَصْرُ
 ٢٣ - وَصَادٌ صَادٌ طَاءٌ طَاءٌ: مُطَبَقَةٌ وَ«فَرٌّ مِنْ لُبٍّ»: الْحُرُوفُ الْمَذَلَّةُ
 ٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَائِي سَيْنٌ، قَلْقَلَةٌ: «قُطْبُ جَدٍ»، وَاللَّيْنُ:
 ٢٥ - وَاؤٌ وَيَاءٌ سُكْنًا، وَأَنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا، وَالْإِنْجِرَافُ: صُحْحَا
 ٢٦ - فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَبِتَكَرِيرِ جُعِلَ وَلِلتَّفْسِي: السَّيْنُ، ضَادًا: أَسْتَطَلُ

٣- بَابُ التَّجْوِيدِ

- ٢٧ - وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ أَثِمُ
 ٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَالَةُ أَنْزَلَا وَهَلَكَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا
 ٢٩ - وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ التَّلَاوَةِ وَزِينَتُهُ الْأَدَاءُ وَالْقِرَاءَةُ

- ٣٠ - وَهُوَ: إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا
 ٣١ - وَ رَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمَثَلِهِ
 ٣٢ - مُكَمَّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ بِاللُّطْفِ فِي النَّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ
 ٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِيٌّ بِفِكَهِ

٤- بَابُ التَّرْقِيقِ

- ٣٤ - فَرَقَّقْنِ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرَفٍ وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ

٥- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ

- ٣٥ - وَهَمَزٌ: (الْحَمْدُ) (أَعُوذُ) (إِهْدِنَا) (أَلَّهُ)، ثُمَّ لَامٌ: (لِلَّهِ) (لَنَا)
 ٣٦ - (وَلَيْتَلَطَّفُ) (وَعَلَى اللَّهِ) (وَلَا الضُّ) وَالْمِيمُ مِنْ (مَخْمَصَةٍ) وَمِنْ (مَرَضٍ)
 ٣٧ - وَبَاءٌ: (بَرَقِ) (بَاطِلِ) (بِهِمْ) (بِذِي) وَأَحْرِضْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالنَّجْهِرِ الَّذِي
 ٣٨ - فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ: (حُبِّ) (الصَّبْرِ) (رَبْوَةٌ) (أَجْتَنَّتْ) وَ(حَجِّ) (الْفَجْرِ)
 ٣٩ - وَبَيْنَنْ مُقْلَقًا إِنْ سَكْنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا
 ٤٠ - وَحَاءٌ: (حَضْحَصَ) (أَحَطْتُ) (الْحَقُّ) وَسِينٌ: (مُسْتَقِيمِ) (يَسْطُو) (يَسْقُو)

٦- بَابُ الرِّاءَاتِ

- ٤١ - وَرَقَّقِ الرِّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَلِكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتْ
 ٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ اسْتِعْلًا أَوْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا
 ٤٣ - وَالْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ)؛ لِكُسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدِّدُ

٧- بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ

- ٤٤ - وَفَخِمِ اللَّامَ مِنْ أَسْمِ (اللَّهِ) عَنِ فَتْحِ أَوْ ضَمِّ كَدَّ (عَبْدُ اللَّهِ)
- ٤٥ - وَحَرْفِ الْأَسْتِعْلَاءِ فَخِمَ، وَأَخْضَصَا الْأَطْبَاقَ أَفْوَى نَحْوُ: (قَالَ) وَ(الْعَصَا)
- ٤٦ - وَبَيْنِ الْأَطْبَاقِ مِنْ (أَحَطْتُ) مَعَ (بَسَطْتُ)، وَالْخُلْفِ بِ(نَخْلُقُكُمْ) وَقَعَ
- ٤٧ - وَأَحْرِضْ عَلَى السُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا) (أَنْعَمْتَ) وَ(الْمَعْضُوبِ) مَعَ (ضَلَلْنَا)
- ٤٨ - وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ (مَحْذُورًا) (عَسَى) خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِ(مَحْظُورًا) (عَصَى)
- ٤٩ - وَزَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا كَدَّ (شِرْكُكُمْ) وَ(تَتَوَفَّى) (فِثْنَةٌ)

٨- بَابُ إِدْغَامِ الْمُتَمَاثِلِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ

- ٥٠ - وَأَوْلِي مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَدْغَمَ كَدَّ (قُلْ رَبِّ) وَ(بَلْ لَأَ)، وَأَبْنُ
- ٥١ - (فِي يَوْمٍ) مَعَ (قَالُوا وَهُمْ) وَ(قُلْ نَعَمْ) (سَبَّحَهُ) (لَا تُزِعْ قُلُوبَ) (فَالْتَقَمَ)

٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

- ٥٢ - وَالضَّادَ بِأَسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزٍ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي
- ٥٣ - فِي: (الظُّعْنِ) (ظَلٌّ) (الظُّهْرِ) (عَظْمٌ) (الْحَفِظِ) (أَيْقِظُ) وَ(أَنْظِرُ) (عَظْمٌ) (ظَهْرٌ) (الْلَفِظِ)
- ٥٤ - (ظَاهِرٌ) (لَظِي) (شَوَاطِ) (كَظْمٌ) (ظَلَمًا) (أَغْلُظُ) (ظَلَامٌ) (ظَفِيرٌ) (أَنْتَظِرُ) (ظَمًا)
- ٥٥ - (أَظْفَرٌ)، (ظَنًّا) كَيْفَ جَاءَ، وَ(عِظٌ) سِوَى «عِضِينَ»، (ظَلٌّ) (الْتَحَلُّ زُحْرَفٍ سِوَى
- ٥٦ - وَ(ظَلَّتْ)، (ظَلْتُمْ)، وَبِرُومٍ (ظَلُّوا) كَالْحَجْرِ، (ظَلَّتْ) (شَعْرًا) (نَظَلُّوا)
- ٥٧ - (يَظْلَلُنَّ) (مَحْظُورًا) مَعَ (الْمُحْتَظِرِ) وَ(كُنْتَ فَظًّا)، وَجَمِيعَ (الِنَظْرِ)
- ٥٨ - إِلَّا بِ(وَيْلٍ) (هَلْ) وَأَوْلَى (نَاصِرَهُ) وَ(الْعَيْظُ) لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَةٌ
- ٥٩ - وَ(الْحَظُّ) لَا (الْحَضُّ) عَلَى الطَّعَامِ وَفِي (ضَنِينِ) الْخِلَافِ سَامِي

١٠- بَابُ التَّحْذِيرَاتِ

- ٦٠ - وَإِنْ تَلَاقِيَا الْبَيَانَ لِأَزْمٍ: (أَنْقَضَ ظَهْرَكَ) (يَعِضُ الظَّالِمُ)
٦١ - وَ(أَضْطُرُّ) مَعَ (وَعَظَّتْ) مَعَ (أَفْضُتُمْ) وَ صَفَّ هَا: (جَبَاهُهُمْ) (عَلَيْهِمْ)

١١- بَابُ النَّوْنِ وَالْمِيمِ الْمُسَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ٦٢ - وَأَظْهَرَ الْعُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّادًا، وَأَخْفَيْنِ
٦٣ - الْمِيمِ إِنْ تَسَكَّنَ بِعُنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا
٦٤ - وَأَظْهَرْنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ وَأَحْذَرُ لَدَى وَاوٍ وَ فَا أَنْ تَخْتَفِي

١٢- بَابُ أَحْكَامِ النَّوْنِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

- ٦٥ - وَحَكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى: إِظْهَارٌ، أَدْغَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَا
٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرَ، وَأَدْغَمَ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بِعُنَّةٍ لَزِمَ
٦٧ - وَأَدْغَمَنَ بِعُنَّةٍ فِي (يَوْمِنُ) إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا (عَنُونُوا)
٦٨ - وَالْقَلْبُ عِنْدَ أَلْبَا بِعُنَّةٍ، كَذَا الْأَخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخْذَا

١٣- بَابُ الْمَدِّ

- ٦٩ - وَالْمَدُّ: لِأَزْمٍ، وَوَجِبَ أَتَى وَجَائِزٌ، وَهُوَ وَقْصُرٌ ثَبَتَا
٧٠ - فَلَا زِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدُّ سَاكِنٌ حَالِيْنِ، وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ
٧١ - وَوَجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ
٧٢ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفًّا مُسَجَّلًا

١٤- بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ

- ٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
 ٧٤ - وَالْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنُ ثَلَاثَةً: تَامٌ، وَكَافٍ، وَحَسَنٌ
 ٧٥ - وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنَى - فَأَبْتَدِي
 ٧٦ - فَالْتَامُ، فَالْكَافِي، وَلَفْظًا فَاْمُنَعَنَ إِلَّا رُوُوسَ الْآيِ جَوْزُ، فَالْحَسَنُ
 ٧٧ - وَغَيْرُ مَا تَمَّ: قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقِفُ مُضْطَرًّا، وَيُبْدَأُ قَبْلَهُ
 ٧٨ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

١٥- بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْضُوعِ

- ٧٩ - وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ وَتَا فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
 ٨٠ - فَأَقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ: (أَنْ لَا) مَع: (مَلَجًا) وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا)
 ٨١ - وَ(تَعْبُدُوا) يَاسِينَ، ثَانِي هُودَ، لَا يُشْرِكُنَ) (تُشْرِكُ) (يَدْخُلُنَ) (تَعْلُوا عَلَيَّ)
 ٨٢ - (أَنْ لَا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ) . (إِنْ مَا): بِالرَّعْدِ . وَالْمَفْتُوحِ صِلَ . وَ(عَنْ مَا
 ٨٣ - نُهُوا) أَقْطَعُوا . (مِنْ مَا): بِرُومِ وَالنِّسَاءِ خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ . (أَمْ مَنْ): أَسَسَ
 ٨٤ - فَصَلَّتِ، النَّسَاءِ، وَذَبِحَ . (حَيْثُ مَا) . وَالْأَنْعَامَ . وَالْمَفْتُوحِ: (يَدْعُونَ) مَعَا
 ٨٦ - وَ(كُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)، وَ(أَخْتَلِفُ): (رُدُّوا) كَذَا (قُلْ بِسْمَا)، وَالْوَضَلِ صِفٌ:
 ٨٧ - (خَلَفْتُمُونِي) وَ(أَشْرَوْا) . (فِي مَا) أَقْطَعَا: (أَوْحِي) (أَفْضُتُمْ) (أَشْتَهَتْ)، (يَبْلُو) مَعَا
 ٨٨ - ثَانِي (فَعَلَنَ)، وَقَعَتْ، رُومٌ، كِلَا «تَنْزِيلٌ»، ظُلَّةٌ، وَغَيْرَهَا صِلَا

- ٨٩ - فَأَيْنَمَا) كَالنَّحْلِ: صِلْ، وَمُخْتَلِفٌ فِي الشُّعْرَا الْأَحْزَابِ وَالنَّسَا وَصِيفٌ
 ٩٠ - وَ صِلْ: (فَالْمُ) هُوَدَ . (أَلَّن نَجْعَلْ) (نَجْمَع). (كَيْلًا): (تَحْزُنُوا) (تَأْسُوا عَلَيَّ)
 ٩١ - حَجَّ (عَلَيْكَ حَرَجٌ) . وَقَطَعُهُمْ: (عَنْ مَنْ يَشَاءُ) (مَنْ تَوَلَّى) . (يَوْمَ هُمْ)
 ٩٢ - وَ(مَالٍ): (هَذَا) وَ(الَّذِينَ) (هَؤُلَاءِ) . (تَحِينُ): فِي الْإِمَامِ صِلْ، وَوَهَلَا
 ٩٣ - وَ(وَزَنُوهُمْ) وَ(كَالْوَهْمِ) صِلْ كَذَا مِنْ (أَلْ) وَهَا وَ يَا لَا تَفْصِلِ

١٦- بَابُ التَّاءِ

- ٩٤ - وَ(رَحِمَتْ): الزُّخْرُفِ بِالتَّاءِ زَبْرَهُ
 ٩٥ - (نِعْمَتْ)بِهَا، ثَلَاثُ نَحْلِ، إِبْرَهُمْ
 ٩٦ - لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ، كَالطُّورِ،
 ٩٧ - وَ(أَمْرَاتٌ): يُوسُفَ، عِمْرَانَ، الْفَضْضُ،
 ٩٨ - (شَجَرَتٌ): الدُّخَانِ . (سُنَّتٌ): فَاطِرِ
 ٩٩ - (قُرْتُ عَيْنٍ) . (جَنَّتْ): فِي وَقَعَتْ .
 ١٠٠ - أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ . وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ: بِالتَّاءِ عُرِفَ

١٧- بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ

- ١٠١ - وَأَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلِ بِضْمٍ
 ١٠٢ - وَآكْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي
 ١٠٣ - (إِبْنٍ) مَعَ (أَبْنَةٍ) (أَمْرِي) وَ(أَتْنِينَ) (إِنْ كَانَ ثَلَاثٌ مِنْ الْفِعْلِ يُضْمُ
 الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْأَلَامِ كَسْرُهَا، وَفِي:
 وَ(أَمْرَاةً) وَ(أَسْمٍ) مَعَ (أَتْنَيْنِ)

١٨- بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

١٠٤ - وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَةِ

١٠٥ - إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَضْبٍ، وَأَشْمُ إِشَارَةٌ بِالضَّمِّ: فِي رَفْعٍ وَضَمِّ

[حَاتِمَةُ «الْجَزْرِيَّة»]

١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي «الْمُقَدِّمَةَ» مِنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمَهُ

١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ

١٠٩ - أَيْبَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَايٌ» فِي الْعَدَدِ مَنْ يُحْسِنُ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ]



التَّغْلِيقاتُ
عَلَى
المُقَدِّمةِ الجَزْرِيةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةٌ «الْجَزَرِيَّةُ»]

١ - يَقُولُ رَاجِي ^(١) عَفْوٍ ^(٢) رَبِّ

(١) قال المزي ص ١٤ : «فاعل (يقول)، ويمكن أن يكون حالاً وأصله (راجياً) سُكِّنَتْ يَأُوهُ لِلنُّظْمِ» اهـ.
وقال الفضالي ص ١٨ : «وفي إعرابه في البيت وجهان :
أحدهما : يجوز أن يكون مرفوعاً ب(يقول) على الفاعلية، و(محمد) بَدَلٌ مِنْهُ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ.
والثاني ^(١) : أن يكون منصوباً على الحال مِنْ (محمد)، وتقديره : يقول راجياً محمد، وإنما
سُكِّنَتْ يَأُوهُ لضرورة النُّظْمِ» اهـ.

(٢) مضاف إليه، قاله : عبدالدائم، وطاش كبري زاده، والقاري.

قال القاري ص ٤٥ : «وَجَزَّ (عَفْو) لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سابقه - وإن كان مضافاً مِنْ جِهَةٍ
لأحقيقه -، وَتَوَهَّمْ بعضهم [فَجَوَزَ] ^(ب) نَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَسْمِ الْفَاعِلِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ :
﴿وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ﴾ ^(ج) [الحج : ٣٥] حيث قُرئ في الشواذ بنصبها، وليس كذلك لعدم التوافق
هنالك، وكان الأولى أن يجعله نظيراً لقوله تعالى : ﴿إِنكُرْ لَدَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصافات : ٣٨]
بنصب (العذاب) على رواية شاذة في القراءة، وَوَجَّهِ ضَعِيفٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ نَصَبَ (عَفْو) مع
تنوين (راج) لا يصح روايةً ولا درايةً ^(د)، وكذا لا يجوز تنوين (راج) ونصب (عَفْو) لِمَا ذُكِرَ مع
مخالفته لِمَا رُسِمَ وَسُطِرَ.

نَعَمَ عَمَلٌ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُضَافِ إِذَا كَانَ مُعْرَفًا نَصَبَ مَفْعُولَهُ تَخْفِيفًا مُعْتَبَرًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَأَمَّا عَمَلُهُ
كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرَّحوا به، وإن قُرئ قوله : ﴿إِنكُرْ لَدَائِقُوا الْعَذَابِ﴾
بالنصب؛ فلا يقاس عليه، سيمًا مع مخالفته الرُّسْمَ لديه» اهـ.

(أ) رَدَّةُ الْقَارِي، انظر قوله في التعليق على «محمد» في العَجْزِ .

(ب) فِي الْأَصْلِ : «وَجَوْز»، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الطَّبْعَتَيْنِ الْأَخْرِيَيْنِ لِلْمُنْحِ .

(ج) فَيَكُونُ حَذْفُ نَوْنِ «الْمَقِيمِ» تَخْفِيفًا لَا لِلإِضَافَةِ .

(د) إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : «وَلَا دَرَايَةَ» أَي : وَلَا لَعْنَةً؛ فَقَدْ أَبْعَدَ التَّجَعُّعَ؛ إِذْ يَجُوزُ لَعْنَةُ تَنْوِينِ «رَاجٍ» مَعَ نَصَبِ «عَفْو»،
وَنظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزُّمَرُ : ٣٦].

- ١ - سَامِعٍ (١) مُحَمَّدٌ (٢) ابْنُ (٣) الْجَزْرِيِّ الشَّافِعِيِّ (٤):
 ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُضْطَفَّاهُ
 ٣ - مُحَمَّدٌ (٥) وَاللَّهُ

= قلت: قد يقال بجواز نصبه من باب الفصل بالمفعول بين المتضايقتين، ولكن يلزم منه تنويته وهو ما يباهه الوزن، والله أعلم.

(١) قال القاري ص ٤٤: «باشباع كسرة العين^(١) للوزن، وفي نسخة بإثبات ياء (ب) الإضافة» اهـ. ثم قال فيما بعد ص ٤٦: «ثم قول المصنف: (سامع) باشباع حركة العين على ما في الأصول المحررة والنسخ المعتمدة...» اهـ.

ثم قال لاحقاً ص ٤٩: «ولا يبعد أن يكون (سامعي) بياء الإضافة على الالتفات من الغيبة إلى التكلم، وحينئذ إما أن يكون خبراً بتقدير (كان)، أو بتقدير (هو) على أن الجملة معترضة» اهـ. (٢) قال ابن الناظم ص ١٠٥: «(محمد): عطف بيان على (راجي)، (ابن الجزري): بدل من (محمد)، و(الجزري): مضاف إليه» اهـ، وكذا معظم الشراح من بعده، ووافقهم طاش كبري زاده غير أنه أعرب «ابن» نعتاً وجوز كونه بدلاً من «محمد» لأشتهار المصنف به.

أما القاري فجوز نصبه حيث قال ص ٤٩: «... ويجوز نصبه بتقدير (أعني) أو (يعني)، وأبعد من جعله فاعلاً (ج) وجعل (راجي عفو) حالاً» اهـ.

(٣) حذفت الألف في بعض الشروح والطبعات، والأولى إثباتها كما في نسخة الناظم.

(٤) سكتت الياء وخففت للضرورة.

(٥) بالجر؛ قال ابن الناظم ص ١١٣: «(محمد) بدل أو عطف بيان من (نبيه)» اهـ، وكذا معظم الشراح من بعده.

ووقع في بعض الطبعات: «محمد» بالرفع! وهو خطأ بين؛ لأنه لو رفع - على تقدير مبتدأ محذوف - للزم من ذلك أن يرفع ما عطف عليه وهو «صحبه»، وعندئذ يقع الإقواء بينه وبين «محبته»، ويعد الإقواء من عيوب القوافي، وهو: اختلاف حركة الزوي في قصيدة واحدة بين الضمة والكسرة.

(أ) أي بلا ياء كما في نسخة الناظم.

(ب) قال مُحَقِّقُ الطَّرَازَاتِ ص ٦٩: «في الأصل: (سامعي)، وقد كتبتها عند شرح اللفظة (سامع) وهو الصواب» اهـ. قلت: وإثبات الياء صواب أيضاً كما عزاه القاري إلى إحدى النسخ.

(ج) يشير إلى رأي الفضالي المتقدم.

- ٣ - وَصَحْبِهِ^(١) وَمُقَرِّي^(٢) الْقُرْآنِ^(٣) مَعَ^(٤) مُجِبِّهِ
- ٤ - وَبَعْدُ^(٥): إِنَّ هَذِهِ «مُقَدِّمَةٌ»^(٦) فِيمَا عَلَى [قَارِيهِ أَنْ يَعْلَمَهُ]^(٧)

(١) يجوز وزناً تسكينُ الهاءِ في «صحبه» و«محبه»، إلا أن الرواية بالإشباع.

(٢) بالإفراد كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وبالجمع عند: عبدالدائم، وطاش كبري زاده: «ومُقَرِّي القرآن».

قال عبدالدائم ص ٨٠: «والأصل: (مُقَرِّيَيْن) بصيغة الجمع بإثبات النون، لكن حُذفت للإضافة، وهو عطفٌ على ما قبله» اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ٥١: «(ومُقَرِّي) أصله (مُقَرِّيَيْن)، سقطت النون بالإضافة، وهو جمعُ (المُقَرِّي)» اهـ.

وَوَصَفَ القاري قولَ طاش كبري زاده - الذي هو في الأصل قول عبدالدائم - بأنه في غايةٍ من البُعد.

(٣) بالجر على الإضافة، وهو بالهمز، ويجوز لغةً ووزناً أن يكون غير مهموز: «الْقُرْآن» على نحو قراءة ابن كثير.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) ظرف مبني على الضم.

(٦) ضُبِطت في نسخة الناظم بفتح الدال وكسرهما، وكُتِب فوقها: «معاً»^(أ).

قال عبدالدائم ص ٨٤: «بكسر الدال على الأفصح» اهـ.

وقال زكريا الأنصاري ص ٣٦: «بكسر الدال على الأشهر . . . وفتحتها على قَلَّة» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ١٨: «و(المقَدِّمَة) بكسر الدال أفصح مِن فتحها» اهـ.

وَدَكَرَ الوجهين أيضاً: ابنُ الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٧) رواية «قَارِيهِ أَنْ يَعْلَمَهُ» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح وجميع الطبعات.

وفي روايةٍ وهي التي عند ابن الناظم والمزي وابن الحنبلي: «القَارِي أَنْ يَعْلَمَهُ».

قال ابن الناظم ص ١١٦: «قوله: (فيما على القارئ أن يعلمه) أي: في الذي يجب على كل قارئٍ من قُرَاءِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ مغنيةً^(ب) له عن غيرها» اهـ.

(أ) لفظة «معاً» تعني جواز الوجهين.

(ب) أي: هذه المقَدِّمَة.

- ٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ^(١) مُحْتَمٌّ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلَا أَنْ يَعْلَمُوا
٦ - مَخَارِجُ^(٢) الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَنْطِقُوا^(٣) بِأَفْصَحِ اللَّغَاتِ

= وقال ابن الحنبلي ص ٤٨ : «وفي بعض النسخ : (فيما على قارئه^(١) أن يعلمه)» اهـ .
ويظهر أن المُتَبَّنَّ عند الفضالي هو لفظ «القارئ» ؛ لقوله ص ٤٧ : «وأعاد ضمير (عليهم)^(ب) إلى (القارئ) ؛ لأنَّ لامه التي للاستغراق في معنى (كُلُّ قارئٍ)، ومثله في العموم (قارئه) - على ما في أكثر النسخ - عند مَنْ يجعل المفرد المضاف للعموم» اهـ .
وقال القاري ص ٦٧ : «وأغرب شارح في قوله : (الضمير إلى «القارئ») ؛ لأنَّ لامه التي للاستغراق في معنى «كُلُّ قارئٍ»، ونَبَّه^(ج) على أنه كذا في بعض النسخ، ولا يستقيم له ذلك ؛ لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى» اهـ .
قلت : لا يتزن البيت ب«قارئه» إلا مع «أن يُعَلِّمَهُ» بفتح الياء وسكون العين وفتح اللام المخففة مبنياً للمعلوم، ولا يتزن البيت ب«القارئ» إلا مع «أن يُعَلِّمَهُ» بضم الياء وفتح العين وفتح اللام المشددة مبنياً للمجهول .

أما ما ذهب إليه القاري من عدم الاتزان فلائنه قرَنَ بين «القارئ» و«أن يُعَلِّمَهُ» .
إذن فيه روايتان :

- فيما على قارئه أن يُعَلِّمَهُ
- فيما على القارئ أن يُعَلِّمَهُ

(١) بإشباع ضمة الميم وجوباً للوزن .

(٢) مفعول «يعلموا»، نصَّ عليه : طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة، والبرنابادي .

(٣) قال عبدالدائم ص ٨٧ : «(لينطقوا) - من النطق - هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم^(د)، وفي بعضها : (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد والأمر سهل» اهـ، ومثله عند الفضالي .

= رواية «لِيَنْطِقُوا» هي عند : عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، والفضالي، والبرنابادي .

(أ) في المطبوع : «قارئ»، والتصويب من المخطوط .

(ب) الذي في البيت الخامس .

(ج) أي : ذلك الشارح .

(د) وهي خلاف نسخة الناظم التي بين يدي، فذلَّ على أن الناظم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قام بتنقيحها على فترات كما سبق بيانه في مقدمة التحقيق .

٧ - مُحَرَّرِي^(١) التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ^(٢) وَمَا الَّذِي رُسِمَ^(٣) فِي الْمَصَاحِفِ

= ورواية «لِيلْفُظُوا» هي عند: ابن الناظم، وخالد الأزهرى، والمزى، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والقاري، والمسعودي، وابن يالوشة، ونسخة الناظم. وأشار زكريا الأنصاري إلى رواية: «لِيلْفُظُوا».

وقال ابن الحنبلي ص ٥٠: «وفي بعض النسخ: (لينطقوا)، والأولى رواية ابن الناظم» اهـ. وقال القاري ص ٦٧: «وفي نسخة صحيحة: (لينطقوا)، قيل: وهذه هي النسخة التي ضُبطت على لفظ الناظم آخراً، والمؤدَّى منهما واحد، إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركَّب ولو على سبيل الغالبية كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨] اهـ.

وقال البرنابادي ص ١١: «وفي بعض النسخ: (ليلفظوا)، والأوَّلُ أصحُّ روايةً ودرايةً؛ أما روايةٌ فلائه في النسخة التي ضُبطت من لفظ الناظم، وأما درايةً فلائُ النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركَّب» اهـ.

(١) حال منصوب بالياء، وحُذفت نونُه للإضافة، نَصَّ على إعرابه حالاً: طاش كبرى زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي.

قال ابن الناظم ص ١١٧: «في حال كونهم مُتَّقِنِي تجويد القرآن...» اهـ، وبنحوه الشُّرَّاحُ مِنْ بعده.

(٢) قال القاري ص ٦٨: «ياشباع كسرة الفاء إلى حد الياء» اهـ.

قلت: ويجوز وزناً تسكينُ الفاء: «والمواقِفُ» «المصاحفُ»، إلا أن الرواية بالإشباع.

(٣) قال طاش كبرى زاده ص ٦١: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٦٨: «(رُسِمَ) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخة بتخفيفه^(١)، أي: كُتِبَ» اهـ.

وقال البرنابادي في تقطيعه ص ١٢: «(رُسِمَ في ال) - أي: كُتِبَ - إن كان بتشديد السين (مُتَّعِلُنْ)، وإن كان بالتخفيف (فَعَلَّتُنْ)» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «رُسِمَ» بسكون الميم، وهو غير موزون، فيجب أن تبقى الميم مفتوحة مع تشديد السين أو تخفيفها.

٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءٍ أُثْنَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ (١) بِ: هَا (٢)



(١) قال القاري ص ٧٠: «و(تُكْتَبُ) في الأصل مرفوع لأنه خبرُ كان^(١)، وإنما أُذْغِمَ على مذهب السوسيّ في الإدغام الكبير» اهـ.

(٢) قال القاري ص ٦٩: «أي: بِهَاءٍ، وَقُصِرَ كما هو قراءة حمزة في الوقف على الهمزة، لا كما قال ابن المصنّف وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ: إنه للضرورة» (ب) اهـ.

قلت: يُعَدُّ قَصْرُ الممدود ضرورةً من ضرائر الشّعْر كما هو مشهور في كتب الضرائر، وما أكثر ما يُخَطِّئُ مُلًّا عليّ القاريّ الشُّرَاحَ في قولهم بالضرورة، فَيُخْرِجُ ما اعتَبَرُوهُ ضرورةً بتخريجاتٍ من كلام العرب وبعض القراءات، وهو بهذا يُحَجِّرُ واسعاً.

قال العلامة محمود شكري الألوسي في كتاب الضرائر ص ٢٤ تحت عنوان (موافقة الضرورة بعض اللغات لا تُخْرِجُهَا عن الضرورة):

«اعلم أنّ بعض الضرائر رُبَّمَا استعملها بعض العرب في الكلام، ومع ذلك لا يُخْرِجُهَا عن الضرورة عند الجمهور، صرّح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فنّ الضرائر فقال: وَرُبَّمَا تُصَادِفُ الضَّرُورَةُ بَعْضَ لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ

انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ .

(أ) أي: ليس بدلاً من «تكن» المجزوم بـ«لم»، وإنما جملة «تكتب» في محل نصب خبر «تكن».

(ب) والغريب أن القاري رَحِمَهُ اللهُ يقول بها في بعض المواضع من شرحه !!؛ قال في شرح البيت رقم ١٥: «بقصر (الراء) ضرورة» اهـ، وقال أيضاً في شرح البيت رقم ٥٥: «كيف جا) بالقصر ضرورة» اهـ.

١- بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ (١)(٢)

- ٩ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ: سَبْعَةٌ عَشْرَ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ
 ١٠ - فَأَلِفٌ: الْجَوْفِ (٣) وَأُخْتَاهَا،

(١) قال د. إبراهيم الدوسري في شرحه ص ٣٥: «ويظهر أن العنونة (باب مخارج الحروف) زيادة ليست من المؤلف؛ لأن المؤلف بدأ (إن هذه مقدمة) ولما انتهى من قوله: (بها) قال: (مخارج الحروف سبعة عشر)، فالعناوين المُدرّجة في داخل الكتاب اجتهاد من الشراح والتساخ وليست من كلام المؤلف» اهـ.

(٢) الأبيات التي تحت هذا الباب جميعها في الطيبة.

(٣) بالجر في أكثر الشروح والطبعات، وذكر القاري وجهاً آخر حيث قال ص ٧٦: «ضبط (الجوف):

- بالرفع على تقدير: مخرجها قبل الجوف أو بعده، أو: فمخرج ألف الجوف.

- وبالجر على أنه من باب الإضافة إلى الطرف، نحو: صائم النهار وقائم الليل، أو الإضافة لامية أو لأدنى ملابسة» اهـ.

رواية «فألف الجوف» هي عند: خالد الأزهرى، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وبها يكون البيت موزوناً.

وفي رواية: «للجوف ألف» وهي عند: ابن الناظم^(١)، وعبدالدائم، والمزني، وطاش كبري زاده^(ب)، والمسعودي، ونسخة الناظم، وهو غير موزون، ولا يتزن البيت بسكون اللام كما توهمه بعض المحققين: «للجوف ألف»!

قال القاري ص ٧٦: «وفي نسخة: (للجوف ألف) وهو غير مُتزن^(ج)» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ٥٧: «ووقع في بعض النسخ: (للجوف ألف)، وفيه نظر لأن فيه زحافاً^(د) غير مسموع في بحر الرجز» اهـ.

(أ) نقل د. أشرف طلعت ص ١٢ عن ابن غازي قوله: «وفي بعض النسخ: (للجوف ألف)، وهو الذي شرح عليه ابن الناظم، ولا يوجد في نسخة سواه» اهـ.

(ب) قال في شرحه ص ٦٧: «(للجوف): ظرف وخبر مقدم، و(ألف): مبتدأ» اهـ.

(ج) أثبت هذه العبارة المُحقَّق في الحاشية من إحدى نُسَخ التحقيق.

(د) وهو «مُسْتَعْل» المكفوف، ولا يكون إلا في الخفيف والمجئت.

- ١٠ - (١)(٢) وَهِيَ حُرُوفٌ مَدَّةٌ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي
 ١١ - ثُمَّ (٣) لِأَقْصَى الْحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءٌ ثُمَّ لَوْسَطِهِ (٤): فَعَيْنٌ حَاءٌ
 ١٢ - أَدْنَاهُ: عَيْنٌ خَاوُهَا، وَالْقَافُ: أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ (٥)، ثُمَّ الْكَافُ

(١) بإسكان الياء وجوباً للوزن.

(٢) صدر هذا البيت في الطَّيِّبَةِ على النحو الآتي: «فَالْجَوْفُ لِلْهَاوِي وَأُخْتِيهِ وَهِيَ».

(٣) في الطَّيِّبَةِ: «وَقُلْ لِأَقْصَى»، وَعَزَاها د. أشرف طلعت ص ٢٥ إلى إحدى النسخ، ولعله أرادَ الطَّيِّبَةَ، وجاء في مقدمة الطبعة البحرينية إشارة إليها.

(٤) رواية «ثُمَّ لَوْسَطِهِ» هي التي في أكثر الشروح والطبعات، وهي التي في الطَّيِّبَةِ، وأشار جَمْعٌ مِنَ الشُّرَاحِ إِلَى سَكُونِ السَّيْنِ لِلْوِزْنِ وَأَسْتَطَرَّدُوا فِي بَيَانِ ذَلِكَ.

وقال القاري ص ٨١: «وفي نسخة: (وَمَا لَوْسَطِهِ)» اهـ.

وفي رواية: «وَمِنْ وَسَطِهِ» بتحريك السين، وهي عند: المزي، وطاش كبري زاده (١)، والمسعودي، ونسخة الناظم، وأشار إليها القاري، وهو غير موزون.

وأشار د. أشرف طلعت إليها وَضَبَّهَا بِسَكُونِ السَّيْنِ: «وَمِنْ وَسَطِهِ»، وقال ص ٢٥: «وقد ضُبِّطَ فِي بَعْضِ النُّسخِ المطبوعة بفتح السين، ولا يستقيم به الوزن» اهـ. قلت: ولا يستقيم الوزن بسكونها أيضاً.

وقالت مُحَقِّقَةُ شَرَحِ الْفَضَالِيِّ عَنْ رِوَايَةِ «وَمِنْ وَسَطِهِ» ص ٧٥: «وفيها حَلٌّ لِلْإشْكَالِ» (ب) اهـ. قلت: بل حَلٌّ لِإشْكَالٍ آخَرَ!، وهو أَنَّ الْبَيْتَ بِرِوَايَةِ «وَمِنْ وَسَطِهِ» غَيْرُ مَوْزُونٍ.

إذن فيه عدة روايات:

- ثُمَّ لَوْسَطِهِ: وهو موزون.

- وَمَا لَوْسَطِهِ: وهو موزون.

- وَمِنْ وَسَطِهِ: وهو غير موزون.

- وَمِنْ وَسَطِهِ: وهو غير موزون.

(٥) ظرف مبني على الضم.

(أ) هذه الرواية هي التي اعتمدها الشارح، خلافاً لرواية «ثم لوسطه» التي أثبتتها مُحَقِّقَةُ.

(ب) أي: إشكال تحريك السين وإسكانها.

- ١٣ - أَشْفَلُ^(١)، وَالْوَسْطُ^(٢) : فَجِيمٌ^(٣) الشَّيْنُ يَا^(٤)، وَالضَّادُ : مِنْ حَافَتِهِ^(٥) إِذْ وَلِيَا
١٤ - الْأَضْرَاسُ^(٦) مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا، وَاللَّامُ : أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
١٥ - وَالنُّونُ^(٧) : مِنْ طَرَفِهِ^(٨)

(١) ظرف مبني على الضم .

(٢) بسكون السين وجوباً للوزن .

(٣) بحذف التنوين وجوباً للوزن .

وقال القاري ص ٨٣ : «وفي نسخة: (الجيِّمُ^(١) الشَّيْنُ يَا) اهـ، وهو غير موزون .

أما البرنابادي فالمثبت عنده: «فجيمٌ شَيْنُ يَا»، بتكثيرهما وتنوين الأول ومنع الثاني، وأشار إلى الرواية المشهورة بقوله ص ١٨ : «وفي نسخة: فجيمُ الشَّيْنُ يَا» اهـ .

(٤) بالقصر وجوباً للوزن .

(٥) قال القاري ص ٨٥ : «(الحافة) مُحْخَفَةٌ الفاءِ على ما ذكر في القاموس من مادة الأَجوف، وتَوَهَّم الجعبريُّ كونه من المضاعف فقال: خُفِّفَ للوزن» اهـ .

(٦) بالنقل والاكْتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل .

قال ابن الحنبلي ص ٦١ : «والرواية فيه النصبُ على أنه مفعولٌ (وَلِيَّ)، والفاعل مستتر عائد على اللسان . . . ولو رُفِعَ على أنه الفاعل والمراد: (إِذْ وَلِيَهَا الْأَضْرَاسُ) لكانت مُلَاءَمَةً لعبارتهم أقوى؛ لأنهم اعتبروا أيضاً وَلِيَّ الْأَضْرَاسِ للحافة دون العكس» اهـ، وكذا الفضالي^(ب)، ونَصَّ البرناباديُّ على مفعوليته أيضاً .

(٧) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات .

قال طاش كبري زاده ص ٨٠ : «(والنونُ) - بتقدير (مَخْرَجُ) - مبتدأ، (مِنْ طَرَفِهِ) : خبره» اهـ . أما القاري فإنه قال ص ٨٧ : «ينصب (النونُ) على أنه مفعول مقدم لقوله: (اجعلوا) . . . ، وقيل: (النونُ) مبتدأ بتقدير (مَخْرَجُ)، و(مِنْ طَرَفِهِ) خبره» اهـ .

(٨) قال القاري ص ٨٧ : «(وَطَرَفِهِ) بفتحيتين» اهـ .

ولا يجوز لغةً ولا وزناً إسكانُ الرَّاءِ^(ج)، بخلاف ما ذهب إليه حسن الوراقي حيث قال: =

(أ) في طبعة المنح التي اعتمدها: «الجيِّم» بلام وميم مكسورة، وهو تصحيف، والصواب «الجيِّم» كما في الطبعتين الآخرين .

(ب) وللقاري تعقيبٌ عليه، انظر المنح الفكرية ص ٨٤ .

(ج) قال ابن مكِّي الصقلِي في تثقيف اللسان ص ١٢١ : «ويقولون: أخذتُ بَطْرَفِ ثوبه، وأمسكتُ بَطْرَفِ =

١٥ - تَحْتُ (١) أَجْعَلُوا وَالرَّاءُ (٢): يُدَانِيهِ (٣) لِيُظْهِرَ أَذْخَلَ (٤)

= «قوله: (طرفه) بفتح أو سكون الراء، والفتح هو الأشهر، ... ، وأما بالسكون (مُسْتَعْلٍ) (١): فحذف منها الساكن الرابع وهو الفاء، وحذف منها ساكن الوند المجموع وسكن ما قبله، وهو ما يسمى بالقطع، فكما رأينا من الناحية العروضية الفتح والسكون جائز في قوله: (طرفه)، والفتح أشهر وبه قرأت» اهـ.

قلت: مشكلة الأستاذ حسن الوراقي - هداه الله - أنه بنى حُكْمَهُ على فَهْمٍ خاطئٍ لمفهومِ الْعِلَلِ؛ فَإِنَّ الْعِلَلَ - التي منها القطعُ - لا تكون إلا في الأعراب والأضرب إلا ما استثنى منها، ولا تَدْخُلُ الْحَشْوُ أَبَدًا، ومع ذلك فإنه جَمَعَ بين القطعِ والطِّي في تفعيلة واحدة!، وهذا غير موجود أصلاً في علم العروض، والله أعلم.

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) قال القاري ص ٨٨: «ياشباع هاء (يدانيه) لغة» اهـ.

كأنه يشير إلى أن الوزن لا يستقيم إلا بالاشباع، والصواب أنه مُتَرَنَّ بِالِإِشْبَاعِ وَعَدِمِهِ.

(٤) قال ابن الناظم ص ١٣٧: «وقوله: [(أدخلوا) فعل] (ب) تفضيل، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٠٢: «يعني: الراءُ أَذْخَلَ في ظهر اللسان من اللام» اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ٨٠: «أَذْخَلَ: أَفْعَلُ تفضيل» اهـ.

وقال الفضالي ص ٩١: «... وقد عَلِمَ بما ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَ النَّاظِمِ (أدخل) أَفْعَلُ تفضيل، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون، قاله ابن الناظم» اهـ.

وقال القاري ص ٨٩: «(أَذْخَلَ) مُفْرَدٌ، يُقْرَأُ بِإِشْبَاعِ الضَّمَّةِ وَأَوَّاءٍ، وفي نسخة: (أدخلوا) بإثبات الواو بصيغة الجمع، وهو يحتمل الأمرَ والمُضِيَّ (ج)» اهـ.

= الحبل، والصواب: طَرْفٌ اهـ.

و«الطَّرْفُ»: ناحية الشيء وجانبه، قال تعالى: ﴿وَأَقْبِرَ أَسْوَكَهَ طَرْفِي النَّهَارِ وَرُفْعًا مِنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]، أما «الطَّرْفُ» - بسكون الراء - فهو البَصْرُ وَيُطْلَقُ عَلَى الْجَفْنِ، قال تعالى: ﴿أَنَا أَنَا إِلَهُكَ يَا قَبَلُ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠].

(أ) كذا!

(ب) كذا في الأصل!، والصواب: «(أدخل) أفعل».

(ج) الأمر بكسر الخاء: أدخلوا، والماضي بفتحها: أدخلوا.

- ١٦ - وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَ تَا^(١): مِنْهُ وَمِنْ
 عُلْيَا الثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِينٌ
 ١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى،
 وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَ ثَا^(١): لِلْعُلْيَا
 ١٨ - مِنْ طَرَفَيْهِمَا^(٢)، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ^(٣):
 قَالَفَا^(٤) مَعَ اطْرَافِ^(٥) الثَّنَائِيَا الْمُسْرِفَةِ^(٦)
 ١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ،
 وَغُنَّةٌ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ



= وَتَقَلَّ البِرْنَابَادِيُّ عِبَارَةَ القَارِيِّ بِتَضْمِهَا ثُمَّ قَالَ فِي إِعْرَابِهِ ص ٢٢: «(وَأَدْخَلَ) مَرْفُوعاً لَفْظاً خَيْرَ آخِرٍ لِلْمَبْتَدَأِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا، فَيَصِيرُ المَصْرُوعُ جَمَلَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ كَانَتْ صَبِيغَةً جَمَعَ فِيهَا جَمَلَةً عَلَى جَدَّةٍ خَبْرِيَّةٍ أَوْ إِنْشَائِيَّةٍ^(١) عَلَى مَا أَشْرَتْ أَنْفَاءً، فَيَكُونُ مَفْعُولُهُ مَحذُوفًا، أَي: أَدْخَلُوا الرِّاءَ لظَهَرَ...» اهـ.

- (١) بالقصر وجوباً للوزن.
 (٢) بتحريك الرء، ولا يصح إسكانها كما تقدم.
 (٣) قال القاري ص ٩٢: «بفتح الشين وبكسره» اهـ.
 (٤) بالقصر وجوباً للوزن.
 (٥) قال زكريا الأنصاري ص ٤٧: «بإسكان العين ونقل حركة الهمزة إليها» اهـ.
 وقال ابن الحنبلي ص ٦٩: «بإسكان عين (مع) على لغة ربيعة، سَكَّنَهَا قَبْلَ الحِرْكَةِ ثُمَّ نَقَلَ حِرْكَةَ الهمزة إليها على قاعدة قراءة ورش نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]» اهـ، وبنحوه عند: الفضالي، والقاري.
 (٦) بكسر الرء، قاله القاري.

(١) خبرية باعتباره ماضياً، وإنشائية باعتباره أمراً.

٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ (١)

- ٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ (٢) مُسْتَفِيلٌ مُنْفِتِحٌ مُضْمَتَةٌ، وَالضَّدَّ (٣) قُلٌّ
 ٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحْتَهُ شَخْصٌ سَكَتٌ» شَدِيدُهَا لَفْظٌ: «أَجِدُ قَطٍ بَكَتٌ» (٤)
 ٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ (٥) وَالشَّدِيدِ (٦): «لِنْ (٧) عَمْرٌ» وَسَبْعٌ (٨) عَلُوٌّ (٩):

(١) الأبيات التي تحت هذا الباب جميعها في الطيبة .

(٢) قال عبدالدائم ص ١٠٩ : «مثلث الراء، والرواية عن الناظم الكسر» اهـ .

والكسر أشهر، قاله: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري .

(٣) بالنصب مفعول مقدم لا «قُلٌّ»، نصَّ على نصبه: طاش كبري زاده، والبرنابادي .

(٤) قال طاش كبري زاده ص ٩١ - ٩٢ : «(أَجِدُ) أمرٌ من الإجادة، و(قَطٍ) إن كان للزمان يُشَدَّدُ غالباً

وقد يُضْمُّ وَيُخَفَّفُ، وإن كان بمعنى (حَسْب) وهو الاكتفاء فهي إما مفتوحة ساكنة الطاء مثل

(عَنْ) أو مُنَوَّنٌ مجرورٌ، والمراد هاهنا هو الأخير كما هو مقتضى الوزن، و(بَكَتٌ) من التبيكيت،

يقال: بَكَتُهُ أَي غَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ» اهـ، وينحوه عند القاري .

(٥) مثلث الراء، والكسر أشهر كما سبق بيأته .

(٦) بالجر معطوف على «رِخْوٍ» .

(٧) قال القاري ص ١٠٠ : «بكسر اللام؛ أمرٌ مِنْ لَانَ يَلِينُ» اهـ .

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات .

ونصَّ على كونه مبتدأ: طاش كبري زاده، والبرنابادي .

أما ابن الحنبلي فقال ص ٧٤ : «بالنصب مفعولاً ل(حَصَرَ) مقدماً عليه، لكن عامة النسخ على

الرفع» اهـ، وكذا الفضالي .

(٩) بضم العين وكسرها: «عَلُوٌّ»، نصَّ عليه: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي،

والفضالي، والقاري (١) .

قلت: الغريب أنهم اقتصروا على ذكْر حركتين مع أنه يجوز في عين «علو» الحركات الثلاث! .

(أ) ضَبَطَ مُحَقِّقُ الْمَنَحِ عَيْنَ «سَبْعٍ» بِالْحَرْكَتَيْنِ!، بينما المراد عين «علو»، وَبَعَهُ فِي هَذَا حَسَنَ الْوَرَاثِي حَيْثُ

قال: «(وسبع) بضم العين وكسرها، والضم أشهر» اهـ! .

٢٢ - «حُصَّ صَعُطٍ قِطًا»^(١) حَصْرُ

٢٣ - وَصَادُ صَادٌ طَاءٌ طَاءً^(٢): مُطَبِّقَةٌ^(٣) وَفَرٌّ^(٤) مِنْ لُبٍّ^(٥):

(١) قال القاري ص ١٠٢: «(قِطًا) أمرٌ من قاطَ بالمكان إذا [أقام]^(١) به في الصيف، و(الحُصُّ) بضم الخاء المعجمة: البيت من القَصَب، و(الصُّعُطُ): الضَّيق، والمعنى: أقمِ وقتَ حرارة الصيف في حُصٍّ ذي صَعُطٍ، أي: اقتنع من الدنيا بمثل ذلك...» اهـ.

(٢) قال زكريا الأنصاري ص ٥٢: «بترك تنوين الأول والثالث للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ١٠٣: «ويترن البيت بتنوين الثاني والرابع» اهـ.

قلت: فلا يصح وزناً تنوينُ «صاد» و«طاء» المهملتين^(ب)، بينما يصح ترك التنوين في «ضاد»^(ج) و«طاء» المعجمتين غير أن تنوينهما هو الأصل كما هي الرواية.

(٣) بفتح الباء وكسرها، نصَّ عليه: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٤) قال سيد لاشين أبو الفرج ص ٧٢: «بفتح الفاء على أنه فعل ماضٍ، ولذلك قال عنه الشارح^(د):

(هَرَبَ الجاهل من العاقل)، وفي بعض النسخ بكسر الفاء على أنه فعل أمر» اهـ.

قلت: كسرُ الفاءِ - كما في بعض الطبقات - هو خلافُ نسخة الناظمِ وما نصَّ الشَّرَاحُ على معناه كما في الحاشية الآتية.

(٥) قال عبدالدائم ص ١١٨: «اللُّبُّ: العقل، و(فَرٌّ) أي: هَرَبَ، والمعنى: هَرَبَ الجاهلُ من

العاقل» اهـ، ومثله عند زكريا الأنصاري وأشار إلى حذف تنوين «لُبٍّ» للوزن.

وقال ابن الحنبلي ص ٧٧: «معناه: هَرَبَ الجاهلُ من ذي لُبٍّ، أي: من عاقلٍ؛ لأنَّ اللُّبَّ

العقلُ، وحذف تنوين (لُبٍّ) للضرورة كتنوين (صاد) و(طاء) بالإهمال فيهما، ولو قال: (حروفٌ

مذلقه) - بالتنكير - لَكَبَّتْ تنوينُ (لُبٍّ) ولم يكن ضرورةً، كما لو قال (مَنْ لُبٍّ) بفتح الميم واللام

والباء، و(لُبٍّ) لغةً في (أَلْبٍ) بمعنى: أقام» اهـ، وكذا الفضالي.

(أ) من طبعة المنح التي بتحقيق عبد القوي عبد المجيد، وفي الطبعتين الأخيرين: قام.

(ب) نَوَّنَهَا كُلُّهَا مُحَقِّقُ الطرازات ص ١١٧!!

أما مُحَقِّقُ المنح ص ١٠٣ فتَوَهَّم الإضافةَ حيث صَبَطَهَا كالاتي: «وصادُ ضادٍ طاءً طاءً مطبقة!»، والحق أنَّ

الثلاثَ مرفوعاتٍ عطفاً على «صاد» كما نصَّ عليه طاش كبري زاده ص ٩٦ ومثله البرنابادي ص ٢٩، وذلك

بحذف العاطف.

(ج) كلمة «ضاد» في نسخة الناظم كأنها غيرُ مُنَوَّنة: **وَصَادُ ضَادٌ طَاءٌ طَاءً**.

(د) وهو زكريا الأنصاري.

- ٢٣ - الحُرُوفُ ^(١) الْمُدْلَقَةُ ^(٢)
- ٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادٌ وَرَائِي سِينٌ، قَلْقَلَةٌ: «قُطِبُ» ^(٣) جَدٍ ^(٤)، وَاللَّيْنُ:
- ٢٥ - وَاوٌ وَيَاءٌ سُكَّنَا ^(٥)، وَأَنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا ^(٦)، وَالْإِنِّجِرَافُ صُحْحَا ^(٧)

= وقال القاري ص ١٠٤: «وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أَنَّ (من) حرف جَرٍّ، واللُّبُّ الذي هو العقل بمعنى الفاعل، والمعنى: هَرَبَ الجاهلُ مِنَ العاقلِ، ويمكن أن يكون المعنى: فَرَّ مِنَ الخَلْقِ مَنْ له عقلٌ به عَرَفَ الحقَّ، ففيه إيحاءٌ إلى قوله تعالى: ﴿فَفَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَبَيَّنَّا إِلَيْهِ بَيِّنَاتًا﴾ [المزمل: ٨] اهـ.

(١) بالرفع خبر عن «فر من لب»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي. ووقع في بعض الطبعات: «الحروف» بالجر تَوْهُمًا للإضافة، والصواب - كما تقدّم - أن تنوين «لُبِّ» حُذِفَ للضرورة لا للإضافة، ثم إن المعنى يَأْبَى ذلك.

(٢) بفتح اللام كما في نسخة الناظم.

وَضَبُّهُ فِي بعض الطبعات بكسر اللام وهو خطأ؛ لأنه اسم مفعول؛ قال طاش كبري زاده ص ٩٦: «والمدلقة أي: المنسوبة إلى ذلق اللسان وذلق الشفة، أي: طرفيهما» اهـ.

(٣) قال القاري ص ١٠٧: «بتثليث القاف، والضم أشهر» اهـ.

(٤) بتخفيف الدال للوزن، نَصَّ عليه: زكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٥) بضم السين وكسر الكاف المشددة كما في نسخة الناظم.

قال طاش كبري زاده ص ١٠٠: «سُكَّنَا: فعل ماضٍ مبني للمفعول» اهـ.

وَضَبُّهُ عِنْد البرنابادي: «سَكَّنَا» ^(١) بفتح السين والكاف المخففة حيث قال ص ٣٠: «سَكَّنَا»: فعل ماضٍ، والضمير البارز فاعله» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «سَكَّنَا» بفتح السين وكسر الكاف المشددة، وهو خطأ بَيِّنٌ.

(٦) قال ابن الحنبلي ص ٨١: «قَبْلَهُمَا»: ظرفٌ... وليس (قَبْلَهُمَا) مرفوعاً على الفاعلية؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ غير واحدٍ مِنْ أَنْ (قَبْلًا) لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا بِدخول حرف الجر عليه» اهـ، والعبارة بِنَصِّهَا عِنْد الفضالي.

(٧) قال طاش كبري زاده ص ١٠٠: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ١٠٧: «بصيغة المجهول» اهـ.

(أ) وأجازه د. أشرف طلعت ص ٢٧ وأيمن سعيد ص ٣٨.

٢٦ - في اللَّامِ وَالرَّاءِ^(١)، وَبِتَكْرِيرِ جُعِلَ^(٢) وَلِلنَّفْسِي: الشَّيْنُ، ضَاداً^(٣): اسْتَطْلَ^(٤)

* * *

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

وعند الشمراني في جامعه ص ١٤٨: «والراء بتكرير»!، بالمدّ وحذف الواو التي قبل «بتكرير»، وهو غير موزون ولا يصح، والغريب أن يُشير إلى الرواية الصحيحة بقوله: «جاء في إحدى الطبعات: (وبتكرير) بالواو مع قصر (الراء)» اهـ!.

(٢) قال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «و(جُعِلَ): فعل ماض مبني للمفعول، أسكن آخره للوزن» اهـ.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «و(ضاداً) منصوب (استَطْلَ)» اهـ، ومثله البرنابادي.

ولا يصح رفعه كما في بعض الطبعات.

(٤) ضُبَطَ في بعض الطبعات بضم التاء: «استَطْلَ»، والصواب فتحها لأنه فعل أمر، ويُدُلُّ عليه ما

يلي:

قال ابن الناظم ص ١٦٤: «(استَطْلَ) أي: صِفُهُ بالاستطالة» اهـ، وكذا المزي.

وقال زكريا الأنصاري ص ٥٥: «(استَطْلَ) أنتَ، أي: اجْعَلْها حرفاً مستطيلاً» اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «(استَطْلَ): أمرٌ من الاستطالة، أي: صِفِ الضادَ

بالاستطالة» اهـ، ومثله عند القاري.

٣- بَابُ التَّجْوِيدِ (١)

٢٧ - وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتَّمٌ لَازِمٌ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ (٢) الْقُرْآنَ (٣) آثِمٌ

٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَ وَهَكَذَا مِنْهُ (٤) إِلَيْنَا وَصَلَا

٢٩ - وَهُوَ (٥) أَيْضاً حَلِيَّةٌ التَّلَاوَةِ

(١) الآيات رقم ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ موجودة في الطيبة، وقال مُحَقِّقُ الطَّيْبَةِ عن البيتين ٣٠ و ٣٢:

«هذان البيتان ساقطان من أكثر النسخ، وعلى ذكْرِهِمَا شرحُ ابنِ الناظمِ والترمسي» اهـ.

(٢) قال عبدالدائم ص ١٢٩: «النسخة التي ضبطناها عن الناظم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ) وهي المعْتَبَرَةُ، ورأيتُ في بعض النسخ: (مَنْ لَمْ يُصَحِّحْ) بدل (يُجَوِّدِ)، والأولى أحسن؛ إذ التجويدُ أَخْصُ مِنَ التَّصْحِيحِ» اهـ.

وقال القاري ص ١١٣: «(مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ) أي: مَنْ لَمْ يُصَحِّحْ، كما في نسخةٍ صحيحةٍ» اهـ. رواية «يُجَوِّدُ» هي التي في الطيبة وعند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وأشار مُعْظَمُهُمْ إلى الرواية الأخرى وهُمُ مَنْ سَوَى الْقَسْطَلَانِيِّ وَابْنِ يَالُوشَةَ.

ورواية «يُصَحِّحُ» هي عند: ابن الناظم، والمزي، وطاش كبري زاده، والمسعدي، ونسخة الناظم.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ٨٢: «و(الْقُرْآن) في البيت غير مهموز، وهو لغةٌ في المهموز قرأ بها ابن كثير، واختارها المصنّف هنا رعايةً للوزن» (١) اهـ، وبنحوه: الفضالي، والقاري.

(٤) في الطيبة: «عَنْهُ»، وعَرَّأها عبد الرازق موسى ص ٦٤ ود. أشرف طلعت ص ٢٨ إلى بعض النسخ، ولعلهما أرادا الطيبة.

(٥) قال ابن الحنبلي ص ٨٥: «بضم الهاء مع تخفيف الواو على الخبل (ب)»، ومع تشديدها كما هو لغةٌ على الخبن (ج)، والرواية على الأول» اهـ.

وقال القاري ص ١١٦: «بضم الهاء، ولا يجوز إسكانها؛ للوزن» اهـ.

ومثلها التي في البيت التالي.

(أ) أكثر الطبعات على هَمْزِهِ: «الْقُرْآن!»، وهو - كما تَرَى - مُخِلٌّ بِالْوِزْنِ.

(ب) الخبل - في العروض - زحاف مزدوج، وهو اجتماع الخبن والطي، أي: حذف الثاني والرابع الساكنين: «فَعَلْتُنْ».

(ج) الخبن - في العروض - زحاف مفرد، وهو حذف الثاني الساكن: «مُتَفَعِّلُنْ».

- ٢٩ - وَزَيْنَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةُ^(١)
- ٣٠ - وَهُوَ^(٢): إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا^(٣) [مِنْ صِفَةِ لَهَا]^(٤) وَمُسْتَحَقَّهَا^(٥)
- ٣١ - وَرَدُّ^(٦) كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ
- ٣٢ - مُكَمَّلًا^(٧) مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ

(١) قال القاري ص ١١٦: «بالإشباع فيهما^(أ)، وجاز الوقف عليهما» اهـ.

(٢) بضم الهاء كما في البيت السابق.

(٣) بالنصب مفعول ثانٍ لـ«إعطاء»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي.

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في أكثر الشروح والطبعات وفي الطَّيِّبَةِ.

والذي عند المزي، وطاش كبري زاده، والفضالي، والمسعدي، والبرنابادي، ونسخة الناظم: «مِنْ كُلِّ صِفَةٍ»، وهو غير موزون.

قال البرنابادي في تقطيعه ص ٣٥: «مِنْ كُلِّ صِ: مُسْتَفْعِلٌ» اه!.

قلت: ومثله لا يخفى عليه أَنَّ «مستفعل» المكفوف غير مستعمل في بحر الرجز، وهذا منه غريب.

وفي شرح طاش كبري زاده ص ١١٤ أشار مُحَقِّقُهُ إلى أنه في إحدى نُسخِ التحقيق: «مِنْ كُلِّ صِفَةٍ لَهَا»، وهو غير موزون، بل هو أَشَدُّ إمعاناً في الكسر من رواية «مِنْ كُلِّ صِفَةٍ». إذن فيها روايات ثلاث:

- «من صفة لها ومستحقها»: وهو موزون.

- «من كل صفة ومستحقها»: وهو غير موزون.

- «من كل صفة لها ومستحقها»: وهو غير موزون.

(٥) بالنصب عطف على «حَقَّهَا»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٦) بالرفع عطف على «إِعْطَاءً»، قاله: طاش كبري زاده، والبرنابادي.

(٧) قال طاش كبري زاده ص ١١٥: «اسم مفعول من الكمال»^(ب) اهـ.

وقال القاري ص ١٢١: «بكسر الميم أي: حال كون اللفظ مُكَمَّلَ الصفاتِ حقاً واستحقاقاً، =

(أ) أي: في «التلاوة» و«القراءة».

(ب) هذه العبارة موجودة في هامش نسخة من شرح الفضالي ص ١٥٧.

- ٣٢ - [بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ] ^(١) بِلَا تَعَسْفٍ
- ٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ ^(٢) أَمْرِي بِفَكِّهِ



= أو بفتح الميم أي: حال كون الملفوظ مُكْمَلِ الأداءِ مَخْرَجاً وَصِفَةً مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ وَارْتِكَابِ [مَشَقَّةٍ فِي قِرَاءَتِهِ] ^(١) بِالزِّيَادَةِ عَلَى أَدَاءِ مَخْرَجِهِ وَالمَبَالِغَةِ فِي بَيَانِ صِفَتِهِ» اهـ. وقد ضُبِطت فِي نَسْخَةِ النَّاظِمِ بِكِلْتَا الحِرْكَتَيْنِ وَكُتِبَ فَوْقَهَا: «مَعاً».

(١) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات وفي الطَّيِّبَةِ. وعند عبدالدائم بدل «باللطف»: «باللفظ»، إلا أَنَّ مُحَقِّقَهُ أَثَبَّتَ رِوَايَةَ «بِاللُّطْفِ» وَعَلَّقَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «فِي النُّسَخَتَيْنِ ^(ب)»: (باللفظ) اهـ، وَكَانَ الأَوَّلَى بِهِ أَنْ يُثَبَّتَ مَا انْفَقَتْ عَلَيْهِ النُّسَخَتَانِ ثُمَّ يُعَلَّقُ بِمَا يَشَاءُ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ لِقَوْلِ عَبْدِالدَّائِمِ ص ١٣٧: «... مِنْ غَيْرِ مَا تَكْلُفٍ وَلَا تَعَسْفٍ مَتْرِيضاً فِي اللفظِ بِذَلِكَ» اهـ.

وَدَكَرَهَا زَكْرِيَا الأَنْصَارِي بِقَوْلِهِ ص ٥٩: «وَفِي نَسْخَةٍ: بِاللفظِ» اهـ. فَتَعَقَّبَهُ القَارِي بِقَوْلِهِ ص ١٢٢: «وَأَمَّا مَا دَكَرَهُ الشَّيْخُ زَكْرِيَا مِنْ قَوْلِهِ: (وَفِي نَسْخَةٍ: بِاللفظِ فِي النُّطْقِ) فَلَا وَجْهَ لِصِحَّتِهَا، فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ ذِكْرُهَا إِلَّا مَقْرُوناً بِالتَّنْبِيهِ عَلَى ضَعْفِهَا» اهـ. وَعِنْدَ ابْنِ يَالُوشَةَ ص ٣٨: «فِي اللفظِ بِالنُّطْقِ»، وَأَشَارَ إِلَيْهَا د. أَشْرَفُ طَلَعَتْ ص ٢٨. إِذْنِ فِيهَا رِوَايَاتٌ ثَلَاثٌ:

- «بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ».

- «بِاللفظِ فِي النُّطْقِ».

- «فِي اللفظِ بِالنُّطْقِ».

(٢) بِالرَّفْعِ فِي نَسْخَةِ النَّاظِمِ وَأَكْثَرِ الشُّرُوحِ وَطَبْعَاتِ؛ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ «لَيْسَ» مَوْخَرٌ. وَأَعْرَبَهُ طَاشُ كَبْرِي زَادَهُ خَبْرًا لـ «لَيْسَ» حَيْثُ قَالَ ص ١١٩: «اسْمٌ (لَيْسَ) قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ) وَهُوَ ظَرْفٌ لِمَقْدَرٍ هُوَ اسْمُهُ حَقِيقَةٌ وَهُوَ (فَرَّقَ) أَي: لَيْسَ فَرَقٌ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ...» (وَرِيَاضَةٌ) خَبْرٌ (لَيْسَ) اهـ، وَكَذَا القَارِي.

وَقَالَ البَرْنَابَادِي ص ٣٨: «مَنْصُوبٌ لِفِظًا خَبْرٌ (لَيْسَ)» اهـ.

(أ) فِي طَبْعَةِ دَارِ المَنْهَاجِ: «مَا شَقَّتْ قِرَاءَتُهُ».

(ب) هُمَا اللَّتَانِ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا المَحْقِقُ.

٤- بَابُ التَّرْقِيقِ

٣٤ - فَرَقَّقَنْ (١) مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرَفٍ (٢) وَحَاذِرَنْ (٣) تَفْخِيمَ لَفْظٍ ...

(١) بالفاء كما في نسخة الناظم وجميع الشروح.

وفي بعض الطبعات: «وَرَقَّقَنْ» بالواو، ولعل الفاء هي الأولى؛ قال القاري ص ١٣١: «وإذا عَرَفْتَ أن التجويد ما ذَكَرَهُ أربابُ التدقيقِ والتأْيِيدِ فَرَقَّقَنْ...» اهـ، وقال البرنابادي ص ٣٩: «الفاء: جزاء الشرط المحذوف، أي: إذا عَرَفْتَ أن التجويد ما ذَكَرَ فَرَقَّقَنْ...» اهـ.

(٢) قال القاري ص ١٣١: «بالنقل والحذف^(١)، ويجوز من غير نقل أيضاً» اهـ.

قلت: لا حاجة للنقل ما دام الوزن مستقيماً على الأصل.

(٣) نَصَّ جماعةٌ مِنَ الشُّرَاحِ كَأَبْنِ النَّاظِمِ وَعَبْدِالدَّائِمِ وَابْنِ الحَنْبَلِيِّ وَالقَارِي عَلَى أن النون في «فَرَقَّقَنْ» و«حَاذِرَنْ» هي نون التوكيد الخفيفة، إلا أنَّ بعضهم أجاز أن يكون «حَاذِرًا» اسمَ فاعِلٍ بِاعتبارِ رَسْمِهِ بِالْفِ التَّنوينِ.

قال ابن الناظم ص ١٨٦: «ويحتمل أن يكون (حاذراً) اسمَ فاعِلٍ منصوباً على أنه خبر (كان)، تقديره أي: كُنْ حاذراً» اهـ، وكذا المزي.

وقال ابن الحنبلي ص ٩٢ - ٩٣: «وهما مرسومان في نسخة ابن الناظم بالألف؛ وفاقاً لِرَسْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسْتَعْلَمُ﴾ [العَلَق: ١٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]... وحيث كان (حاذراً) مرسومًا بها فهو يحتمل أن يكون اسم فاعل من (حَذِرْتُ الشيء) بمعنى (تَحَدَّرْتُ منه) منصوباً بـ(كُنْ) مقدّرة، أي: كُنْ حاذراً» اهـ، ومثله عند الفضالي.

وقال عبدالدائم ص ١٤٢: «قوله: (وحاذرن)^(ب) أصله اسم فاعل من (حَذِرَ)، أتى به على صيغة اسم فاعل زيادةً في المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، وقد قرئ بالوجهين في السبعة» اهـ.

وقال القاري ص ١٣١: «(وحاذِرَنْ) بالنون المخففة المؤكدة [في^(ج) بعض النسخ المصححة^(د)]، وهو المُلائِمُ للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير عاملٍ مع إفادة المبالغة من =

(أ) هكذا: مِنْ أَحْرَفٍ.

(ب) قال مُحَقِّقُهُ: «في الأصل: حاذر» اهـ.

(ج) في الطبعتين الأخيرين للمتح: «وفي»، والمعنى يقتضي حذف الواو.

(د) كما في نسخة الناظم.

٣٤ - الألف^(١)



= صيغة الأمر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة، فالمعنى: (احذر احذر البتة تفخيم لَفْظِ الألفِ)، وفي نسخة بالتنوين في (حاذرن)، والتقدير: كن حاذراً من تفخيمها... اهـ. وقال القاري ص ١٣٧ في رَدِّهِ على الفضالي: «وأما قولُ المصري: (النون في قوله «فرقن» و«حاذرن» نون التأكيد الخفيفة ورُسِما بالألف وفقاً لرسم قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَا﴾ بيوسف و﴿لَسْفَعًا﴾ باقراً) فمدفوع؛ إذ خَطَّانِ لا يُقَاسَانِ: رسمُ المصحفِ والعروضِ» اهـ.

(١) هذا البيت موجود في الطَّيِّبَةِ.

٥- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ

٣٥ - وَهَمْزٌ^(١): (الْحَمْدُ)^(٢) (أَعُوذُ)

(١) بالواو كما في نسخة الناظم وجميع الشروح.

قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(وَهَمْزٌ) نصب على أنه معطوف على (مستفلاً)» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٧: «ونصب (هَمْزٌ) على تقدير: فَرَقَّقَنَ هَمْزَ الْحَمْدِ، ويجوز جَرُّهُ على تقدير: وَحَاذِرُنْ تَفْخِيمَ هَمْزِ الْحَمْدِ» اهـ.
وقال البرنابادي ص ٤٠: «(وهمز) إن كان معطوفاً على (مستفلاً) يُقَدَّرُ (فرققن) فينصب، وإن كان معطوفاً على (الألف) يجوز جَرُّهُ على تقدير (وحاذرن تفخيم همز الحمد)» اهـ.
وظاهرُ كلام ابن الحنبلي أنه مجرورٌ وما عَطَفَ عليه حيث قال ص ٩٣ - ٩٥: «وَعَطَفَ على (لفظ الألف) قوله: (وَهَمْزٌ) ... ثم عَطَفَ على (الميم) بالجر قوله: (وباء)» اهـ.
ولا يصح رفعه كما فَعَلَ مُحَقِّقُ الطرازات ص ١٤٢.

وفي رواية: «كَهْمَزٍ» بالكاف، وهي التي في الطَّيِّبَةِ وعند جمال القرش وغيره، وأشار إليها القاري بقوله ص ١٣٧ - ١٣٨: «وأما ما جَعَلَهُ الشارحُ اليمانيُّ من قوله: (كَهْمَزِ الْحَمْدِ) أصلاً، ثم قال: (وفي بعض النسخ: «وهمز» بالواو) فَعَبَّرَ مقبول^(١)؛ لأنه مُخَالِفٌ لِلأَصُولِ الْمُصَحِّحَةِ والنَّسَخِ الْمُعْتَبَرَةِ المشروحة، وإن كان لِكَافِ التشبيه وَجْهُ في العربية؛ إذ يصح أن يقال: التقدير: رَفَّقَنَ مستفلاً كهمز الحمد، وحَاذِرُنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الألفِ كتفخيم همز الحمد» اهـ.

(٢) بالرفع كما في نسخة الناظم.

قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(الحمدُ) رُفِعَ على الحكاية ومحلُّه الجَرُّ على الإضافة، وكذا (أعوذ، اهدنا) وهما معطوفان على (الحمد) من حيث المعنى، وكذا الحال في (الله)» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٧: «وَقَطَعَ همزة وصلٍ (الْحَمْدُ) ضرورة^(ب)، وَرَفَعَ (الحمدُ) حكاية^(ج)، ويجوز إعرابه^(د) لو ثبت رواية» اهـ.

(أ) أُثْبِتَ الكافَ مُحَقِّقُ شرح القسطلاني ص ٥٦ وقال في الحاشية: «في الأصل: وهمز» اهـ.
وما ضَرَّهُ لو أُثْبِتَ الواو التي في الأصل ثم أشار في الحاشية إلى رواية الكاف؟!، خصوصاً أنَّ أَوَّلَ كَلِمَةٍ قالها القسطلاني: «معطوف»!

(ب) كذلك همزة «إهدنا»، أما لفظ الجلالة «الله» فَقَطَّعُ همزته للابتداء بها في أول الشطر، ورأيت الاكتفاء بالحركة عن وضع القَطْعَةِ: «ه».

(ج) قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاحة: ٢].

(د) بالجر على الإضافة.

- ٣٥ - ... (إِهْدِنَا) ^(١) ، ثُمَّ لَامَ ^(٢) : (لِلَّهِ) (لَنَا) ^(٤)
- ٣٦ - (وَلَيْتَلَطَّفُ) ^(٥) (وَعَلَى اللَّهِ) (وَلَا الضُّ) ^(٦) وَالْمِيمَ ^(٧) مِنْ (مَخْمَصَةٍ) ^(٨) وَمِنْ (مَرَضٍ)
- ٣٧ - وَبَاءً ^(٩) : (بَرْقٍ) ^(١٠) ...

(١) قال حسن الوراقي: «قوله: (إهدنا) تقراً بقطع همزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعلن)، وتقرأ بهمزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعل)، والأولُ به قرأتٌ وأقربُ» اهـ.

قلت: يجب قطع همزة «إهدنا» للوزن - ثم إنه موضع الشاهد - ولا يجوز وصلها، أما قوله: «فتكون التفعيلة (مستعل)»؛ فليس هذا بوارِدٍ في الرجز بل هو من السريع، ولو قيل - تَسْمُحاً - بجوازِهِ لَوَجَبَ أن يكون الضَرْبُ كذلك، واللَّه أعلم.

(٢) ضُبُّ لفظ الجلالة في نسخة الناظم بالرفع والجر: **إِهْدِنَا**، وهو بالرفع في أكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فإنه قال ص ١٣٨: «بالجر، أي: هَمَزَ اللَّهُ» اهـ.

وضُبُّ عند بعضهم بالنصب عطفاً على «هَمَزَ»، ولا يصح؛ فالمعنى يقتضي أن يكون مجروراً، أو مرفوعاً على الحكاية باعتبار أن الرفع هو أشرف أنواع الإعراب.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(ولامٌ لله) نصب على أنه عطف على (هَمَزَ)» اهـ.

وقال القاري ص ١٣٨: «(لام) فيها الوجهان السابقان ^(١) في ال(اهمز)» اهـ.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلاهما في الطيبة.

(٥) قال تعالى: ﴿وَلَيْتَلَطَّفُ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٩].

(٦) قال تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة: ٧]، وقَطَعَ الناظم الكلمة للضرورة كما نَصَّ عليه غيرُ واحدٍ من الشُّراح.

(٧) يقال في «الميم» و«باء» ما قيل في «لام»، وأكثرهم على النصب كما في نسخة الناظم.

(٨) قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَصْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣].

(٩) راجع الحاشية قبل السابقة.

(١٠) بالجر على الإضافة في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، كما نَصَّ على جَرِّهِ البرنابادي.

وضُبُّ في بعضها بالرفع حكايةً لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾

[البقرة: ١٩]، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٠.

- ٣٧ - ... (بَاطِلٍ) ^(١) (بِهِمْ) (بِذِي) وَأَحْرِصُ ^(٢) عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
 ٣٨ - فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ: (حُبِّ) ^(٣) (الصَّبْرِ) ...

(١) بالجر في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات عطفاً على «برقي»، ونصّ على جَرِّه البرنابادي. وضبط في بعضها بالرفع حكاية لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ وَنَطْلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٠.

(٢) رواية «وأحرص» بالواو هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وفي رواية: «فأحرص» بالفاء، أشار إليها: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة. قال ابن يالوشة ص ٤٢ - ٤٣: «وهي فاء الفصيحة؛ أفصححت عن شرطٍ مقدر، أي: إذا علمت أن الباء والجيَمَ يَجِبُ تَرْقِيقُهُمَا فَأَحْرِصُ إِخ» اهـ.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ٩٦: «والكلمات المُمَثَّلُ بها مَحْكِيَّةٌ على حالة الجَرِّ التي كانت عليها في الآيات المذكورة، ولولا الحكاية لكان حذف التنوين من (حُبِّ) و(حَجِّ) للضرورة، والأصل عَدَمُهَا^(١)» اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ١٤٢: «(كحب الصبر) بالإضافة إما للوزن أو لأدنى ملابسة وهي كونهما مثالين للباء الموحدة، والظاهر أن كلمة (كحُبِّ) مَحْكِيَّةٌ^(ب) على ما ورد في الآية إما بكمالها أو بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى: ﴿يُجِئُهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وأما (الصبر) فعطف عليه من غير عاطف» اهـ.

وقال حسن الوراقي: «قوله: (حُبِّ الصَّبْرِ) بالحاء وليست بالجيَم؛ كقوله تعالى: ﴿يُجِئُهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وهذا هو المشهور وفي كلِّ النَّسْخِ كذلك، ولا أعلم شيئاً عن قولهم: (كحب الصبر) بالجيَم كقوله تعالى: ﴿فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]...» اهـ.

قلت: هو كما قال، فرواية الجيم لم أجدها فيما بين يدي من الشروح والطبعات، ولم يذكر آية يوسف سوى عبدالدائم حيث قال ص ١٤٥: «واحرص على الشدة التي فيها وفي الجيم لثلا يخالطها غيرها من الحروف، أو يفوت بعض صفاتها بسبب قرب المخارج أو الصفات أو يشوبها شيء من ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾...» اهـ، ولم يذكر آية البقرة.

(أ) في الأصل: «عدها»، والتصويب من المخطوط.
 (ب) رأيت أن أجعل الكاف للتمثيل كما فعل د. أيمن سويد: «ك: حُبِّ».

٣٨ - ... (١) (رَبْوَةٌ) (أَجْتَشَّتْ) وَ(حَجَّ) (٢) (الْفَجْرِ)

٣٩ - وَبَيَّنَّ (٣) مُقْلَقًا (٤) إِنَّ ...

(١) قال القاري ص ١٤٣: «ويجوز ضمُّ تنوينِ (رَبْوَةٌ) (١) وكسرُها كما قرئَ بهما في قوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ خَيْبَةٍ اجْتَشَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] اهـ.

ولا يصح في «ربوة» سوى الجرِّ مع التنوينِ حكايةً وإعراباً؛ قال تعالى: ﴿كَمَكَلِ جَنَّتِم بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال أيضاً: ﴿وَأَوَّيْنَهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ولا يجوز نصبه أو عدمُ تنوينه كما عزَّاهُ الوراقِيُّ إلى بعضِ النَّسَخِ.

وأشار ابن الناظم والقاري إلى فتحِ الراءِ وضمِّها، فقد قرأ بفتحها «رَبْوَةٌ»: ابن عامر وعاصم، وقرأ الباقون بضمِّها: «رَبْوَةٌ».

ووقع في الطبعتين الأزهرية والباكستانية الأولى: «وربوة» بزيادة الواو، وهو غير موزون.

(٢) ضَبُّط في نسخة الناظم بكسر الجيم وضمِّها: **رَبْوَةٌ**، وهو بالجر في أكثر الشروح والطبعات. قال القاري ص ١٤٢: «(وَحَجَّ الفَجْرِ) بالإضافة أيضاً لِمَا سبق، ولا تصح فيه الحكاية (ب) كما تَوَهَّم المصري (ج)؛ إذ لَمْ يُعْرَف لفظُ (حج) منكراً مجروراً في القرآن» اهـ.

وقال حسن الوراقي: «قوله: (حَجَّ) بكسر الجيم وضمِّها؛ فالضم يكون على الحكاية: ﴿وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ (د) أَلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وبالكسر على تقدير: وكباء (ربوة)، وكـ(حج)، ...» اهـ. (٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) قال ابن الناظم ص ١٨٩ - ١٩٠: «يجوز في القاف الثانية الكسر و(ه) الفتح، فالكسر على أنه اسم فاعل حالٌّ من فاعلِ (بَيَّنَّ)، والفتح على أنه اسم مفعول صفة لمفعول محذوف، أي: حرفاً مقلَقاً» اهـ، وبنحوه: عبدالدائم، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، والفضالي، والقاري.

قال طاش كبري زاده ص ١٢٩: «... والأول (و) أولى كما لا يخفى» اهـ.

(أ) إِنْبَاعاً لِيَضْمَةِ الهمزة بعده، فالفعلُ مبنيٌّ للمفعول، فَيُنْطَقُ هكذا: رَبْوَتُنْ أَجْتَشَّتْ.

(ب) أي: هو مجرور ولكن ليس على الحكاية.

(ج) عبارة المصري هي نفسها عبارة ابن الحنبلي التي في الحاشية قبل السابقة.

(د) وقرئ في السبعة بفتح الحاء: «حَجُّ».

(هـ) في الأصل: «أو»، وفي النسخة الخطية لشرح ابن الناظم ١٣/ب: «و»، والواو أولى.

(و) أي: الفتح.

- ٣٩ - سَكَنَّا^(١) وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنًا
- ٤٠ - وَحَاءَ^(٢): (حَضَّحَصَّ) (أَحَطَّ)

= وقال القاري ص ١٤٤: «ثم اعلم أن الأظهر كون (مقللاً) بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر، وأما تقديم ابن المصنف الكسر على أنه حال من فاعل (بين) فيحتاج إلى مفعول مقدر، أي: بين الحرف حال كونك مقللاً، ولا يخفى أن الأولى هي الأولى...» اهـ.

هذا وقد ضبطت في نسخة الناظم بالحركتين وكتب فوقها: «معاً».

(١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم، وكما هو واضح من إعراب طاش كبري زاده حيث قال ص ١٢٩: «وفاعل (سَكَنَ) راجع إلى (مقللاً)» اهـ.

وقال البرنابادي ص ٤٣: «(سَكَنَّا) فعل ماضٍ معروف، والضمير المستتر فيه الراجع إلى المقلل فاعله» اهـ.

(٢) بالنصب كما في نسخة الناظم، وكذا «وسين».

قال طاش كبري زاده ص ١٣٠: «عطف على مفعول (بين) أعني (مقللاً)، ومضاف إلى (ححصص)... (وسين) عطف على (حاء) ومضاف إلى (مستقيم)» اهـ، ونص على عطفه على «مقللاً»: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، ابن يالوشة.

وقال البرنابادي ص ٤٥: «منصوب لفظاً - باعتبار العطف - مفعول (بين)، وقس على هذا قوله: (سين)» اهـ.

أما د. أشرف طلعت فقد أجاز جرهما^(١) حيث قال ص ٣٠: «كلمة (وحاء) تُقرأ بالجر والنصب، فالجر على تقدير: (وحاذِرُنْ تفخيم لفظ الألف... وحاءٍ حصحص)، والنصب على تقدير: (ويبين مقللاً... وحاءٍ حصحص)، وكذا يقال في (وسين مستقيم)، والله أعلم» اهـ.

ولحسن الوراق تبيينه لطيف حيث قال: «ولكن من قرأ (وهمز) بالنصب فعليه أن يُراعي بقية الكلمات بالنصب على المفعولية مثل: (والميم)، (وباء)، (وحاء)، (وسين) وغيرها، ومن قرأ (كهمز) بالجر عليه أن يُراعي أيضاً بقية الكلمات بالجر» اهـ.

(١) ضَبَطَهُمَا بالجر د. محمد شرعي والشمراني، وضبط «وحاء» بالوجهين في الطبعة الباكستانية الثانية.

٤٠ - ... (أَلْحَقُّ) (١)(٢) وَبَيِّنَ (٣) : (مُسْتَقِيمٌ) (٤) (يَسْطُو) (يَسْقُو) (٥)



(١) قال القاري ص ١٤٤ : «(الحقُّ) بإشباع ضمة القاف رعايةً للقافية، ورفعها بناءً على الحكاية كما في آية^(١)، مع أنه مجرور كما في القاعدة العربية من حيث إنه وما قبله معطوفان على (حصحص) المضاف إليه بحذف العاطف» اهـ.

(٢) صدرُ هذا البيت في الطِّيبَةِ على النحو الآتي :

وباءٍ بِسْمِ باطلٍ وبِرُقٍ وحاءٍ حَصْحَصَ أَحطتُ الحقُّ

(٣) راجع التعليق على «وحاء».

(٤) قال القاري ص ١٤٥ : «بكسر الميم بلا تنوين ضرورةً... ثم إيراد (مستقيم) نكرةً لتشمل المعرفة، وجزؤه يصح إعراباً^(ب) وحكايةً لوروده في القرآن : ﴿إِنَّ صِرَاطَ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى : ٥٢]» اهـ. وقال ابن الحنبلي ص ٩٨ : «بالفتحة من غير تنوين على الحكاية؛ لأنه كذلك في سورة الفاتحة» اهـ، وكذا الفضالي.

فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٤٥ : «وأعربَ المصريُّ في قوله : «مستقيم» بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لأنه كذلك في سورة الفاتحة)، ولا يخفى وجه الغرابة لأنه ليس كذلك في الفاتحة؛ فإن الموجود فيها مُعَرَّفٌ باللام^(ج) كما لا يخفى على مَنْ له إلمامٌ بمراتب الكلام» اهـ.

(٥) قال القاري ص ١٤٦ : «حذف النون من المثاليين الأخيرين^(د) من باب الضرورة الشعرية» اهـ. قلت : الأولى حذف الألف الفارقة كما في نسخة الناظم، ولا حاجة لإثباتها كما عند بعضهم : «يسطوا يسقوا»؛ لأن النون حُذفت لضرورة الوزن لا لعارض النصب أو الجزم.

(أ) كقوله تعالى : ﴿أَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة : ١٤٧].

(ب) على الإضافة.

(ج) قال تعالى : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة : ٦].

(د) أصلهما : ﴿يَسْطُونَ﴾ [الحج : ٧٢]، ﴿يَسْقُونَ﴾ [القصص : ٢٣].

٦- بَابُ الرِّاءَاتِ

- ٤١ - وَرَقَّقِ الرِّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَلِكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ^(١)
 ٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ [مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ]^(٢) اسْتَعْلَا^(٣) أَوْ كَانَتْ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا
 ٤٣ - وَالْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ)؛ لِكَسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدَّدُ^(٤)



- (١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وضبطه عند البرنابادي: «سُكَنْتَ» بضم السين وكسر الكاف المشددة مبنياً للمجهول حيث قال ص ٤٦: «(سُكَنْتَ): صيغة الماضي المجهول، والضمير: نائب الفاعل» اهـ.
- (٢) في الطبعة الباكستانية الثانية إشارة إلى أنه في نسخة: «مِنْ بَعْدَ حَرْفٍ»، والصواب أن يقال معها: «يكن» بالمشناة تحت، فيكون الصَّدْرُ على النحو الآتي:
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدَ حَرْفٍ اسْتَعْلَا
 والمعنى: إن لم يكن بعدها حرف استعلاء.
 ولم أجد هذه الرواية فيما سواها من الشروح والطبعات.
- (٣) بالقصر وجوباً للوزن.
- (٤) قال القاري ص ١٥٥: «بالإشباع فيه وفيما قبله^(١)، فما في بعض النسخ بصيغة الجمع^(ب) لا وجه له» اهـ.
- وهو في نسخة الناظم بضم التاء المُثَنَّاة فوقُ ويفتح الدال الأولى مبنياً للمجهول، ويؤيدُه قولُ طاش كبري زاده ص ١٣٩: «ونائبُ فاعلٍ (تُشَدَّدُ) ضميرٌ راجعٌ إلى الراء» اهـ.
- وذكرَ مُحَقِّقُ الحواشي المفهمة ص ٦٠ أنه في بعض النسخ: «يُشَدَّدُ» بالياء المشناة التحتية؛ باعتبار أنه يجوز تذكير لفظ الحرف وتأنينه.
- وضبطها محقق الطرازات ص ١٥٠ بكسر الدال الأولى مبنياً للمعلوم: «تُشَدَّدُ»، وهو خلاف المشهور.

(أ) أي: «يُوجَدُ».

(ب) صيغة الجمع هذه لم أجدتها فيما بين يدي من الشروح والطبعات.

٧- بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ

- ٤٤ - وَفَخِمِ اللَّامَ مِنْ أَسْمِ (اللَّهِ) عَنْ فَتْحِ أَوْ (١) ضَمِّ كَعَبْدُ (٢) أَللَّهِ
- ٤٥ - وَحَرْفِ (٣) الْأَسْتِعْلَاءِ فَخْمٌ، وَأَخْصَصَا (٤) الْأَطْبَاقَ (٥) أَقْوَى نَحْوُ (٦): (قَالَ) وَ(أَلْعَصَا) (٧)

- (١) قال ابن الحنبلي ص ١٠٦: «يُقْرَأُ بِحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى تنوين (فَتْحٍ) اهـ. فيُنطَقُ هكذا: فَتَحِنَوُ، وَمِمَّا يُؤسَفُ له أنها بهمزة القطع في معظم الطبوعات!
- (٢) بفتح الدال وضمها، قاله زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وهي مضمومة في نسخة الناظم. قال القاري ص ١٥٦: «بفتح الدال وضمها؛ ليصح مثلاً على وفق العمل القرآني، ولا يبعد أن يُقْرَأَ بالجر على وفق المحل الإعرابي» (١) اهـ.
- ويقول حسن الوراقي مُتَبَهًأ: «... ويجوز الجرُّ لِمُوافَقَةِ الإعرابِ، ولكنه لَمْ يُعْطِ مقصودَ الناظم كَحَلِّهِ؛ لأن الدال إذا كُسرت سترُقُّ اللَّامُ من اسمِ (اللَّهِ)، فلا بُدَّ من ضمِّ أو فتحِ الدال؛ لِيُعْلَمَ الترفيقُ مِنَ الضَّدِّ» اهـ.
- (٣) قال عبدالدائم ص ١٥٣: «هو بالإفراد (ب) كما ضبطناه عن الناظم على إرادة الجنس، أي: جميع الحروف المستعلية» اهـ.
- وهو بالنصب في نسخة الناظم، ونَصَّ على أنه مفعول «فَخِمُّ»: طاش كبري زاده، والقاري. قال القاري ص ١٥٨: «ونصب (حَرْفٍ) على أنه مفعول مقدَّم لقوله: (فَخِمُّ)، ويجوز رفعه على تقدير: (فَخِمُّه)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ (ج) قَدَرْنَهُ﴾ [يس: ٣٩] على القراءتين» اهـ.
- (٤) بضم الصاد كما قال القاري.
- (٥) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
- قال القاري ص ١٥٨: «نصب على أنه مفعولٌ لِمَا قبله» اهـ.
- (٦) بالرفع في نسخة الناظم.
- قال طاش كبري زاده ص ١٤٥: «و(نحو) خبر مبتدأ محذوف، أي: مثله نحو» اهـ.
- وقال القاري ص ١٥٨: «بالرفع، وَجُوزَ نَصْبُهُ» (د) اهـ.
- (٧) قال القاري ص ١٥٨: «(والعصا) بالألف لا بالياء كما في بعض النسخ» اهـ.

(أ) وَمَحَلُّهُ الإعرابيُّ الجرُّ بالكاف: كَعَبْدِ اللّهِ.

(ب) في الطبعة الباكستانية الثانية: «حروف الأستعلاء...» وهو موزونٌ، ولم أجده في غيرها من الشروح والطبوعات.

(ج) قُرئ في السبعة بنصبِ «القمر» ورفعِهِ.

(د) نَصْبُهُ على الظرفية.

- ٤٦ - وَيَبِّينِ الْإِطْبَاقَ مِنْ (أَحَطْتُ) (١) مَعَ (بَسَطْتُ) (٢)، وَالْخُلْفَ بِ(تَخَلَّقْتُكُمْ) (٣) وَقَعَ (٤)
 ٤٧ - وَأَحْرِضْ عَلَى السُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا) (٥) (أَنْعَمْتَ) (٦) وَالْمَعْضُوبِ (٧) مَعَ (٨) (ضَلَّلْنَا) (٩)
 ٤٨ - وَخَلَصِ أَنْفِتَاحَ (مَحْذُورًا) (١٠) (عَسَى) (١١) خَوْفَ أَشْبَاهِهِ بِ(مَحْظُورًا) (١٢) (عَصَى) (١٣)

(١) قال تعالى: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ مَحِطُ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢].

(٢) قال تعالى: ﴿لَيْنُ بَسَطَتْ إِلَيْكَ يَدَكَ﴾ [المائدة: ٢٨].

(٣) قال حسن الوراقي: «قوله: (تخلقكم) تُقرأ في البيت بإدغام القاف في الكاف حتى يترنن البيت اه! . قلت: البيت موزون بالإدغام وعدمه، فهما سيان في الوزن.

والمراد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠].

(٤) هذا البيت موجود في الطيبة .

(٥) قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥].

(٦) قال تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

(٧) قال تعالى: ﴿عَبْرَ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

(٨) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٩) قال القاري ص ١٦٥: «و(ضللنا) بالضاد ثابت في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَوَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، وأما (ظللنا) بالطاء المشالة فلم يوجد فيه مُحخَفَةً^(١)، ولا ضرورةً بالإتيان بها والقول بتخفيفها للوزن، ولا يغرُنكَ كثرة السخح عليها وإشارة بعض الشراح إليها اه.

(١٠) قال تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

(١١) قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

(١٢) قال حسن الوراقي: «قوله: (محظوراً) بالنصب على الحكاية من قوله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، ويجوز فيها الجرُّ على الإعراب، والأول أفضل لوجوده في القرآن اه.

قلت: هو بالنصب في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، ولا حاجة لجره، وكان عليه - إذ يجيزه - أن يشير إلى ذلك عند قوله: «محذوراً»؛ فإنه في الأصل مضاف إليه، والله أعلم.

(١٣) قال تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦].

(أ) وإنما وَرَدَتْ مُشَدَّدَةً: ﴿وَضَلَّلْنَا﴾ في موضعين: البقرة الآية ٥٧، والأعراف الآية ١٦٠ .

٤٩ - وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَاءِ^(١) كَشْرِكِكُمْ^(٢) وَتَتَوَفَّى^(٣) (فِتْنَةً)^(٤)

* * *

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) قال تعالى: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

(٣) في بعض الطبوعات: «تَتَوَفَّى» بالنون، وهو خطأ بَيِّنٌ؛ فالمراد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوَفَّيْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨].

(٤) قال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَتَهُ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقد قمتُ بحذف ألف الإطلاق فيها وفيما جاء نحوها من المفردات القرآنية؛ للمحافظة على رسمها كما فعل د. أيمن سويد والشيخ أيمن سعيد.

٨- بَابُ إِدْغَامِ الْمَمْتَاثِلِينَ وَالْمَتَجَانِسِينَ^(١)^(٢)

- ٥٠ - وَأَوْلَى^(٣) مِثْلٍ وَجَنَسٍ إِنْ سَكَنَ أَذْغَمَ كَقُلِّ رَبِّ^(٤) وَبَلِّ لَأَ^(٥)، وَأَبْنُ
٥١ - (فِي يَوْمٍ)^(٦) مَعِ^(٧) قَالُوا وَهُمْ^(٨) وَقُلِّ نَعَمِ^(٩) (سَبَّحَهُ)^(١٠) (لَا تُزِغْ قُلُوبَ)^(١١) (فَالْتَقَمَ)^(١٢)

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيجعلون البيتين ٥٠ و ٥١ تابعين للباب السابق.

(٢) البيتان كلاهما في الطيبة، إلا أن الآخر فيها على النحو الآتي:

سَبَّحَهُ فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ قَالُوا وَهُمْ فِي يَوْمٍ لَا تُزِغْ قُلُوبَ قُلِّ نَعَمِ

(٣) أعربه طاش كبري زاده مبتدأ، فتعقبه القاري بقوله ص ١٦٩ - ١٧٠: «(أَوْلَى) - بالثنية - مضاف إلى (مثل وجنس)، وحذف نونه بالإضافة، ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله: (أَذْغَمَ)، وأما قول الرومي في بيان إعرابه من أن (أَوْلَى: مبتدأ... والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ) فخطأ فاحش؛ لأنه لو كان مبتدأ لرفع بالالف وقيل: (أَوْلَا مثل وجنس)، وكأنه تصحف عليه كتابة الياء بقراءة الألف» اهـ.

وصرح بأنه مفعول مقدم ل«أَذْغَمَ» كل من: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

(٤) بلا ياء في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، إلا في طبعة د. أشرف طلعت فقد أثبت الياء «قُلِّ رَبِّي»، وهو موزون، وكلاهما وارد في كتاب الله.

(٥) قال تعالى: ﴿بَلِّ لَأَ يَسْتَعْرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٦].

(٦) بترك التنوين، قاله: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

وزاد القاري ص ١٧١: «ضرورة»، فعلق المحقق بقوله: «لا ضرورة في المثال؛ لوجود آية فيها

لفظ (يوم) غير منون، وذلك في قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ نَخَسِ مُسْتَمِرًّا﴾ [القمر: ١٩] اهـ.

(٧) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٨) قال تعالى: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٦].

(٩) قال تعالى: ﴿قُلِّ نَعَمٍ وَأَنْتُمْ كَاخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٨].

(١٠) قال تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَأَذْبَرَ السُّجُودَ﴾ [ق: ٤٠].

(١١) قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

(١٢) بفتح التاء والقاف كما في نسخة الناظم؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْخُرُثُ﴾ [الصفات:

١٤٢]، وأشار الشراخ إلى هذه الآية بما فيهم ابن الحنبلي غير أن محققه أثبت عوضاً عنها قوله

تعالى: ﴿فَلْتَقَمَ﴾ [النساء: ١٠٢]، وهو خلاف ما في النسخة الخطية لشرحه.

٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

٥٢ - وَالضَّادُ^(١) بِأَسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ مَيِّزٌ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا^(٢) تَجِي

٥٣ - فِي^(٣): (الظَّنن) (٤) (ظِلُّ) (٥) (الظُّهْر) (٦)

... ..

(١) بالنصب كما في نسخة الناظم، ونصّ على أنه مفعول «مَيِّزٌ»: طاش كبري زاده، والقاري.

قال القاري ص ١٧٧: «منصوب - ويجوز رفعه - والعامل فيه قوله: (مَيِّزٌ)» اهـ.

(٢) مبتدأ كما نصّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي، ولا يصح نصبه كما عند بعضهم.

(٣) قال زكريا الأنصاري في نهاية الباب ص ٧٨: «والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الآيات السبعة بعد

(الظعن) مجرورة، بعضها بالعطف عليه لفظاً أو محلاً أو تقديرًا بعاطف مقدر أو مذكور، وبعضها

بالإضافة، وإن جاز نصب بعضها حكايةً أو بعاملٍ قبله» اهـ، وهي بنصّها عند الفضالي والمسعدي.

وقال طاش كبري زاده ص ١٧٠ عن البيت رقم ٥٤: «كل ما في هذا البيت^(١) من الألفاظ عطف

بعضها على بعض بحسب اللفظ أو بحسب المعنى في البعض للوزن» اهـ.

وقال د. أشرف طلعت ص ٣٢ مُعَلِّقاً على لفظ «الظعن» في البيت ٥٣: «قول الناظم: (في

الظعن) يجوز جرُّ ما بَعْدَهُ عطفاً عليه، وذلك في الكلمات التالية: (ظِلُّ الظُّهْرِ عَظْمِ الحَفِظِ ...

عَظْمِ الظُّهْرِ اللَّفْظِ ... شَوَاطِئِ كَظْمِ ... ظِلَامِ ظُفْرِ ... وَجَمِيعِ النَّظْرِ ... وَالغَيْظِ لَا الرَّعْدِ

وهو ... وَالْحَطُّ لَا الْحَضُّ» اهـ.

(٤) بفتح الظاء، نصّ عليه: القاري، وبسكون العين على إحدى القراءتين في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ

طَعَنَكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]، واختارها الناظم للوزن، وقُرئ في السبعة بفتح العين: «طَعَنَكُمْ».

(٥) بكسر الظاء، نصّ عليه: القاري، وابن يالوشة.

وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وضبط في بعضها بالجر: «ظِلُّ» عطفاً على محل «الظعن».

ولا يصح نصبه كما عند بعضهم: «ظِلُّ».

(٦) بضم الظاء، نصّ عليه: زكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي،

والقاري، والمسعدي، وابن يالوشة.

(١) والذي قَبْلَهُ.

- ٥٣ - ... (١) (عُظْمُ) (أَلْحِفْظِ) ...
 [(أَيَقِظُ) وَ(أَنْظِرُ)] (٢) (عَظْمِ) (٣) (ظَهْرِ) (٤) (أَلْفَظِ)
 ٥٤ - (ظَاهِرِ) (٥) (لَظِي) (شَوَاطِ) (٦) ...

- (١) بضم العين^(١)، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة. وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وضُبط في بعضها بالجر: «عُظْم».
- (٢) قال القاري ص ١٧٨: «بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما» اه، وهو الذي في نسخة الناظم. وضُبطاً عند بعضهم على خلاف هذا، ولكنه بين بَعِيدٍ ومكسورٍ، والله أعلم.
- (٣) بفتح الميم كما في نسخة الناظم، وعند بعضهم بكسرها: «عَظْم».
- ونَصَّ على فتح عينه: المزي، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.
- وقال سيّد مختار أبو شادي ص ٤٣: «وفي نُسخِ أُخرى: عُظْم» اه.
- قلت: لا يجوز ضمُّ عينه؛ لأن في ضَمِّهَا تَكَرُّراً لِمَا فِي الصَّدِّدِ مع تَقْوِيَةِ للمعنى المراد.
- (٤) بفتح الظاء، نَصَّ عليه: عبدالدائم، والمزي، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، والمسعدي، وابن يالوشة.
- (٥) قال القاري ص ١٨٠ - ١٨١: «بكسر الهاء، وسكون الراء ضرورةً أو تنزيلاً للوصل منزلة الوقف، وقد يُكسَر على ارتكابِ زِحَافٍ»^(ب) اه.
- (٦) قال ابن الناظم ص ٢١٧: «فيه لغتان: ضم الشين^(ج)، وكسرها وهي قراءة ابن كثير» اه، وذَكَرَهُمَا الشَّرَاحُ مِنْ بَعْدِهِ.
- وحُذِفَ تنوين «شَوَاطِ» للوزن، قاله: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.
- وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، أما ابن الحنبلي والقاري والبرنابادي فقد نَصُّوا على جَرِّهِ: «شَوَاطِ».

(أ) فُتِحَتْ عَيْنُ هَذِهِ فِي بَعْضِ الطَّبَعَاتِ وَضُمَّتْ عَيْنُ تِلْكَ الَّتِي فِي الْعَجْزِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّرَاحُ، وَكَذَا الْحَالُ فِي «الظَّهْرِ» الَّتِي فِي الصَّدْرِ وَ«الظَّهْرِ» الَّتِي فِي الْعَجْزِ.

(ب) لَيْسَ هُنَا زِحَافٌ يَسُوغُ ارْتِكَابُهُ، فَلَا يَجُوزُ تَحْرِيكُ الرَّاءِ.

(ج) وَهُوَ الَّذِي فِي نَسْخَةِ النَّازِمِ.

٥٤ - ... (١) (كَطْم) (٢) (ظَلَمًا) ...
 ... (أَغْلَطُ) (٣) (ظَلَام) (٤) (ظَفِر) (٥) (أَتَّظِرُ) ...

(١) قال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اهـ.

وهو كذلك في نسخة الناظم، ولا حاجة لعدم تنوينه كما عزاه الوراقِيُّ إلى بعض النَّسَخِ.

(٢) بفتح الظاء واللام في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات.

قال طاش كبري زاده ص ١٦٩: «ظَلَمًا» فعل ماضٍ من الظلم... والألف للإطلاق» اهـ.

وقال القاري ص ١٨١: «ظَلَمًا»: فعل ماضٍ من الظلم، وألفه للإطلاق، وفي نسخة: (ظَلَمًا) بضم فسكون، فألفه مُبَدَّلٌ من التنوين وقفًا، ونصبه على الحكاية^(١) اهـ.

(٣) قال القاري ص ١٨١: «بضم الهمزة واللام» اهـ.

(٤) بالنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري والبرنابادي فَتَصَّأ على كسر الميم: «ظَلَام».

(٥) قال ابن الناظم ص ٢١٨: «أسكن الناظم الفاء للضرورة» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٦٦: «سَكَّنَ الناظمُ الفاءَ على اللغة غير الفصيحة لإقامة الوزن» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٤: «وأما (الظُّفِر) - بضمين، ويجوز إسكان الفاء لغةً وقرئ بها^(ب) - فليس إلا في سورة الأنعام: ﴿كَلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾، وإلا فقد قرئ شاذًّا بالسكون وهو لغةً كما في القاموس، قال ابن المصنِّف وأتباعه: (وسكَّنَ الناظمُ الفاءَ مِن «ظُفِر» ضرورة) يعني لأنه وقع في القرآن بضم الفاء، وقال الرومي: [أو^(ج)] لم يقصد ذكرها في القرآن بعينه، بل قصد الإشارة إلى ذلك، وبُعْدُهُ لا يخفى^(د)» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٢٢: «والفاء في الآية مضمومة، وإسكانها في غيرها لغةً، فلذا أسكنها الناظم لا للضرورة كما ظنَّ ابنه، إذ الظاهر عدم غفلة مثله عن تلك اللغة» اهـ.

وقال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اهـ.

وقال البرنابادي عند تقطيعه للبيت ص ٥٩: «بدرج الهمزة وتحريك النون» اهـ.

(أ) قال تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظَلَمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨].

(ب) قرأ العشرة بضم الفاء، وقرأ الحسن بسكونها.

(ج) زيادة من الطبعتين الأخيرين للمنح موافقةً لِمَا في شرح الرومي.

(د) لأنه ليس في القرآن سِوَاهُ.

- ٥٤ - (ظَمًا) (١)
- ٥٥ - (أَظْفَرٌ) (٢)، (ظَنًّا) (٣) كَيْفَ جَا (٤)، وَ (عِظٌ) (٥) ...
-

= فَيُنطَقُ هَكَذَا: «ظُفْرِنْتَظُرٌ»، وَلَوْ تَرِكَ التَّنْوِينَ لَوَجِبَ ضَمُّ الْفَاءِ: «ظُفْرٍ أَنْتَظُرُ»، غَيْرَ أَنْ تَنْوِينَهُ هُوَ الْأَصْلُ كَمَا فِي نَسْخَةِ النَّازِمِ.

- ولا يجوز ضمُّ الفاءِ مع تنوينه كما في بعض الطبقات: «ظُفْرٍ!»؛ فإنه غير موزون.
- (١) قال ابن الحنبلي ص ١٢٢: «وَأَلْفٌ (ظما) منقلبة عن الهمزة الساكنة للوقف» اهـ، وكذا الفضالي.
- وقال القاري ص ١٨١: «بِالْأَلْفِ كَوَقْفِ حَمْزَةٍ، لَا قُصِرَ [لِلْوِزْنِ] (١) كَمَا قِيلَ» اهـ.
- (٢) قال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].
- (٣) قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «منصوب على الحكاية لقوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]» اهـ، ومثله القاري.
- (٤) بالقصر وجوباً للوزن.
- (٥) بكسر العين وسكون الظاء في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبقات.

قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «(وَعِظٌ) أمر من الوعظ، والواو قبله عاطفة على ما يفهم من شرح الأزهري (ب)، ولو قال: (وَعِظٌ) بسكون العين وكسر الظاء مع التنوين على المصدرية لكان أولى» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٥: «(وَعِظٌ) (ج) وهو بفتح فسكون، وفي أصل خالد (د): (وَعِظٌ) بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر، وضبطه الرومي بفتحتين (ه) على أنه فعل ماضٍ سكن آخره ضرورة» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ٦٠: «(وَعِظٌ) بلفظ المصدر» اهـ.

- (أ) أشار المحقق إلى أنه في نسخة: «للووقف» بدل «للوذن».
- (ب) قال خالد الأزهري ص ٧٢: «الثالث: (عِظ) وهو مشتق من الوعظ» اهـ.
- (ج) ضبطه المحقق بفتح العين وسكون الظاء: «وَعِظٌ»، والصواب أن مراد القاري بقوله: «بفتح فسكون» أي: بفتح الواو وسكون العين؛ بل دليل أن القاري ذكر ضبطاً آخر وهو الذي عند الرومي: «وَعِظٌ».
- (د) هو خالد الأزهري.
- (ه) قال طاش كبري زاده ص ١٧٤: «وَعِظٌ: فعل ماضٍ» اهـ.

٥٥ - سيوى^(١) «عِصِين»^(٢)، (ظَلَّ)^(٣) النَّحْلِ^(٤) ...

= وقال البرنابادي ص ٥٩: «وَعَظَّ (هو بفتح وسكون مصدرأ، وقال بعض الشُّرَّاح: بواو العطف وكسر العين صيغة أمر حاضر، وبعضهم: بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره للضرورة» اهـ.

ففيه روايات ثلاث:

- وَعَظَّ: واو العطف + فعل أمر.

- وَعَظَّ: فعل ماض، سكن آخره للوزن.

- وَعَظَّ: مصدر.

(١) قال القاري ص ١٨٥: «(سيوى) بكسر السين، ويجوز [ضمه]^(١) مقصوراً أيضاً، وفتحهُ ممدوداً، وهو استثناء منقطع ...» اهـ.

وهو في نسخة الناظم بكسر السين مقصوراً، وانظر التعليق على «سَوَا» في آخر البيت.

(٢) قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

(٣) بفتح الظاء واللام؛ قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوِداً وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] و[الزخرف: ١٧].

(٤) قال ابن الناظم ص ٢١٩ - ٢٢٠: «و(النحل) في البيت مخفوض، و(زخرفاً) منصوب، وكلاهما على الحكاية» اهـ، وكذا المزي.

وعَلَّقَ القاري على كلام ابن الناظم بقوله ص ١٨٨: «وأما قول ابن المصنّف (...). فلعله

محمولٌ على ما عنده من الرواية، وإلا [فيجوز]^(ب) جَرَّ (النحل) على الإضافة مع أنَّ وَجْهَ

الحكاية^(ج) يحتاج إلى تكلف في مقام الدراية، رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالخفض فيهما»^(د) اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ١٧٦: «و(ظَلَّ) مضافٌ إلى (النحل)، والإضافة بمعنى (في)» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «و(النحل) مجرور بأنه صفةٌ (ظَلَّ) بتقدير (ذي) بمعنى (صاحب)،

واعتبارُ جَرِّه على الحكاية عند نصب (زخرفاً) أنسب» اهـ.

(أ) في الطبعتين الأخيرين للمنح: «فتحه»، والصواب ما أثبتت كما في الطبعة المعتمدة.

(ب) في طبعة المنح التي اعتمدها: «فلا يجوز!»، والتصويب من الطبعتين الأخيرين.

(ج) لم يرد لفظ «النحل» في كتاب الله إلا في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨].

(د) أي: في «النحل» و«زخرف».

٥٥ - زُخْرُفٍ (١) سَوَا (٢)

(١) بالجر «زُخْرُفٍ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وذكريا الأنصاري، والفضالي، والقاري، والمسعدي، وابن يالوشة، ونسخة الناظم.

قال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالخفض فيهما» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٥: «(زخرف) بحذف العاطف، أي: وفي زخرف» اهـ.

وفي رواية: «زُخْرُفًا» بالنصب، وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني^(١)، وطاش كبري زاده. وَسَبَقَ النُّقْلُ - في الحاشية السابقة - عن ابن الناظم أنه نَصَّ على نصبه حكايةً لقوله تعالى: ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزُّخْرُف: ٣٥].

وقال طاش كبري زاده ص ١٧٦: «و(زخرفاً) نصب على أنه مفعول (سَوَا)، أي: لفظ (ظَلَّ) الواقع في سورة النحل سَوَا (ظَلَّ) الواقع في الزخرف، أي: ساواه في التلْفُظ بالطاء» اهـ. فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٨٥: «ولا يخفى ما فيه من التكلُّف في المبني والتعسُّف في المعنى...» اهـ.

وأشار إلى رواية النصب: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وحملوها على الحكاية. وزاد القاري ص ١٨٥: «أو على نزع الخافض» اهـ.

(٢) قال ابن الناظم ص ٢١٩: «أصله: (سَوَاء) بالمد، ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام في حالة الوقف» اهـ، وكذا المزي.

وقال عبدالدائم ص ١٦٨: «(سَوَا)^(ب) - بفتح السين - إشارة إليهما، وأصله المَدُّ، حَذَفَ الهمزة منه على مذهب حمزة في الوقف، وَقَصَرَهُ لضرورة النظم» اهـ، وأشار إلى قَصْرِهِ القسطلاني. وقال طاش كبري زاده ص ١٧٤ - ١٧٥: «و(سَوَى) إذا كان بمعنى (غَيَّر) كما في آخر المصراع الأول أو بمعنى العَدْل كما في آخر المصراع الثاني؛ يكون فيه ثلاث لغات: إن ضمت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعاً، وإن فتحت مددت، ولا بد أن تحمل هاهنا على الضم أو الكسر فيهما لتتعدل الكلمتان، ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف كما فعله ولدُ المصنِّف» اهـ.

وَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٨٥: «والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أن (سَوَا) في =

(أ) ضَبَطَهُ مُحَقِّقُهُ بالجر، وقال في الحاشية ص ٧٢: «في الأصل: زخرفاً» اهـ!، وما ضَرَّهُ لو أُثْبِتَ ما في الأصل!؟

(ب) كتبها المحقق: «سوى»، والصواب ما أُثْبِتَ.

- ٥٦ - وَ(١) ظَلَّتْ(٢)، ظَلَّتُمْ(٣)، وَيُرُومِ(ظَلُّوا)(٤) كَالْحَجْرِ، ظَلَّتْ(٥) شِعْرًا(٦) نَظْلًا(٧) ...
 ٥٧ - يَظْلَلُنْ(٨) مَحْظُورًا(٩) مَعَ الْمُحْتَظِرِ(١٠) ...

= المصراع الثاني بمعنى العَدْل، ثم اعترض على ابن المصنّف بقوله: (ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف) اهـ. ثم قال القاري ص ١٨٧ - ١٨٨: «الصواب أن الأول مكسور أو مضموم، والثاني مفتوح سواء أُريدَ به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف، أي: مُسْتَوٍ، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦]، أو أُريدَ به الفعل الماضي كما اختاره الرومي على ما سبق، بل يترتب على مُخْتَارِهِ أن يكتب (سوى) بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى، ولا يَبْعُدُ أن [يقال] (١): المراد به سواء أُريدَ ب(ظَلَّ) في الموضوعين معنى (دام) أو (صار)، فإنه بالطاء المشالة لا محالة» اهـ. وقال ابن الحنبلي ص ١٢٤: «(سَوَا) بفتح السين مع القصر، أي: هما متساويان، والأصل فيه المد ولذلك كُتِبَ بالألف، والناظم قصره للوزن أو فعل فيه كما فعل حمزة فيه حالة الوقف من قلب الهمزة ألفًا، ثم حذف إحدى الألفين، وهو مصدر واقع موقع اسم الفاعل، بخلاف (سوى) بكسر السين في المصراع الأول فإنه بمعنى (غَيْرٍ)، وقصره على الأصل، ولذا كُتِبَ بالياء لأنقلاب ألفه عنها» اهـ، ونقله عنه الفضالي.

- (١) عند الضباع: «فظلت» بالفاء.
 (٢) قال تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].
 (٣) قال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ نَفَسَهُمْ﴾ [الواقعة: ٦٥].
 (٤) قال تعالى: ﴿لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الرُّوم: ٥١]، وقال سبحانه: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤].
 (٥) قال تعالى: ﴿ظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].
 (٦) بالقصر وجوباً للوزن.
 (٧) قال تعالى: ﴿فَنَظَّلْ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١].
 (٨) قال تعالى: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَيْنِ ظَهْرِيَّةٍ﴾ [الشورى: ٣٣].
 (٩) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠].
 (١٠) قال تعالى: ﴿كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١].

- ٥٧ - وَكُنْتَ فَظًا^(١)، وَجَمِيعَ^(٢) (النَّظْرِ)
- ٥٨ - إِلَّا بِ(وَيْلٍ)^(٣) (هَلْ) وَأَوْلَى (نَاصِرَةً)^(٤) وَ(الْعَيْظُ) لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ^(٥) قَاصِرَةٌ
- ٥٩ - وَ(الْحَطُّ) لَا (الْحَضُّ)^(٦) عَلَى الطَّعَامِ وَفِي (ضَنِينٍ)^(٧) الْخِلَافُ ...

(١) قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنَّصُوتُ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(٢) بالنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال الفضالي ص ٢٧٤: «أي: احفظ جميع (النظر) فإنه بالطاء» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٩: «يجوز في لفظ (جميع) أنواع الإعراب، والجَرُّ أَظْهَرُ، فَتَدَبَّرْ» اهـ.
وعَلَّقَ مُحَقِّقُهُ بقوله: «أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف، أي: وجميع النظر كائن كذلك،
وأما الجر فعلى أنه معطوف على (المحتظر)، وأما النصب فياضمار (أخض)، وكان الجَرُّ أَظْهَرُ
من غيره لعدم احتياجه إلى تقدير محذوف» اهـ.

(٣) بالرفع في أغلب الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «وعليها^(١) رُفِعَ (وَيْلٌ) في قوله: (إلا وَيْلٌ) لِرُفْعِهِ في قوله تعالى:
﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]» اهـ.

وضبط في نسخة الناظم بالجر إعمالاً للباء: «بِوَيْلٍ»، وكذا عند بعضهم.

(٤) قال تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢].

(٥) «والغيظ لا الرعد وهود»: بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وفي بعضها بالجر: «والغيظ لا الرعد وهود».

(٦) برفعهما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فإنه قال ص ١٩١: «بالجر فيهما، ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما» اهـ.

وأما البرنابادي فنصَّ على جَرِّهِمَا فقط: «والحَطُّ لا الحَضُّ».

(٧) قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ آلْفِينَ يَظُنِّينَ﴾ [التكوير: ٢٤]، قرأ بالطاء المشالة ابن كثير وأبو عمرو

والكسائي ورويس، وقراءة باقي العشرة بالضاد المعجمة.

وقد تَبَايَنَتِ الشُّرُوحُ والطبعاتُ بَيْنَ «ظنين» و«ضنين»، والذي في نسخة الناظم: «ظنين» بالطاء

المشالة.

٥٩ - سَامِي (١)



= قال ابن الحنبلي ص ١٢٨ : «وفي إثارة الناظم ذَكَرَ (ظنين) بالطاء إيماءً إلى اختياره الظاء على الضاد في القراءة» اهـ، وكذا الفضالي .

وأما القاري فإنه قال ص ١٩٢ : «... والباقون قرؤوا بالضاد على أنه فَعِيل بمعنى فاعِل من (ضَنَّ به يَضِنُّ) - بكسر ضاده وفتح - : بَخِلَ ، وهو (١) رَسُمُ الإمامِ وسائرِ المصاحفِ العثمانيةِ ، وعليه رُسِمَ ما في النظم على ما في الأصول المعتمدة» اهـ .

(١) قال القاري ص ١٩٢ : «بإثبات الياء كقراءة ابن كثير في نحو : (باقي) و(واقِي) (ب) ، ولا يبعد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها» اهـ .

(أ) أي : الضاد .

(ب) وَقَفًا ، الأولى في قوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ نَبْدٌ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل : ٩٦] ، والثانية في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾ [الرعد : ٣٤] ، وقراءة الباقيين بحذفها وَقَفًا ، وانفقوا جميعاً على حذفها وصلًا .

١٠- بَابُ التَّحْذِيرَاتِ (١)

- ٦٠ - وَإِنْ تَلَاقِيَا الْبَيَانَ لِأَزْمٍ: (أَنْقَضَ ظَهْرَكَ) (٢) (يَعِضُّ الظَّلَامِ) (٣)
 ٦١ - وَ(أَضْطَرَّ) (٤) مَعَ (٥) (وَعَظَّتْ) (٦) مَعَ (أَفْضُتُمْ) (٧)
 وَ صَفَّ (٨) هَا (٩): (جِبَاهُهُمْ) (١٠) (عَلَيْهِمْ)



- (١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيجعلون البيتين ٦٠ و ٦١ تابعين للباب السابق.
 (٢) قال تعالى: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣].
 (٣) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعِضُّ الظَّلَامُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧].
 (٤) قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣].
 (٥) يأسكان عين «مَعَ» هذه والتي بعدها وجوباً للوزن.
 (٦) قال تعالى: ﴿سِوَاهُ عَلَيْنَا أَوْعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦].
 (٧) قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَفْضُتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وهو ياشباع الميم كما قال القاري. وكذا:
 «عَلَيْهِمْ».
 (٨) قال زكريا الأنصاري ص ٧٩: «بفتح الصاد وتشديد الفاء» اه.
 (٩) بالقصر وجوباً للوزن.
 (١٠) قال القاري ص ١٩٦: «بالضم حكاية» (١) اه.
 ولو كان مُعْرَباً لقال: «جِبَاهِهِمْ» على الإضافة.

(أ) قال تعالى: ﴿فَتُكْوَفُّ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥].

١١ - بَابُ التَّوْنِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ٦٢ - وَأَظْهَرَ الْعُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّدَا، وَأَخْفَيْنُ
٦٣ - الْمِيمَ^(١) إِنْ تَسَكَّنَ بِعُنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا^(٢)
٦٤ - وَأَظْهَرْنَهَا^(٣) عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ وَأَحْذَرُ لَدَى وَاوٍ وَفَا^(٤) أَنْ^(٥) تَخْتَفِي



(١) منصوبٌ «أَخْفَيْنُ»، قاله: طاش كبري زاده، والقاري.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بفتح الهمزة كما قال زكريا الأنصاري، ونصَّ على مصدريتها: ابن الناظم، والمزي،

وطاش كبري زاده، والقاري.

فكسرُها خطأً فاحشٌ كما وقع في بعض الطبقات.

١٢- بَابُ أَحْكَامِ النَّوْنِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

- ٦٥ - وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى: إِظْهَارٌ^(١)، أَدْغَامٌ^(٢)، وَقَلْبٌ، إِخْفَاً^(٣)
- ٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ^(٤) أَلْحَلِقِ [أَظْهَرُ، وَأَدْغَمَ]^(٥)

(١) الذي عند عبدالدائم وحده ص ١٨١: «إدغامُ أظهارٍ»؛ بدليل قوله ص ١٧٩: «وقوله: (إدغام أظهار وقلب إخفا) أي: للنون الساكنة والتنوين عند حروف المعجم أربعة أحكام: الإدغام والإظهار والإقلاب والإخفاء» اهـ، وقوله أيضاً ص ١٨١: «قَدَّمَ الناظِمُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ الْإِدْغَامَ^(١)، وَفِي الْبَيْتِ الثَّانِي قَدَّمَ الْإِظْهَارَ إِذْ هُوَ مَحَلُّ التَّقْسِيمِ، وَأَشَارَ بِأَنَّ الْإِظْهَارَ هُوَ الْأَصْلُ بِالْأَحْكَامِ، وَتَنَى بِالْإِدْغَامِ إِذْ هُوَ ضِدُّ الْإِظْهَارِ الْمَتَقَدِّمِ . . .» اهـ.

(٢) بنقل حركة الهمزة إلى نون التنوين والاكتفاء بها عن همزة الوصل، فيُنطق هكذا: «إظهارٌ نَدْغَامٌ».

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

وفي بعض الطبعات: «آخفاً» بالوصل، وهذا وإن جاز وزناً إلا أن قَطَعَهَا هُوَ الْأَوَّلَى.

(٤) قال عبدالدائم ص ١٧٩: «بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخراً، أراد به الجِسْسَ، أي: عند حروف الحلق» اهـ.

ووقع في الطبعة الباكستانية الثانية: «فَعِنْدَ حُرُوفٍ»، وهو غير موزونٍ.

(٥) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «أَظْهَرُ، وَأَدْغَمَ» فِعْلاً أَمْرًا.

وعند ابن الناظم: «وَأَدْغَمَ» بضم الدال حيث قال ص ٢٤٥: «مبني للمفعول من باب الافتعال» اهـ، وكذا المزني.

وقال طاش كبري زاده ص ٢٠١: «(أَظْهَرُ) مبني للمفعول، ونائب فاعله ضمير راجع إلى النون الساكنة والتنوين الذي في حكمها، وكذا (أَدْغَمَ) مبني للمفعول من باب الافتعال، ونائب فاعله مِثْلُ ضَمِيرِ (أَظْهَرُ)، ويجوز أن يكون (أَظْهَرُ) و(أَدْغَمَ) أمراً، ومنصوبهما محذوف، أي: أَظْهَرُ وَأَدْغَمَ النَّوْنَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «(وَأَدْغَمَ) بتشديد الدال^(ب) أمرٌ من باب الافتعال، أو ماضٍ مجهولٌ منه كما قَطَعَ بِهِ ابْنُ النَّازِمِ، وَ(فِي اللَّامِ) نَائِبٌ عَنِ فَاعِلِهِ» اهـ.

وَدَكَرَ هُمَا الْفَضَالِيُّ وَرَجَّحَ الْأَمْرَ بِقَوْلِهِ ص ٣٠٤: «وَهُوَ أَوْلَى؛ لِمُنَاسَبَةِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ^(ج)، فَتَأَمَّلْ» اهـ. =

(أ) بينما قَدَّمَ الْمُحَقِّقُ ص ١٧٨ الْإِظْهَارَ عَلَى الْإِدْغَامِ وَلَمْ يَتَّبِعْ لِقَوْلِ الشَّارِحِ!
 (ب) وَأَشَارَ إِلَى تَشْدِيدِهَا أَيْضاً: عَبْدِالدَّائِمِ، وَزَكَرِيَا الْأَنْصَارِي، وَالْفَضَالِي، وَالْقَارِي.
 (ج) مَا قَبْلَهُ: «أَظْهَرُ»، وَمَا بَعْدَهُ: «وَأَدْغَمَ» فِي الْبَيْتِ التَّالِي.

- ٦٦ - في اللَّامِ وَالرَّاءِ (١) لَا بُعْنَةَ لَزِمَ (٢)
- ٦٧ - وَأَدْعِمَنَّ (٣) بُعْنَةَ فِي (يُومِنُ) (٤) إِلَّا بِكَلِمَةٍ (٥) كَدُنِّيَا (عَتُونُوا) (٦)

= وقال القاري ص ٢٠٤ - ٢٠٥: «وَأَدْعِمَنَّ» بتشديد الدال، وهو من باب الافتعال، ولغة في تخفيفها من باب الإفعال، وأما ما ضُبط في بعض النسخ بضم همزة (أظهر) وضم الدالِ فغيرُ ظاهرٍ، وإن ذهب إليه ابنُ المصنّف^(١) وتبعه الرومي، وذكره المصري ووجهه بأن نائب الفاعل: (في اللام والراء)، بخلاف الشيخ زكريا فإنه اقتصر على ما اخترناه، ويؤيده عطفُ قوله: (وَأَدْعِمَنَّ بُعْنَةَ) عليه اهـ. ووقع في بعض الطبعات: «وَأَدْعِمَنَّ»، وهو خروجٌ عن الرواية والوزن.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «لَزِمَ».

قال عبدالدائم ص ١٨١: «لَزِمَ» هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه، وفي النسخ المتقدمة: «أَتَمَّ» مكان «لَزِمَ» اهـ.

ولم يُثبت لفظة «أَتَمَّ» سوى القسطلاني والفضالي^(ب)، وأشارا إلى رواية «لَزِمَ».

وأشار إلى رواية «أَتَمَّ»: عبدالدائم، وخالد الأزهرى، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وابن يالوشة.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) قال القاري ص ٢٠٥: «ويُقرأ (يُومِنُ) بإشباع النون، ولا يُكتَب بالواو في آخره كما في بعض النسخ (ج)، ولا يُهمَز (د) (يُومِنُ) بل يُقرأ بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة» اهـ.

(٥) قال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «بالكسر فالسكون لغة» اهـ.

ويجوز لغة فتح الكاف: «بِكَلِمَةٍ»، أما اللام فساكنة وجوباً للوزن.

(٦) في نسخة الناظم وعمامة الشروح والطبعات: «عَتُونُوا».

وعند عبدالدائم: «عَتُونُ» بدون واو الجماعة، وقال ص ١٨٥: «وفي بعض النسخ: =

(أ) مررنا أن ابن الناظم نص على بناء «ادغم» للمفعول وليس «أظهر».

(ب) ذكر محقق الطرازات ص ١٨١ أن ابن الناظم ذهب إلى إثبات رواية «أَتَمَّ»، وهذا غير صحيح؛ فأبن الناظم لم يذكر «أَتَمَّ» البتة بل إنه قال ص ٢٤٣: «... وإلى عدم الغنة أشار بقوله: (لا بغنة لزِمَ) أي: لا بغنة لازمة...» اهـ.

(ج) كما وقع عند طاش كبري زاده ص ٢٠٣: «يومنوا»!

(د) فلا يقال: «يؤمن» كما وقع في الطبعة الأزهرية!

٦٨ - وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا^(١) بِعُنْيَةٍ، كَذَا الْإِخْفَا^(٢) لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا^(٣)

* * *

= (صَنُونُ) ^(١)، وكلُّ صحيحٍ اهـ.

وقال زكريا الأنصاري ص ٨٤: «وفي نسخة: صَنُونُوا» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «وفي بعض النسخ: (صَنُونُوا) وهو أَنَسَبُ؛ لإيمائه إلى (صِنُون) الواقع في القرآن» اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ٢٠٥: «وفي نسخة: (صَنُونُوا) وهو أَوْلَى؛ لورود أصله في التنزيل من قوله:

﴿صِنُونٌ وَعَبْرٌ صِنُونٍ﴾ [الرعد: ٤] بخلاف مجيء العنوان» اهـ.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن، وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وعند الضباع: «إخفا» بالقصر والتنكير، وهو موزونٌ.

ووقع في بعض الطبعات: «إخفاء» بالمد والتنكير، وهو غير موزونٍ.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ٢٠٦: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٢١٤: «بصيغة المجهول» اهـ.

(أ) بدون واو الجماعة أيضاً.

١٣ - بَابُ الْمَدِّ

- ٦٩ - وَالْمَدُّ: لَازِمٌ، وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ، وَهُوَ^(١) وَقَصُرٌ ثَبَتَا
 ٧٠ - فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٍّ سَاكِنٌ^(٢) حَالَيْنِ، وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ
 ٧١ - وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ^(٣) مُتَّصِلًا^(٤) إِنْ

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بالرفع فاعل «جاء» كما أعربه: عبدالدائم، وطاش كبري زاده، والفضالي، والقاري. ونصّ على إضافته: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، فلا يجوز تنوينه كما يفعل بعضهم.

(٣) بالإشباع، قاله القاري.

(٤) بكسر الهمزة في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وذهب بعضهم إلى أنها مصدرية فتكون بفتح الهمزة، قال ابن الناظم ص ٢٥٤: «وقوله: (أن^(١)) جمعا بكلمة) تعليل لقوله: (متصلاً)» اه، وكذا المزي وطاش كبري زاده. وقال ابن الحنبلي ص ١٤٥: «وَلِدْفَعُ تَوَهُمٌ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (متصلاً) اتصالَ المجاورة ولو مع الانفصال؛ أَرَدَفَهُ بِقَوْلِهِ: (أن^(١)) جمعا بكلمة) وهو تعليل له كما جزم به ابن الناظم، فتكون (أن) مصدرية ولا م تعليل محذوفة مما قبلها على طريق قوله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْيُنُ﴾ [عبس: ٢] اه، وينحوه عند الفضالي.

أما القاري فإنه قال ص ٢٢٨: «المشهورُ على ما في النسخِ المحرّرةِ والأصولِ المعتبرةِ بكسرِ همزة (إن) على أنها للشرط^(ب)».

قال اليميني: (والأولى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة).

قلت^(ج): لَمْ يَنْجِجْهُ وَجْهُ الْأُولَى مَعَ أَنَّ النسخةَ الْأُولَى^(د) مستقيمةٌ في المعنى وغير محتاجة إلى تقدير في المبني.

(أ) في الأصل: «إن» بكسر الهمزة، وفتحها هو الصواب على مراد الشارح.

(ب) ونصّ على شرطيتها البرنابادي أيضاً.

(ج) القائل هو القاري.

(د) التي بكسر الهمزة.

٧١ - (١) جُمِعَا (٢) بِكَلِمَةٍ

٧٢ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفًا مُسَجَّلًا

* * *

= قال^(١): (وفي بعض النسخ: «إِذْ جُمِعَا» فيكون تعليلاً للاتصال).
قلت (ب): إِنْ صَحَّحْتُ (إِذْ) (ج) ولم يكن تصحيفاً ل(إِنْ) فحيثئذ ينبغي أن يكون للظرفية؛ إذ لم يستحسن تقديم التعليلية» اهـ.

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢١٧: «مبني للمفعول تثنية (جُمِعَ)» اهـ.

(٢) يجوز لغة فتح الكاف: «بِكَلِمَةٍ»، أما اللام فساكنة وجوباً للوزن.

(أ) القائل هو اليميني.

(ب) القائل هو القاري.

(ج) لم أجد رواية «إِذْ» فيما بين يدي من الشروح والطبعات.

١٤ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ

٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
٧٤ - وَالْإِبْتِدَاءِ^(١)، وَهِيَ^(٢) تُقَسِّمُ^(٣)

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢٢٨: «بالجر عطف على (الوقوف)» اهـ.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «والابتداء وهي» بالمد وإسكان الهاء.

قال القاري ص ٢٤٤: «بسكون هاء (وهي)»^(١) اهـ.

وضبطه عند عبدالدائم: «والابتداء وهي» بالقصر وتحريك الهاء^(ب) حيث قال ص ١٩٦ - ١٩٧:

«الرواية بتحريك الهاء من (هي)، فالجزء زاحف بالخبل^(ج) - باللام آخرأ - وهو اجتماع الخبن والطّي، وهو حذف الثاني والرابع الساكنين مما هو مقرر في علم العروض» اهـ.

(٣) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «تُقَسِّمُ».

قال طاش كبري زاده ص ٢٢٨: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٢٤٤: «بصيغة المجهول مُحَقَّقًا، وفي نسخة ضبط بكسر هاء (وهي) وسكون

يائها و(تُقَسِّمُ) بتشديد سينها، والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر (الابتداء)» اهـ.

وفي رواية: «تُنَقِّسُمُ» بسكون الميم للوزن، ذكرها طاش كبري زاده عند إشارته إلى الرواية التي

في عَجُزِ الْبَيْتِ ص ٢٢٨، وهي التي عند ابن الناظم كما في النسخة الخطية لشرحه ٢٩/أ،

وكذلك الضباع.

إذن فيها روايات ثلاث: تُقَسِّمُ، تُقَسِّمُ، تُنَقِّسُمُ.

وإليك صُورَ جَوَازِهَا وَزْنَأَ مَعَ «وَالْإِبْتِدَاءِ» مَدًّا وَقَصْرًا، وَمَعَ «وَهِيَ» تَحْرِيكًا وَإِسْكَانًا:

* لَا يَجُوزُ وَزْنَأَ مَعَ «تُقَسِّمُ» وَ«تُنَقِّسُمُ» إِلَّا:

- المد مع إسكان الهاء: وَالْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ تُقَسِّمُ، أَوْ: تُنَقِّسُمُ.

- القصر مع تحريك الهاء: وَالْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ تُقَسِّمُ، أَوْ: تُنَقِّسُمُ.

=

(أ) وذكّر القاري رواية أخرى وهي التي في الحاشية التالية.

(ب) لا كما فعل مُحَقَّقُهُ حيث مدّ مع التحريك: «وَالْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ»!؛ فإنه غير موزون.

(ج) في الأصل: «بالخبين»!، ولم ينتبه المحقق لقول الشارح: «باللام آخرأ».

وَالْخَبْلُ مِنَ الزَحَفَاتِ الْمَزْدُوجَةِ وَهُوَ اجْتِمَاعُ الْخَبْنِ - بَالْنُونِ - وَالطِّيُّ كَمَا بَيَّنَّهُ الشَّارِحُ.

٧٤ - [إِذْنُ] ثَلَاثَةٌ (١): تَامٌ (٢)، وَكَافٍ (٣)، وَحَسَنٌ (٤)

= * لا يجوز وزناً مع «تُقَسِّمُ» إلا:

- القصر مع إسكان الياء: والابتداء وَهِيَ تُقَسِّمُ.

- القصر مع إسكان الهاء: والابتداء وَهِيَ تُقَسِّمُ.

وما جاء على خلاف هذه الصُّورِ السَّتِّ فغيرُ موزونٍ، واللَّهَ أعلم.

(١) قال طاش كبري زاده عند إشارته إلى هذه الرواية ص ٢٢٩: «ثلاثة» نصب على المفعولية من

(تُقَسِّمُ)، وَحَدَفَ (إلى) لدلالة الحال» اهـ، وهي بِنَصِّهَا عند القاري.

وقال ابن الحنبلي ص ١٥١: «ونصب (ثلاثة) بنزع الخافض» اهـ.

وقال البرنابادي ص ٧٥: «(ثلاثة) منصوب لفظاً مفعولُهُ (١)، فصارت جملة فعلية» اهـ.

(٢) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.

وبتخفيف الميم ضرورةً كما نَصَّ عليه ابنُ الناظمِ ومُعْظَمُ الشُّرَاحِ مِنْ بعده.

(٣) قال القاري ص ٢٤٥: «بكسر [الفاء] (ب) منون، وهو مرفوع، لكن علامة رفعه مقدرة كإعراب

(قاضي) مرفوعاً» اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها طاش كبري زاده

والقاري.

ووصفها القاري بقوله ص ٢٤٥: «وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهرى» اهـ.

وفي رواية وهي التي عند: ابن الناظم (ج)، والمزي، وطاش كبري زاده، والقاري (د):

... .. إِلَى تَامٍ وَكَافٍ حَسَنٍ (هـ) تَفْصُلًا (و)

قال ابن الناظم ٢٩/ب (ز): «وقوله: (تَفْصُلًا) أي: تَبَيَّنَ تقسيمُ الوقوف» اهـ، وكذا المزي. =

(أ) الضمير عائد على «تقسم».

(ب) في الأصل: «فاء»، والمثبت من الطبعتين الأخيرين للمنح.

(ج) كما في النسخة الخطية لشرحه، خلافاً لشرحه المطبوع.

(د) وأشار إليها البرنابادي.

(هـ) عند طاش كبري زاده ص ٢٢٧: «وحسن» بزيادة الواو، وهو غير موزونٍ إلا أن يكون بسكون النون.

(و) بفتح الصاد المهملة فعلاً ماضياً، وهو المفهوم من قول ابن الناظم الآتي.

(ز) العزو هنا للنسخة الخطية لشرحه.

- ٧٥ - وَهِيَ^(١) لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنَى - فَأَبْتَدِي^(٢)
- ٧٦ - فَالْتَّامُ^(٣)، فَالْكَافِي، وَلَفْظًا^(٤) فَأَمْنَعَنْ إِلَّا رُوُوسَ^(٥) الْآيِ جَوُزًا، فَالْحَسَنُ

= والمفهوم من عبارة طاش كبري زاده أنه بضم الصاد^(١) حيث قال ص ٢٢٨: «تمييز من قوله: تقسم» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٢٤٤: «بضم الضاد (ب)، تمييز كما اختاره الرومي، وفتحها جملة مستأنفة كما أشار إليه ابن المصنّف بقوله: (أي: تَبَيَّنَ (ج) تقسيم الوقوف)^(د)، فألفه للإطلاق (هـ)» اهـ.

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بفتح التاء لا بضمها كما في إحدى الطبقات.

قال طاش كبري زاده ص ٢٣١ - ٢٣٢: «أَمُرُّ حَذَفَ الهمزة من آخره ثم أَشْبَعَ الدال للوزن» اهـ. وتَعَقَّبَهُ القاري في مسألة الهمزة بقوله ص ٢٤٦: «وفيه أنه لا وجه لحذفها مجاناً، فالصواب أنه [أبدل]^(٣) الهمزة الساكنة ياءً على قاعدة حمزة وهشام وحقاً، فينبغي أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالاً على الإعلال» اهـ.

(٣) بتخفيف الميم ضرورة كالتي في البيت ٧٤.

(٤) قال طاش كبري زاده ص ٢٣٢: «(لفظاً) عطف على قوله: (معنى)، أي: إن كان تَعَلَّقَ لفظاً» اهـ، ونَصَّ القاري على عطفه.

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٣٣: «(وَجَوُزًا): أمرٌ، منصوبه: (رُوُوسَ الْآيِ)» اهـ =

(أ) إِلَّا أَنْ مُحَقَّقُهُ صَبَطَهُ بفتح الصاد.

(ب) كذا بالمعجمة: «تَفْضُلًا»، وهو كذلك في الطبعتين الآخرين للمنح، وأشار إليها د. أشرف طلعت وحسن الوراق.

هذا وقد حَظَرَ ببالي أنه تصحيف من المهملة؛ لعدة أمور:

- رواية الضاد المعجمة مخالفة لجميع الشروح والطبعات التي بين يدي.

- لم يشر أحدٌ من الشُّرَاح إليها.

- أن القاري نَقَلَ عن ابن المصنّف والرومي مع أن الثابت عندهما هو الضاد المهملة.

- لم يشر البرنابادي إلى المعجمة وهو المعروف بنقله عن القاري.

وقد لا يكون تصحيفاً، والله أعلم.

(ج) صَبَطَهُ مُحَقَّقُ المنح هكذا: «تُبَيَّنُ!».

(د) هذه العبارة التي نقلها القاري ليست موجودة في الشرح المطبوع لابن الناظم، وهذا يُؤَيِّد ما في النسخة

الخطية لشرحه التي بين يدي.

(هـ) أَلْفَهُ للإطلاق إن كان بفتح الضاد - أو الضاد -، أما إن كانت مضمومة فألفه للتونين.

(و) في الطبعتين الآخرين للمنح: «إبدال».

٧٧ - وَغَيْرُ^(١) مَا تَمَّ: قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقَفُ^(٢) مُضْطَرًّا، وَيَبْدَأُ^(٣) قَبْلَهُ^(٤)

= وقال البرنابادي ص ٧٨: «مستثنى مفرغ منصوب بنزع الخافض» اهـ.

ويجوز في كتابته ما يلي: رُؤوس، رُؤوس، رُؤس (بحذف الواو خطأ لا نطقاً).

(١) بالرفع على الابتداء، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.

(٢) تَعَاقَبَتِ الشُّرُوحُ والطبعات على روايتين: «الْوَقْفُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«يُوقَفُ» وهي التي في الطَّيِّبَةِ.

قال القاري ص ٢٥٢: «وفي أصل زكريا: (الوقف^(١) مضطراً)، بفتح همزة (أل) للابتداء...، وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في النَّسخِ بأعتبار الأكثر» اهـ. وأشار د. أشرف طلعت ص ٣٦ إلى رواية ثالثة موزونة وهي: «يَقِفُ»، ولم أجد لها إلا في الطبعة الأخرى لشرح ابن يالوشة ص ٨٢.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ١٥٦: «بِأَلْفٍ بَدَلْ هَمْزَةٍ سَكَنْتْ عَلَى حُدِّ (سَبَأً)^(ب) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَةِ قَنْبَلٍ بِسُكُونِ الْهَمْزَةِ وَصِلًا؛ حَمَلًا لِلْوَصْلِ عَلَى الْوَقْفِ» اهـ.

وقال القاري ص ٢٥١ - ٢٥٢: «يُبْدَأُ» بصيغة المجهول، وَسَكَنَ هَمْزَتَهُ ضَرْورَةً ثُمَّ أَبْدَلَ أَلْفًا، وقال اليميني: (الهمزة في «يُبْدَأُ»^(ج) ساكنة على نية الوقف كما في رواية قنبل ب«سَبَأً»)، وَضَبَطَ الرُّومِيُّ بصيغة الفاعل حيث قال: (وَيُبْدَأُ الْقَارِيُّ)^(د)، لكنه خلاف الظاهر للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين (يُبْدَأُ) و(يُوقَفُ) على ما فيه من نظام المرام» اهـ.

وَضَبَطُهُ فِي نَسْخَةِ النَّاضِمِ بَفَتْحِ الْيَاءِ وَبِالْأَلْفِ: «يُبْدَأُ».

والأنسب مع «الْوَقْفُ» هو البناء للمعلوم: «يُبْدَأُ»، ومع «يُوقَفُ» البناء للمجهول: «يُبْدَأُ».

ووقع في بعض الطبعات: «وَيُبْدَأُ» بزيادة التاء، وفي بعضها: «ويبدأ» بتحريك الهمزة، وكلاهما غير موزون.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلاهما في الطَّيِّبَةِ.

(أ) وأشار زكريا الأنصاري إلى رواية «يُوقَفُ».

(ب) قال تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَاٍ بِبَلِيٍّ بَقِيٍّ﴾ [النمل: ٢٢].

(ج) كما عند الضباع والطبعة الأزهرية.

(د) الأولى أن يُؤْتَى بقول الرومي ص ٢٣٩: «ويبدأ: فعل، وفاعله ضمير راجع إلى القارئ» اهـ.

٧٨ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ (١) مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ (٢) وَلَا حَرَامٌ (٣) غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ



(١) بالهمز، ويجوز وزناً أن يكون غير مهموز على نحو قراءة ابن كثير: «الْقُرْآن».

(٢) تَعَايَبَتِ الشُّرُوحَ والطبعات على روايتين: «يَجِبُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«وَجَبَ» وهي التي في الطَّيِّبَةِ.

قال عبدالدائم ص ٢٠٤: «(وَجَبَ) بلفظ الماضي هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرأ، وفي النُّسخِ القديمة السابقة بصيغة المستقبل^(١)، والأول أحسن والثاني جائز، وقد عَلِمَ [ما فيه القافية وضعفه]»^(ب) اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٥٩: «وفي بعض النُّسخِ: (من وقف يجب)، وترجح النسخة الأولى بسلامتها من سناد التوجيه المعدود من عيوب القوافي، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد» اهـ. وأشار زكريا الأنصاري والقاري إلى رواية «يَجِبُ».

(٣) الذي في نسخة الناظم: «ولا حرامٌ غيرٌ» برفعهما.

قال ابن الناظم ص ٢٦٨: «(ولا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محلّ (من وَقْفٍ) لأنه اسمٌ (ليس)، والجر على العطف على لفظه^(ج)، وكذلك (غير ما له سبب)، فإن رفعت (حرام) رفعت (غير)، وإن جررته جررته»^(د) اهـ، وتَبِعَهُ مُعْظَمُ الشُّرَاحِ مِنْ بَعْدِهِ.

وزاد عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري: وَجْهًا ثَالِثًا لـ«غير» وهو النصب على الحال^(هـ)، إلا أن ابن الحنبلي قال ص ١٥٩: «والاستثناء أَظْهَرُ» اهـ، وقال القاري ص ٢٦٠: «وَجُوزَ نَصْبِهِ حَالًا، ويمكن نصبه على الاستثناء أيضاً» اهـ.

(أ) أي المضارع: «يَجِبُ»، وفيه دليل على أن نسخة الناظم التي بين يدي هي من النُّسخِ القديمة.

(ب) قال مُخَفَّفُهُ: «وردت هكذا في النسختين، وأحسبها: ما في القافية من ضعف» اهـ.

(ج) أي لفظ «وَقْفٍ».

(د) جاء عند القسطلاني ص ١١١: «وإن نصبت نصبها!».

(هـ) في الطبعة التي اعتمدها لشرح زكريا الأنصاري ص ٩٣: «... ويجوز نصبهما حالاً» اهـ.

والصواب: «نصبها» بلا ميم كما في الطبعتين الأخريين لشرحه.

١٥- بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ

- ٧٩ - وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا^(١) فِي الْمُصْحَفِ^(٢) الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
٨٠ - فَأَقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ^(٣): (أَنْ لَا) مَعَ^(٤): (مَلَجًا)^(٥) وَ^(٦)(لَا إِلَهَ إِلَّا)

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) رواية «في المصحف» معروفاً بـ«أل» عند: ابن الناظم، وعبدالدائم، والمزي، والفضالي، والمسعودي، ونسخة الناظم.

وفي رواية: «في مصحف» بالإضافة عند: خالد الأزهرى، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والقاري، وابن يالوشة.

قال ابن الحنبلي ص ١٦٠ - ١٦١: «و(مصحف الإمام) بالإضافة البيانية، ووقع في بعض النسخ: (المصحف الإمام) على البدلية؛ لأن الإمام اسم المصحف الذي جمع فيه الإمام عثمان رضي الله عنه القرآن...، ويجوز على تقدير الإضافة أن يكون المراد بالإمام أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، وبمصحفه مصحفه المرسوم بالإمام، لكن الأول أولى» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ٨٢: «الإضافة بيانية، أي: مصحف هو الإمام» اهـ.

(٣) قال القاري ص ٢٧١: «ضبط بتنوين (كلمات) وإضافتها، والثاني يحتاج إلى تقدير، أي: اقطع (أن) في عشر كلمات (أن لا)، والأول^(أ) [أسلس]^(ب) في المبنى وأحسن في المعنى؛ فإن (أن لا) مفعول (اقطع) أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي (أن لا)» اهـ. وهو بالتنوين في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) قال المزي ص ١٤٦: «ويجوز في (ملجاً) الفتح على الحكاية وتُنُونٌ حيثُ^(ج)، والجرُّ على الإضافة» اهـ. وقال القاري ص ٢٧١: «وفتح (ملجاً) على الحكاية، ويجوز جرُّه مُنُوناً على الإعراب^(د) أو للضرورة» اهـ.

قلت: فلا يتزن البيت إلا بتنوين «ملجاً»، أما الاكتفاء بفتحة واحدة «ملجاً» فخروج عن الوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٧٢: «وفي نسخة: (ملجاً «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا»)، وهي أولى^(هـ) كما لا يخفى» اهـ.

(أ) أي: التنوين.

(ب) في الطبعين الأخيرين للمنح: «أساس».

(ج) تُنُونٌ لضرورة الوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿وَتُنُونُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨].

(د) أي: على الإضافة.

(هـ) لإشتمالها على «أن» وهي موضع الشاهد من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤].

٨١ - وَتَعْبُدُوا^(١) يَا سِينَ^(٢) ، ثَانِي^(٣) هُودَ^(٤) ، لَا
يُشْرِكُنْ^(٥) (تُشْرِكُ)^(٦) (يَدْخُلُنْ)^(٧)

= وفي الطبعة الباكستانية الثانية إشارة إلى رواية ثالثة وهي: «أَوْ (لا إله إلا)» .
إذن فيها روايات ثلاث:

- وَ(لا إله إلا)
- (أَنْ لَا إله إلا)
- أَوْ (لا إله إلا)

(١) قال تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ [يس: ٦٠]، و[هود: ٢٦].

(٢) قال طاش كبري زاده ص ٢٥١: «(ياسين) ظرف لقوله: (أن لا تعبدوا) أي: في سورة يس، وكذا (ثاني هود) ظرف له أيضاً» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٢: «نصب (ياسين) على الظرفية» اهـ.

(٣) قال القاري ص ٢٧٢: «وكان حقه أن يقول: (وثاني هود) - بالنصب^(١) - فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة» اهـ.

(٤) انظر التعليق على كلمة «هود» في البيت رقم ٩٠ .

(٥) قال تعالى: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة: ١٢].

(٦) قال ابن الحنبلي ص ١٦٢: «... و﴿أَنْ لَا تُشْرِكَنَّ بِي شَيْئًا﴾ في الحج [آية: ٢٦] وإليه أشار بقوله: «تُشْرِكُ»، لكنه سكن كافته للوزن» اهـ.

قلت: الكاف ساكنة أصلاً وليس للوزن: ﴿تُشْرِكَنَّ﴾ .

وعلق الشمراني في جامعه على هذا اللفظ بقوله ص ١٥٣: «في إحدى الطبعات (نشرك) بدل (تشرک) وكلا اللفظين وارد في القرآن» اهـ.

قلت: المراد آية الحج لا غير، فهو بالمئنة فوق.

(٧) قال ابن الحنبلي ص ١٦٢: «... و﴿أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ﴾ [القلم: ٢٤] وإليه أشار بقوله: (يَدْخُلُنْ) مقتضراً على النون المدعمة» اهـ، وكذا ابن يالوشة.

وقال القاري ص ٢٧٢: «وخفف نون (يَدْخُلُنْ) وقُطِعَتْ عَمَّا بعدها من ضميرها المتصل بها رسماً لضرورة الوزن» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «يَدْخُلُنْ» بسكون اللام وفتح النون!، وهو خطأ فاحش.

- ٨١ - (تَعْلُوا عَلَيَّ) (١)
- ٨٢ - (أَنْ لَا يَقُولُوا) (٢) (لَا أَقُولُ) (٣) . (إِنْ مَا) (٤) : بِالرَّعْدِ . وَالْمَفْتُوحِ (٥) صِلْ . وَ(عَنْ مَا
- ٨٣ - نُهُوا) (٦) أَقْطَعُوا . (مِنْ مَا) (٧) : بِرُومِ وَالنِّسَاءِ (٨)

(١) قال تعالى: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [الدَّخَانُ: ١٩].

وكتبت في بعض الطبعات: «تعلو» بدون الألف الفارقة!، والصواب إثباتها.

(٢) قال تعالى: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَيَّ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

(٣) بفتح اللام؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿حَقِيقُ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَيَّ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وليس بضمها كما وقع في بعض الطبعات: «أقول»!

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ﴾ [الرعد: ٤٠].

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٥٣: «قوله: (والمفتوح) منصوب (صل)، والتقديم للوزن» اهـ. وعند الضباع هكذا: «كالمفتوح»!، وبُعده لا يخفى.

(٦) قال تعالى: ﴿عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

(٧) قال تعالى: ﴿مَنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾ [الرُّوم: ٢٨]، وقال سبحانه: ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

(٨) قال عبدالدائم ص ٢١٠: «قوله: (من ما بروم والنساء) هي النسخة التي قرأناها على الناظم،

وأصلح في المجلس وقرأناها عليه أيضاً: (من ما ملكت روم النساء) (١)، والكل صحيح» (ب) اهـ.

- «من ما بروم والنساء» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها القاري.

- «من ما ملكت روم النساء» أشار إليها: زكريا الأنصاري (ج)، وابن الحنبلي، والفضالي . =

(أ) قام المحقق بتبوين «روم» مع زيادة واو قبل «النساء»، وهو غير موزون، ولا يصح هذا إلا مع الرواية الأولى: «من ما بروم والنساء».

(ب) قال د. أيمن سويد ص ١٢: «ولما كانت كلمة ﴿مَلَكَتْ﴾ مشتركة بين السورتين فقد عدلَّ بعضُ الفضلاءِ بيَّتَ الجزرية ليُصبح: نُهُوا أَقْطَعُوا. مِنْ مَا مَلَكَتْ رُومِ النَّسَاءِ اهـ. قلت: يُفهم من كلامه حفظه الله أنَّ المُعدَّلَ شخصٌ آخَرُ غيرُ ابنِ الجزريِّ، وهذا خلافُ ما صرَّحَ به عبدالدائم، والله أعلم.

(ج) جاء في الطبعة التي اعتمدها للدقائق المحكمة ص ٩٦: «وفي نسخة بدل (من ما بروم والنساء): (من ما ملكت بروم النساء) اهـ، وهو غير موزون، خلافاً لِمَا في طبعة البارودي التي فيها ص ٧٦: «من ما ملك روم النساء».

٨٣ - ... خلف^(١) المُنافِقِينَ . (أم من): أسس^(٢)

= وقال ابن الحنبلي عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٦٣: «بإسكان كاف (مَلَك)، وحذف تنوين (روم) للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٥: «هذا وقد ضُبط (روم) بالرفع، والنصب وهو الأوّل؛ ليكون نصبه على نزع الخافض^(١)، ويؤيده ما في نسخة صحيحة - وهي أصل الشيخ زكريا -: (نهوا اقطعوا من ما بروم والنّسا)» اهـ.

و«النّسا» في كلتا الروايتين مقصورٌ وجوباً للوزن.

وفي الطبعة التي اعتمدها للمنح الفكرية ص ٢٧٥: «نُهوا اقطعوا مِنْ مَلَكْتِ رُومِ النّسا كذا!، وهو موزونٌ إلا أنني لم أجدها في الطبعتين الآخرين للمنح، بل الموجود فيهما: «نُهوا اقطعوا من ما ملك روم النسا».

وقال القاري - فيما بعد - ص ٢٧٦: «... ولعله قيّده بقوله: (ملك) (ب) لهذا» اهـ.

فعلّق المحقّق على كلمة «ملك» بقوله: «أي: في نسخة المؤلف التي هي بلفظ (... من ملكت روم النسا * خلف المنافقين... .) حيث إن الناظم سرّد المثالين بقوله: (من ملكت) أي الآيتين اللتين جاء بهما لفظ (ملك) مقروناً ببناء التأنيث، وعطف عليه ما في المنافقين بذكر سورته أيضاً لأنه موضع ليس فيه لفظ (ملك) فاكتملت الثلاثة، وفي نسخ أخرى للمقدمة: (من ما بروم والنسا)» اهـ.

(١) قال القاري ص ٢٧٦: «ضُبط بالرفع، أي: خُلّف ما في المنافقين ثبّت، كما ذكره الشيخ زكريا، وبالنصب على أنه ظرف ل(اقطعوا) بتقدير مضاف، أي: مع خُلّف المنافقين» اهـ. وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٢) قال القاري ص ٢٧٦: «بألف الإطلاق (ج) معروفاً ومجهولاً^(د) كما قرئ بهما في السبعة، والأكثر على الأول» اهـ.

وقال د. أشرف طلعت ص ٣٨: «كلمة (أسّسا) ضُبطت في نسخة: (أسّسا) وهي قراءة سبعة صحيحة» اهـ.

والذي في نسخة الناظم وعمامة الشروح والطبعات: «أسّسا» بالبناء للمعلوم.

(أ) ضبطه د. أيمن سويد بكسر الميم عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٢: «روم»، وكذا د. أشرف طلعت. (ب) في طبعة المنح الفكرية الصادرة عن دار المنهاج ص ١٤٩: «ملك»، أما طبعة عبد القوي عبد المجيد فالذي فيها ص ٢٩٤: «مالك» وهو تصحيف.

(ج) قمتُ بحذفها للمحافظة على رسم المفردة القرآنية، وراجع التعليق على «فتنة» في البيت ٤٩ .

(د) «معروفاً» أي: مبنياً للمعلوم، و«مجهولاً» أي: مبنياً للمجهول.

٨٤ - فُصِّلَتِ (١)، أَلَسَّا (٢)، وَذَبِحَ (٣). (حَيْثُ مَا) (٤).

وَ(أَنْ لَمْ) (٥) الْمَفْتُوحَ (٦). كَسْرُ (٧) (إِنَّ مَا) (٨): (٩)

٨٥ - آَلَانَعَامَ (١٠)

(١) بكسر التاء لالتقاء الساكنين، وإلا فهي ساكنة في الآية التي سُمِّيَتِ السورةُ بها: ﴿ كَيْتَبُ فُصِّلَتِ ءَايَاتُهُ ﴾ [فُصِّلَتِ: ٣].

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بكسر الذال وبالجر حكايةً لقوله تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذَبِيحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصفوات: ١٠٧].

(٤) قال تعالى: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠].

(٥) بتحريك الميم لالتقاء الساكنين، والمراد قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رُكْبَةً ﴾ [الأنعام: ١٣١]، وقوله سبحانه: ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧].

(٦) قال القاري ص ٢٧٨: «بنصب (المفتوح) على أنه مفعولٌ تقديره: واقطعوا (أن لم) المفتوح همزته» اهـ.

(٧) ضُبُط في نسخة الناظم بالرفع والنصب: ﴿ كَسْرُ إِذٍ ﴾^(١)، وهو بالرفع في أكثر الشروح والطبعات.

قال الفضالي ص ٣٧٧: «وقوله: (كَسْرُ إِنَّ مَا) على حذف مضافٍ، والتقدير: أي: وكَسْرُ كلمةٍ (إِنَّ مَا) ثابتٌ في الأنعام» اهـ.

وهو بالنصب عند طاش كبري زاده حيث قال ص ٢٥٨: «(كَسْرُ) عطف على مفعول (اقطعوا)» اهـ، وكذلك القاري حيث قال ص ٢٧٨: «منصوب أيضاً على المفعولية، أي: اقطعوا (إِنَّ) المكسورة عن (ما)» اهـ.

(٨) قال تعالى: ﴿ إِنْ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

(٩) قال الشمراني في جامعه ص ١٥٣: «أُخْرَ هذا البيت عن الذي بعده في إحدى الطبعات» اهـ.

قلت: كان الأولى به - إن كان كذلك - أن يُصَّص على تَحْطِئَةِ هذا؛ فَإِنَّ في البيتِ تضميناً وهو تَعَلُّقُ آخِرِهِ وهو «إِنَّ مَا» بأول البيت التالي وهو «الأنعام»، فالبيتان متلازمان ولا يجوز الفصل بينهما.

(١٠) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وضُبُط في نسخة الناظم بالنصب والجر: ﴿ آَلَانَعَامَ ﴾، وهو بالنصب في أكثر الشروح والطبعات، =

٨٥ - ... وَالْمَفْتُوحُ^(١) : (يَدْعُونَ)^(٢) مَعَا وَخُلْفُ^(٣) الْأَنْفَالِ^(٤) وَنَحْلٍ^(٥) وَقَعَا

٨٦ - وَ^(٦) (كُلُّ)^(٧) مَا سَأَلْتُمُوهُ^(٨) ، وَأَخْتَلِفُ :

(رُدُّوا)^(٩) كَذَا (قُلْ بِئْسَمَا)^(١٠) ، وَالْوَصْلُ^(١١) صِفٌ :

= وَضَبَّطَهُ بِالْوَجْهِينِ د. أشرف طلعت ص ٣٨ .

قال القاري ص ٢٧٨ : «منسوب على نزع الخافض» اهـ.

وَمَنْ جَرَّهُ فَعَلَى تَقْدِيرِ «فِي» كَمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ طَاشِ كَبْرِي زَادَهُ حَيْثُ قَالَ ص ٢٦٠ : «قَوْلُهُ : (الْأَنْعَامُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ هُوَ صِفَةٌ لِأَخْرِ اللَّيْلِ السَّابِقِ أَعْنِي قَوْلُهُ : (كَسَرَ إِنْ مَا) ، وَالْمَعْنَى : كَسَرَ (إِنْ مَا) فِي الْأَنْعَامِ ، فَحَذَفَ (فِي) بِدَلَالَةِ الْمَقَامِ» اهـ.

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠ : «(والمفتوح) عطف على (كسر إن ما)» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٨ : «(والمفتوح) منسوب، أي: اقطعوا (أن ما) المفتوح همزته» اهـ.

(٢) قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] ، وقال سبحانه: ﴿وَأَنْ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠] .

(٣) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠ : «(وخلف) : مبتدأ مضاف إلى (الأنفال)» اهـ.

(٤) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل .

و«الأنفال» مضاف إليه على ما تقدم من إعراب طاش كبري زاده .

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠ : «(ونحل) عطف على (الأنفال)» اهـ.

(٦) كنت قد وقعت على رواية لا أذكر أين وقعت عليها، وهي:

(مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) ، واختلف

بزيادة «مِنْ» بدل الواو، فإن كانت كذلك فهي مَحْكِيَّةٌ؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] .

(٧) قال القاري ص ٢٨٠ : «بكسر (كُلِّ) على الحكاية» اهـ.

(٨) عند عبدالرازق موسى والطبعة الباكستانية الثانية:

و(كل ما سألتموه) قطعاً، واختلف

بزيادة كلمة «قطعاً»، وهو غير موزون.

(٩) قال تعالى: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْآفِنَةِ﴾ [النساء: ٩١] .

(١٠) قال تعالى: ﴿قُلْ يَبْسُكُمَا بِأَمْرِكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣] .

(١١) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٢ : «(والوصل) مفعول (صِف)» اهـ.

- ٨٧ - (خَلَفْتُمُونِي) ^(١) وَ(أَشْتَرُوا) ^(٢). (فِي مَا) أَقْطَعَا:
 (أَوْحِي) ^(٣) [(أَفْضُتُمْ) (أَشْتَهَتْ)] ^(٤)، (يَبْلُو) ^(٥) مَعَا
 ٨٨ - تَانِي (فَعَلْنَ) ^(٦)، وَقَعَتْ ^(٧)، رُومٌ ^(٨)، كِلَا «تَنْزِيلٌ» ^(٩)،

(١) قال تعالى: ﴿يَسْمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [الأعراف: ١٥٠].

(٢) قال تعالى: ﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا يَوْمَ أَنْفُسُهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

(٣) بسكون الياء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أجدُ فِي مَا أَوْحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، بتحريك الميم وجوباً لالتقاء الساكنين.

والذي عند طاش كبري زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي: «(أَفْضُتُمْ) وَ(أَشْتَهَتْ)»، بزيادة واو بينهما، وهو موزون؛ وحينئذ لا حاجة لتحريك الميم.

قال البرنابادي في تقطيعه ص ٨٩: «تُمْ وَأَشْتَهَتْ: مستفعلن» اه، فهو نُصَّ على وجود الواو.

ووقع عند بعضهم: «(أَفْضُتُمْ) وَ(أَشْتَهَتْ)» بتحريك الميم مع وجود الواو؛ وهو غير موزون.

(٥) ياء المضارعة المثناة تحت؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿يَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] و[الأنعام: ١٦٥].

ووقع في بعض الطبقات: «ببلو» بالنون، وهو خطأ كما ترى.

ووقع في بعضها: «ببلوا» بالألف الفارقة!، ولا تكون هذه الألف إلا مع واو الجماعة، بينما الواو في «ببلو» من بنية الفعل.

ومنهم من جمَعَ بَيْنَ الْحُسَيْنَيْنِ حَيْثُ كَتَبَهَا كَالآتِي: «ببلوا» بالنون والألف الفارقة معاً!!.

(٦) قال تعالى: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

(٧) بسكون التاء وجوباً للوزن؛ وإلا فهي محركة في الآية المرادة: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١].

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وبالجر عند بعضهم، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٩.

(٩) انظر الحاشية الآتية.

٨٨ - ... ظَلَّةٌ^(١) ...

(١) هنا عدة أمور:

١- تَوَاتَرَتِ الشُّرُوحُ والطبعاتُ على إثباتِ لفظِ «شُعْرَاءِ» بتحريك العين وبالقصر، وهو الذي في نسخة الناظم، إلا أنه غير موزون.

قال حسن الوراقى: «ولكى يتزن البيت ينبغي سكون العين من (شُعْرَاءِ)، والله أعلم» اهـ.
قلت: لا يتزن البيت بما افترحه، والله أعلم.

٢- والذي عند البرنابادي والشمراني: «شُعْرَاءِ»، وهو موزون.

قال البرنابادي ص ٨٩: «فالياء من (أوجي) والعين من (شُعْرَاءِ) ساكنان ضرورة، و(شُعْرَاءِ) ممدودٌ على الأصلِ فَأَفْهَمُ» اهـ.

وقال عند إعرابه ص ٨٨: «وسائر الكلمات إلى لفظ (شُعْرَاءِ) منصوبات محلاً ظرفاً» اهـ.

وقال عند تقطيعه ص ٨٩: «تَنْزِيلُ شُعْ: مُسْتَفْعِلُنْ، رَاءَ وَعَيْ: مُفْتَعِلُنْ» اهـ.

٣- والذي عند الضباع والطبعة الباكستانية الأولى: «شُعْرَاءِ» بفتح العين وبالمَدِّ مَنْوَنًا مجروراً، وهو غير موزون إلا أن تُسَكَّنَ عَيْنُهُ كما في الطبعة الأزهرية: «شُعْرَاءِ».

٤- والذي عند د. أشرف طلعت: «تنزيلِ الشُعْرَاءِ» مقروناً بـ«أل» وبسكون العين وبالقصر، وهو غير موزون.

وقال ص ٣٩: «قول الناظم: (تنزيلِ الشُعْرَاءِ وَغَيْرِ ذِي صِلَا) يُمَكِّنُ أَنْ يَتَرَنَّ أَيْضاً^(١) على رواية:

«تنزيلِ^(ب) الشُعْرَاءِ» و«تنزيلِ شُعْرَاءِ»، وأما على رواية: (تنزيلِ شُعْرَاءِ) فلا يَتَرَنَّ، والله أعلم» اهـ.

٥- وفي رواية وهي التي عند ابن الحنبلي وَحَدَهُ: «ظَلَّةٌ»، وهو موزون.

قال ابن الحنبلي ص ١٦٧: «... فَاَلْمُتَّفَقُ عَلَى قَطْعِهِ: ﴿أَتَتْرَكُونَ فِي مَا هَهُنَا ءَامِنِينَ﴾ [الشعراء:

١٤٦] بِالظُّلَّةِ^(ج)، وإليه أشار بقوله: (ظَلَّةٌ) أي: وموضعُ ظَلَّةٌ، وفي بعض النسخ: (شُعْرَاءِ)

بالقصر على كَفِّ مُسْتَفْعِلُنْ» اهـ.

قلت: أشار بـ«الكَفِّ»^(د) إلى عدم اتزانهِ؛ لأن «مستفعلن» التي تُكْفُّ هي التي في الخفيفِ

والمُجْتَثِّ، وليست التي في الرجز؛ لكونِ نونِ «مستفعلن» التي في غير الخفيفِ والمُجْتَثِّ =

(أ) الأولى به أن يُنصَّ على عدم اتزانِ الرواية التي أثبتتها!

(ب) بالتنونين.

(ج) أي: بسورة الشعراء الوارد فيها قوله تعالى: ﴿عَدَابُ يَوْمٍ الظُّلَّةَ﴾ [الآية: ١٨٩].

(د) الكَفِّ: هو حذف السابع الساكن.

٨٨ - وَعَیْرَهَا^(١) صِلَا

= ليست ثاني سَبَبٍ بل إنها ثالثٌ وتد، خلافاً لنون «مستغلن» التي فيهما فإنها ثاني سَبَبٍ^(١)، ومعلومٌ أنَّ الزَّحَافَ مُخْتَصَّ بثواني الأسبابِ فقط.

* أما لفظ «تنزيل» ففيه ما يلي:

١- ضُبِطَ بالرفع في نسخة الناظم^(ب) وأكثر الشروح والطبعات حكايةً لقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [الزُّمَرُ: ١].

٢- ضَبَطَهُ الضَّبَاعُ بالجر على الإضافة: «تنزيل»، وهو كذلك في الطبعة البحرينية والطبعتين الباكستانيتين.

٣- وَضَبَطَهُ مُحَقِّقُ المنح الفكرية بالنصب: «تنزيل»، ولا وجه له إلا أن يُحْمَلَ على قراءة شاذة.

ولا يجوز تنوينه إلا مع رواية «الشُعْرَا» فإنه حيثئذٍ واجبٌ التنوين.

* وأخيراً: فَإِنَّ أَثْبَتَ لَفْظَيْنِ من حيث الرواية هما: «شُعْرَا» و«ظَلَّةً»، وبدالي إثباتُ اللفظِ الأخير لِأَتْزَانِهِ، وَالْأَمْرُ سَهْلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رواية «وَعَیْرَهَا صِلَا» عند: خالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، والقاري، والمسعدي، ونسخة الناظم.

وفي رواية: «وَعَیْرَ ذِي صِلَا» وهي عند: ابن الناظم، وعبدالدايم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي^(ج)، والفضالي، وابن يالوشة.

قال القاري ص ٢٨٣: «وفي نسخة: (وَعَیْرَ ذِي صِلَا)، وفي أخرى: (وَعَیْرَةَ صِلَا) بالتذكير فهو راجعٌ إلى لفظ الشعراء» اهـ.

وقال طاش كبري زاده في إعراب «غير» ص ٢٦٨: «(وَعَیْرَهَا) مفعولٌ (صِلَا) اهـ، ونَصَّ عليه القاري.

وقال ابن الحنبلي ص ١٦٧ - ١٦٨: «وكلمة (عَیْرَ) منصوبةٌ ب(صِل)، أو مرفوعة على الابتداء، والعائد محذوف، أي: صِلْنَهُ^(د)» اهـ.

(أ) لِيَذَا فَصَلَّتْ فيهما العين عن اللام تمييزاً لها عن «مستغلن» التي في غيرهما من البحور.

(ب) كأنه ضُبِطَ في نسخة الناظم بالضم والجر: بِتَنْزِيلِهَا.

(ج) وأشار ابن الحنبلي إلى الرواية الأخرى بقوله ص ١٦٧: «وَيُرْوَى: وغيرهما صِلَا» اهـ، بزيادة الميم، وهو تصحيف، ثم إنه غير موزون.

(د) النون في «صِلْنَهُ» هي نون التوكيد الخفيفة التي قُلبت في النظم ألفاً.

- ٨٩ - (فَأَيْتَمًا) ^(١) كَالنَّحْلِ: صِلْ، وَمُخْتَلِفٌ ^(٢) فِي الشُّعْرَا ^(٣) الْأَحْزَابِ ^(٤) وَالنَّسَا ^(٥) وَصِفٌ ^(٦)
- ٩٠ - وَ صِلْ: (فَالِئْمٌ) ^(٧) هُوْدٌ ^(٨). (أَلَّن نَجْعَلُ) ^(٩)
- (نَجْمَعُ) ^(١٠)

(١) قال تعالى: ﴿فَأَيْتَمًا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال سبحانه: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

(٢) بكسر اللام في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال القاري ص ٢٨٥: «مختلِفٌ: اسم فاعل، والتقدير: مختلِفٌ رَسْمُهُ، أو: الرَّسْمُ مختلِفٌ» اهـ. وضَبَطَهُ بعضهم بفتح اللام: «ومختلِفٌ» اسم مفعول، كما فَعَلَ مُحَقِّقُ شرح القسطلاني والضباع وغيرهما، وضَبَطَ بالوجهين عند ابن يالوشة.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

قال القاري ص ٢٨٥: «وفي نسخة بدل (الشُّعْرَا): (الظَّلَّة) - وهي أصل الشيخ زكريا - لِمَا جاء في السورة: ﴿عَدَابُ يَوْمِ الظَّلَّةِ﴾ [الآية: ١٨٩]» اهـ.

ولفظ «في الشُّعْرَا» هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) في الطبعة الأزهرية: «والأحزاب» بزيادة الواو، وهو غير موزون.

(٥) بالقصر وجوباً للوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٨٥: «بصيغة المجهول...»، قال اليميني: (وفي بعض النسخ: «أَنْصِفُ»^(١))

والمعنى واحد)، أقول: وفيه أنَّ المبنى مختلف؛ لأنَّ الفعل اللازم لا يُبْنَى مجهولاً...» اهـ.

(٧) قال تعالى: ﴿فَالِئْمٌ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤].

(٨) قال طاش كبري زاده ص ٢٧٢: «نصب على الظرفية، أي: في سورة هود» اهـ.

وقال القاري ص ٢٨٧: «منصوب على الإضافة لكونها عَلَمٌ السورة، أو على نزع الخافض واعتبار الظرفية» اهـ.

(٩) قال تعالى: ﴿أَلَّن نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨].

(١٠) قال تعالى: ﴿أَلَّن نَجْعَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣].

(١) في طبعة المنح الصادرة عن دار المنهاج: «تصف»، ويؤيدُها قولُ البرنابادي ص ٨٩: «وفي بعض النسخ: تصف» اهـ.

- ٩٠ - (كَيْلًا): (تَحَزَنُوا)^(١) (تَأَسُّوا عَلَيَّ)^(٢)
- ٩١ - حَجَّ^(٣) (عَلَيْكَ حَرَجٌ)^(٤) . وَقَطَعَهُمْ^(٥) : (عَنْ مَنْ يَشَاءُ)^(٦) (مَنْ تَوَلَّى)^(٧) . (يَوْمَ هُمْ)^(٨)
- ٩٢ - وَ(مَالٍ): (هَذَا)^(٩) وَ(الَّذِينَ)^(١٠) (هَؤُلَاءِ)^(١١) .

... ..

(١) قال تعالى: ﴿لِكَيْلًا تَحَزَنُوا عَلَيَّ مَا فَاتَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

(٢) قال تعالى: ﴿لِكَيْلًا تَأَسُّوا عَلَيَّ مَا فَاتَكُمُ﴾ [الحديد: ٢٣].

(٣) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال طاش كبري زاده ص ٢٧٢: «و(حَجَّ) خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: ثالثها حَجَّ» اهـ. وضَبَطَهُ بالجر «حَجَّ» مُحَقَّقُو الشروح الآتية: ابن الناظم، وعبدالدايم، وزكريا الأنصاري، وأملُ أَلَا يَكُونُ تَوْهُمًا - منهم - لإعمالِ «على» التي في آخر البيت السابق؛ فإنها مَحْكِيَّةٌ.

وضَبَطَهُ مُحَقَّقُ المنح الفكرية بالنصب مع ترك التنوين: «حَجَّ»!

(٤) قال تعالى: ﴿لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

(٥) مبتدأ، قاله: طاش كبري زاده، والقاري.

(٦) قال تعالى: ﴿وَيَصْرِفُهُمُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٣].

(٧) قال تعالى: ﴿عَنْ مَنْ قَوْلِي عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩].

(٨) قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: ١٦]، وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣].

(٩) قال تعالى: ﴿مَالٍ هَذَا الْكَتَبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال سبحانه: ﴿مَالٍ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧].

(١٠) قال تعالى: ﴿فَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦].

(١١) قال تعالى: ﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، وقُصِرَ في النظم وجوباً للوزن.

وقال القاري ص ٢٩٠: «وفي نسخة بعد (ها): (ولا)، لأنها^(١) من تمة المسألة السابقة، و(لا) متعلقة بالفضية اللاحقة وهي قوله: (تحين...)» اهـ.

فصورة الرواية التي ذكرها القاري:

٩٢ - (١) : فِي الْإِمَامِ صِلْ، وَوَهْلًا (٢)

= (مالٍ): (هذا) و(الذين) (ها). (ولا) (تحين) (١)

وَيَظْهَرُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّهَا هِيَ الَّتِي عِنْدَ الْمَزْيِيِّ حَيْثُ قَالَ ص ١٥٥ : «وَقَوْلُهُ: وَلَا تَحِينُ فِي الْإِمَامِ صِلْ...» اهـ، وَكَذَلِكَ الْفَضَالِيُّ حَيْثُ قَالَ ص ٣٩٦ : «... فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: (وَلَا تَحِينُ فِي الْإِمَامِ صِلْ)» اهـ.

(١) تَعَاقَبَتِ الشُّرُوحُ وَالطَّبَعَاتُ عَلَى قَطْعِ النَّاءِ وَوَضْلِهَا، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى وَصْلِهَا كَمَا فِي نَسْخَةِ النَّاطِمِ. قَالَ حَسَنُ الْوَرَاقِيِّ: «قَوْلُهُ: (تَحِينُ) يُحَذَّرُ مِنْ إِشْبَاعِ فَتْحَةِ النَّاءِ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا أَلْفًا^(ب) (تَاحِينُ)؛ فَيُخَالِفُ اللَّفْظَ الْقُرْآنِيَّ وَالْعَرُوضَ» اهـ.

قُلْتُ: نَعَمْ هِيَ مَخَالِفَةٌ لِلْفِظِ الْقُرْآنِيِّ وَلَا تَصَحُّحٌ، أَمَا مِنْ حَيْثُ الْعَرُوضُ فَالْوِزْنُ مُسْتَقِيمٌ بِهَا؛ «تَاجِيئِيْلٌ»: مُسْتَفْعَلُنْ، «إِمَامِصِلٌ»: مَفَاعَلُنْ، «وَوَهْلًا»: مَفَاعَلُنْ.

(٢) رَوَايَةٌ «وَوَهْلًا» عِنْدَ: عَبْدِ الدَّائِمِ، وَالْمَزْيِيِّ، وَزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ، وَابْنِ الْحَنْبَلِيِّ، وَالْفَضَالِيِّ، وَالْقَارِي، وَالْمَسْعُودِيِّ، وَنَسْخَةِ النَّاطِمِ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا: خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ، وَالْقَسْطَلَانِيُّ. قَالَ الْقَارِيُّ ص ٢٩٠: «بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، وَبِضْمِ الْوَاوِ [وَتَشْدِيدِ الْهَاءِ]^(ج) مَكْسُورًا، أَيْ: ضَعْفٌ وَغَلْطٌ قَائِلُهُ، وَنُسِبَ إِلَى الْوَهْلِ وَالْوَهْمِ نَاقِلُهُ» اهـ. وَقَالَ الْبِرْنَابَادِيُّ ص ٩٢: «مَاضٍ مَجْهُولٌ» اهـ.

وَضَبَطَهُ بِفَتْحِ الْوَاوِ الثَّانِيَةِ: «وَوَهْلًا» كُلُّ مِنْ: مُحَقِّقُ الطَّرَازِيَتِ، وَجَمَالُ الْقُرْشِ، وَالشُّمْرَانِيِّ، وَعَلِيِّ حَسَنِ سَلِيمَانَ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الطَّبَعَةِ الْبَاكِسْتَانِيَّةِ الْأُولَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ عَبْدِ الْمَنَعِمِ الْعَبْدِ ص ١١٤: «(وَهْلٌ): فَعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى: (غَلْطٌ)» اهـ، وَالْغَرِيبُ أَنَّهُ كَتَبَهُ فِي الْبَيْتِ بِضْمِ الْوَاوِ!

وَضَبَطَهُ سَيِّدُ لَاشِينَ أَبُو الْفَرَحِ ص ١٧٩ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَبِفَتْحِ الْهَاءِ الْمَشْدُودَةِ: «وَوَهْلًا»! وَفِي رَوَايَةٍ: «وَقِيلَ: لَا» وَهِيَ عِنْدَ: ابْنِ النَّاطِمِ، وَخَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ، وَالْقَسْطَلَانِيِّ، وَطَاشِ كَبْرِيِّ زَادَهُ، وَابْنَ يَالُوشَةَ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا: الْمَزْيِيُّ، وَزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ، وَابْنُ الْحَنْبَلِيِّ، وَالْفَضَالِيُّ، وَالْقَارِيُّ. قَالَ عَبْدِ الدَّائِمِ ص ٢٢٥: «يَقَعُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: (وَقِيلَ لَا) بَدَلُ (وَوَهْلًا)، وَالْأُولَى^(د) هِيَ الَّتِي ضَبَطْنَاهَا عَنْ نَاطِمِهَا آخِرًا بِتَحْقِيقِي» اهـ.

(أ) المراد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِيْن مَنَاجِي﴾ [ص: ٣].

(ب) كذا في الأصل، والصواب: «ألف».

(ج) في طبقات المنح الثلاث: «وتشديدها!»، والصواب ما أُثبت؛ فالمشدد هو حرف الهاء وليس الواو.

(د) أي: ووهلا.

٩٣ - [و^(١) وَزَنُوهُمُ] وَكَالْوَهُمُ] صِلِ^(٢) كَذَا مِنْ (أَلْ) ^(٣) وَهَا وَ يَا ^(٤) لَا تَفْصِلِ



= وقال القاري ص ٢٩٠ - ٢٩١: «وفي أكثر النسخ: (وقيل لا) كما [نص^(١)] عليه الرومي واختاره الأزهري^(ب)، أي: وقيل: لا وَصَلْ، أو المعنى: لا تَصِلْ بل اقطع التاء عن (حين)، لكن تعبيره بـ(قيل) مُشْعِرٌ بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور، فالصواب الأول وهو مُخْتَارُ الشيخ زكريا وعليه المَعْوَلُ، ...، وبهذا يَظْهَرُ صحته نسخة (وَوُهَلَا) اهـ.

(١) عند طاش كبري زاده، والبرنابادي، والطبعة البحرينية: «أَوْ» حكاية لقوله تعالى: ﴿أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣].

(٢) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. قال ابن الحنبلي ص ١٧٥: «(ووزنوهُم) يُقْرَأُ بواو الصَّلَاةِ، (وكالوهم) بدونها، ولو قال: (كالوهم) و^(ج)وزنوهُم صِلِ بواو الصَّلَاةِ فيهما لَرْتَبَ الكلمتين على وفق الآية^(د)» اهـ. والمُثْبِتُ عند عبدالدائم: «كالوهم أو وزنوهُم صِلِ»، وهي التي عند الضباع. إذن فيها روايات ثلاث:

- ووزنوهُمُ و كَالْوَهُمُ صِلِ
- أَوْ وَزَنُوهُمُ و كَالْوَهُمُ صِلِ
- كَالْوَهُمُ أَوْ وَزَنُوهُمُ صِلِ

(٣) وقع في بعض الطبعات: «كذا مِنْ أَلْ»، وهو غير موزون.

(٤) في أكثر الشروح والطبعات: «وها ويا».

وهما بالعكس عند: طاش كبري زاده، ونسخة الناظم: «ويا وها». مِمَّا حَمَلَ طاش كبري زاده على أن يقول ص ٢٨٠: «وإضافة الياء إلى الضمير العائد إلى (أَلْ) للمناسبة بينهما في التعريف وعدم الكتابة مفصلاً» اهـ. فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٢٩٤: «وقد أَخْطَأَ الروميُّ حيث قال في إعراب البيت: (...)، فإن الصواب أن (ها) عطفٌ على (يا)، وليست تلك الواو علامةً ضمّة الهمزة، وفي نسخة بالعكس وهو الأوّل كما اخترنا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ التَّوَهُمِ كما لا يخفى» اهـ.

(أ) في طبعة عبدالقوي عبدالمجيد: «اقتصر».

(ب) هو خالد الأزهري.

(ج) سقطت هذه الواو من المطبوع، والتصويب من المخطوط كما يقتضيه الوزن.

(د) قال تعالى: ﴿ كَالْوَهُمُ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين: ٣].

١٦- بَابُ النَّاءِاتِ

٩٤ - وَرَحِمَتْ^(١) : أَلْزُخْرِفِ^(٢) بِأَلْتَا^(٣) زَبْرَةَ^(٤)

أَلْأَعْرَافِ^(٥) رُومِ هُودَ^(٦) كَافَ^(٧) أَلْبَقْرَةَ

(١) بالرفع كما في نسخة الناظم، وهو مبتدأ مضاف إلى «الزخرف»، قاله: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة، والبرنابادي.

أما القاري فإنه قال ص ٢٩٨: «برفع (رحمت) ونصبها» اهـ.

قلت: نصبه على الاشتغال أو الحكاية^(١).

وفي الطبعة الأزهرية: «ورحمتا الزخرف» بألف التثنية؛ إشارة إلى الموضعين في الزخرف، ولكنَّ ذِكْرَ السُّورِ الأخرى يَمْنَعُ مِنْ إيرادِ هذه الألفِ.

وقال المسعدي في خاتمة الباب ص ١٣٠: «هذه الكلمات المذكورة في الأبيات السبعة المتقدمة من قوله: (ورحمت الزخرف) إلى هنا منصوبةٌ بالعطف على لفظ (رحمت) إما لفظاً أو محلاً بعاطف مذكور ومقدر، وبعضها مرفوع على الحكاية» اهـ.

(٢) بالجر على الإضافة كما تقدّم.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

(٤) فعل ماضٍ؛ قال ابن الناظم ٢٩٢: «أي: كَتَبَهُ الصحابةُ» اهـ.

(٥) بالنقل والاكْتِفَاءُ بحركة اللام عن همزة الوصل.

و«الأعراف» وما بعدها معطوفات على «الزخرف» بواو محذوفة، نصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.

وفي الطبعة الباكستانية الثانية: «في الأعراف» بزيادة «في»، وهو غير موزونٍ.

(٦) بفتح الدال في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٧٧: «(هود) مجرور بالفتحة على أحد وجهين نحو (هند)، أو بالكسرة مع حذف التنوين للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ٢٩٨: «وَضَبَطَ (هودَ) و(كافَ) بالفتح لأنهما اسما سورتين» اهـ.

(٧) ضَبَطَ في نسخة الناظم بفتح الفاء وكسرها: هُودٌ كَافَةٌ أَيْ، وَسَبَقَ أَنْ نَصَّ القاري على فتحه كما =

٩٥ - (نِعْمَتْ^(١)) هَها، ثَلَاثُ^(٢) نَحْلٍ^(٣)، إِبْرَهَمَ^(٤)

- مَعاً - : أَحْيَرَاتُ^(٥)،

= في الحاشية السابقة.

قال ابن الحنبلي ص ١٧٧ : «(كاف) مكسورُ الفاءِ^(١) للوزن، والمراد به: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] اهـ.

(١) رفعه عند ابن الحنبلي والبرنابادي على الابتداء، وعند طاش كبري زاده عطفاً على «رحمتُ».

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ عطفاً على «نعمتها» كما نصَّ عليه ابن الحنبلي والقاري.

أما طاش كبري زاده فإنه قال ص ٢٩٠ : «(ثلاث) مضافٌ إلى (نحل)، ومنصوب على الظرفية، أي: في ثلاث مواضع في النحل» اهـ.

فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٣٠٠ : «ولا يصح قول الرومي: (إنه نصب على الظرفية)؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفاً له، وجَعَلَهُ ظرفاً لقوله: (نعمتها) مُجَلِّ بالمعنى؛ لأنَّ ضمير (نعمتها) راجعٌ إلى البقرة» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠٠ : «والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنهما^(ب) منصوبان حيث قال: (وَزَيَّرَ بالتاء أيضاً «نعمتها»)» اهـ.

(٣) بالجر على الإضافة.

(٤) قال ابن الناظم ص ٢٩٤ : «(إِبْرَهَمَ) لغةٌ في (إِبْرَاهِيمَ)» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٨١ : «بفتح الهاء مع ترك الألف والياء، لغةٌ في (إبراهيم)» اهـ. ووقع في بعض الطبعات: «إِبْرَاهِمَ» بإثبات الألف، وهو غير موزون، وإن كان لغةً أيضاً في «إبراهيم».

وفي بعضها: «أِبْرَهَمَ» بالنقل، وهو - وإن جاز وزناً - خلاف الأصل الذي هو القطع.

(٥) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ صفةٌ لـ«ثلاث» كما صرَّح به ابن الناظم وآخرون.

قال ابن الحنبلي ص ١٨٠ : «(وأخيرات) خبر (هي) المحذوف العائد إلى (ثلاث نحل)» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٣٠٠ : «ضَبَطَ (أخيرات) بالنصب على الحال من مجموع (ثلاث نحل) وموضِعِي إبراهيم؛ احترازٌ من أوائل النحل وأول إبراهيم، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وهُنَّ أخيرات» اهـ.

وهو منصوب عند طاش كبري زاده لكونه صفةً لـ«ثلاث» المنصوب عنده على الظرفية.

(أ) في الأصل: «ألفاً» وهو تصحيف.

(ب) أي: «نعمتها» و«ثلاث».

٩٥ - ... عَقُودٌ (١) أَلْتَانِ (٢): «هَمْ» (٣)

٩٦ - لُقْمَانُ (٤)، ثُمَّ ...

(١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٨٠: «مرفوع على أنه عطف على المرفوع قَبْلَهُ، وكذا (لقمان) و(فاطر) و(عمران)» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠١: «ضبط (عقود الثان) بضم الدال وفتحها، والضم هو الأتْم على أنه عطف على (ثلاث)» اهـ.

وهو بالنصب عند طاش كبري زاده عطفاً على «ثلاث» المنصوب عنده على الظرفية.

(٢) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(٣) الذي في عامة الشروح والطبعات: «هَمْ».

والذي عند عبدالدائم: «ثَمْ»، وقال ص ٢٣١: «وقوله: (الثان ثَمْ) بمعنى: هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعض النسخ: (هَمْ) مكان (ثَمْ) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾^(١) [المائدة: ١١]» اهـ.

أما نسخة الناظم فرسُم الكلمة فيها يحتمل اللفظين: **بِجَهْتِي**.

وأشار إلى رواية «ثَمْ» كلُّ من: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي.

أما القاري فإنه قال ص ٣٠١: «وأما ما في نسخة بدل (هَمْ): (ثَمْ) - بفتح المثناة - أي: هناك، كما نقله الشيخ زكريا؛ فهو تصحيفٌ للمبنى وتحريفٌ للمعنى^(ب)، وأَعْرَبُ مِنْ هَذَا مَا ذَكَرَهُ اليميني مِنْ أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسخِ: (ثَمْ) بضم الثاء، أي: ثَمْ لقمان» اهـ.

وتبعه البرنابادي حيث قال ص ٩٥: «وأما ما في نسخة: (ثَمْ) بفتحِ الثاءِ أو ضمِّها فتصحيفٌ» اهـ. ووقع في بعض الطبعات: «هَمْ» بضم الهاء، وهو وَهَمْ.

(٤) بإبقائه ممنوعاً من الصرف، ولا يصح تنوينه كما وقع في بعض الطبعات فإنه غير موزون.

قال القاري ص ٣٠١: «برفع (لقمان) و(فاطر)، وفي نسخةٍ بنصبهما على منوال ما سبق في (عقود)، ولعل وجه النصب على نزع الخافض، أو على أنه مفعولٌ (زَبَرَ) كما تقدم، وكذا قوله: (عمران)» اهـ.

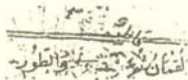
(أ) وَهَمْ مُحَقَّقُ الطَّرَازَاتِ إِذْ أُثْبِتَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

(ب) لعل القاري يَحْتَمِلُهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى قَوْلِ عَبْدِالدَائِمِ: «وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم» اهـ.

- ٩٦ - فَاطِرٌ^(١) ، كَالطُّورِ^(٢) ، عِمْرَانُ^(٣) . (لَعْنَتٌ)^(٤) : بِهَا وَالنُّورِ^(٥)
- ٩٧ - وَ(أَمْرَاتٌ)^(٦) : يُوسُفُ ،

(١) راجع الحاشية السابقة .

(٢) في نسخة الناظم وهو الذي عند طاش كبري زاده^(١) : «والطور» بالواو، ولعله مجرور بإضمار «في»، أي: وفي الطور .

وفي صَدْرِ هذا البيتِ طمسٌ في نسخة الناظم:  لَفْئَانُ نَوْرٍ بِطُورٍ .

(٣) راجع التعليق على «عقود» و«لقمان» .

(٤) بفتح التاء حكاية لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبَّهَلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقوله سبحانه: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [النور: ٧] .

وفي نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات: «لعنت» بالتونين مرفوعاً، وهو موزونٌ، إلا أن إبقائه على الحكاية أولى ما دام موزوناً بها .

(٥) بالجر عطفاً على الضمير المجرور^(ب) المتصل «بها»، قاله: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والقاري .

(٦) بالرفع عطفاً على «رحمتُ» عند طاش كبري زاده، وعلى الابتداء عند القاري .

ونقل القاري عن اليميني قوله ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ومنها امرأت» اهـ .

وقال القاري ص ٣٠٢: «والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أنَّ (امرات) منصوبة مضافة حيث قَدَّرَ (وَزَبَرَ)، فَتَدَبَّرَ» اهـ .

وقال طاش كبري زاده ص ٢٩٣: «(وامرات) عطف على (رحمت الزخرف) مضاف إلى (يوسف) والإضافة بمعنى (في)، وكذا (يوسف) مضاف إلى (عمران)، و(عمران) إلى (القصص) والإضافة لأدنى ملاسة» اهـ .

ورَدَّه القاري بقوله ص ٣٠٣: «وَأَغْرَبَ الروميُّ حيث جَعَلَ (امرات) مضافةً إلى يوسف... ، وَوَجَّهَ الغرابية لا يخفى على ذوي النُّهى» اهـ .

قلت: لا يَتَرَنَّ البيتُ إلا بتونين «امرات» كما نصَّ عليه القاري، ولا تَعْتَرَّ بكثرة مَنْ أَصَافَهُ مِنْ مُحَقِّقِي الشروح والطبعات .

(أ) أشار المحقق إلى أنه في إحدى نُسَخِ التحقيق: «كالطور» .

(ب) كقراءة حمزة: ﴿نِسَاءٌ لَوْ يَدُّهُ وَالْأَرْحَامُ﴾ [النساء: ١]، وهو جاز عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين .

٩٧ - عِمْرَانَ^(١)، أَلْقَصَصُ،

تَحْرِيمِ^(٢). (مَعْصِيَتِ)^(٣): بِ«قَدْ سَمِعَ»^(٤) يُخَصُّ^(٥)

(١) بنصب «يوسف» و«عمران» في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال القاري ص ٣٠٢: «بنصب (يوسف) و(عمران) على الظرفية، أي: الكائنة فيهما^(أ)، وكذا (القصص) وسُكِّنَ بالوقف» اهـ.

ونقل القاري عن اليميني قوله: «(يوسف) مبتدأ، خبره محذوف، أي: محلها سورة يوسف، وقوله: (عمران القصص) معطوفان على (يوسف)، وحرف العطف محذوف للوزن» اهـ. وعند الشمراني في جامعه:

وامرات يوسف آل عمران القصص

بزيادة «آل»، وهو غير موزون.

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فقال ص ٣٠٣: «منصوب أيضاً على الظرفية أو على المفعولية» اهـ. ولا يجوز تنوينه كما وقع في بعض الطبعات.

(٣) بإسكان التاء وجوباً للوزن^(ب) كما نصَّ عليه ابنُ الحنبلي، وقال ص ١٨٢: «والأولى أن يُجعل^(ج) مَحْكِيَّتَيْنِ بالإسكان على وَقْفٍ مَنْ يَقِفُ عليهما بالتاء» اهـ.

وغريب قول القاري ص ٣٠٣: «و(معصيت) مُتَوَنِّةٌ لِكُونِهَا مبتدأ، وَجُوزَ جِرُهُ حكايةٌ لأنها وَرَدَتْ في القرآن مجرورة» اهـ.

ومثله لَا يَقَعُ فِي مِثْلِ هَذَا!؛ فلا يجوز في تاء «معصيت» إلا الإسكان كما نصَّ عليه ابن الحنبلي، وَلَا يَتَزُنُّ الْبَيْتُ بتحركها فضلاً عن تنوينها، فلا تَعَتَّرَ بكثرة مَنْ نَوَّنَهُ مِنْ مُحَقِّقِي الشُّرُوحِ والطبعات.

(٤) بإسكان العين وجوباً للوزن، فالمراد قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١].

(٥) قال القاري ص ٣٠٣: «(يُخَصُّ) بصيغة المجهول، ويجوز تكثيره باعتبار لفظ (قد سمع)، وتأنينه باعتبار سورته» اهـ.

(أ) في الأصل: «فيها»، والتصويب من الطبعتين الآخرين.

(ب) المراد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَالْعَدُوِّينَ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨ و ٩].

(ج) أي: «مَعْصِيَتُ»، و«سُنَّتُ» التي في البيت الآتي.

٩٨ - (شَجَرَت) ^(١): الدُّخَان ^(٢). (سُنَّت) ^(٣): فَاطِر ^(٤)

كُلًّا ^(٥)، وَالْأَنْفَال ^(٦)، وَحَرْف ^(٧) غَافِر

= قلت: تذكيره بالمشناة التحتية: «يُخَصُّ»، وتأنيثه بالمشناة الفوقية: «تُخَصُّ»، وهو بالتذكير في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(١) بالرفع في نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات.

قال البرنابادي ص ٩٧: «مرفوع لفظاً مبتدأ، خبره: مرسومةً بالتاء، أو منصوب مفعول (زَبَرَ) على قياس ما مرَّ» اهـ.

والأولى أن يُضَبَّط بالفتح كما في أكثر الشروح والطبعات؛ حكايةً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾ [الدُّخَان: ٤٣].

(٢) بالجر على الإضافة، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.

وجَوَّزَ القاري نَصَبَهُ حيث قال ص ٣٠٤: «بجر (الدخان) على أن الإضافة بمعنى (في)، ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض» اهـ.

فائدة: «الدُّخَان» بتخفيف الحاء المعجمة، وعامةُ الناس يُسَدِّدُونَهَا: «الدُّخَان» وهو خطأ؛ قال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَىٰ أَسْمَاءَ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ١١]، وقال أيضاً: ﴿فَارْتَقَبْ بِيَوْمٍ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدُّخَان: ١٠].

(٣) بإسكان التاء وجوباً للوزن، فالمراد كقوله تعالى: ﴿سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣].

(٤) بالجر على الإضافة.

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٩٥: «(كلاً): حال من (سُنَّت فاطر)» اهـ، وكذا القاري.

(٦) بالنقل والاكْتِفَاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وهو مجرور عطفاً على «فاطر»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.

(٧) رواية «وَحَرْفِ غَافِرٍ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهرى، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، وابن يالوشة، وأشار إليها القاري.

قال د. أشرف طلعت ص ٤١: «قولُ الناظم: (وحرف غافر) يُقْرَأُ بنصب ^(١) الفاء وجرها» اهـ.

وفي رواية: «وَأُخْرَى غَافِرٍ» وهي عند: ابن الناظم، والمزني، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، والقاري، والمسعودي، ونسخة الناظم، وأشار إليها: ابن الحنبلي، والفضالي.

قال القاري ص ٣٠٤: «(وأخرى) أي: وسُنَّتُ أخرى هي في غافر، ف(أخرى) في محل جر، =

(١) كما ضَبَّطَهُ الشيخ أيمن سعيد ص ٥٦، ونصبه على نزع الخافض.

٩٩ - (قُرْتُ عَيْنٍ) ^(١) . (جَنَّتْ) ^(٢) : فِي وَقَعَتْ .

(فَطَّرَتْ) ^(٣) . (بَقِيَّتْ) ^(٤) . وَ(أَبَتْ) ^(٥) . وَ(كَلِمَتْ) :

١٠٠ - أَوْسَطَ ^(٦) الْأَعْرَافِ ^(٧) . وَكُلُّ مَا ^(٨) اخْتَلِفَ جَمْعاً وَفَرْداً فِيهِ : بِالْتَّاءِ عُرِفَ



= و(غافرٍ) بَدَلُهُ، وفي بعض الأصول: (وحرف غافرٍ) بالجذر ^(أ) مضافاً) اهـ .

هذا وقد قال ابن الناظم ص ٢٩٥: «(وأخرى غافر) أي: آخرها» اهـ .

فَتَعَقَّبَهُ الْقَارِي بِقَوْلِهِ ص ٣٠٤: «... وفي غافر: ﴿سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدَّ خَلَّتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكُفْرُونَ﴾ [الآية: ٨٥] وهي آخر السورة، لكن قول ابن المصنّف: «(أخرى غافر) أي: آخرها» غير مستقيم؛ للفرق بين الآخر والأخرى كما لا يخفى على ذوي النهى، ومع ذلك فهو بيانٌ لِمَحَلِّهِ لَا احْتِرَازٌ عَنْ أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ تَعَدُّدِهِ ^(ب)» اهـ .

وقال زكريا الأنصاري ص ١٠٩: «وفي نسخة: وَاخِرُ غَافِرٍ ^(ج)» اهـ، بسكون الراء وجوباً للوزن، وأشار إليها د. أشرف طلعت ص ٤١ .

(١) قال تعالى: ﴿قُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾ [القَصَص: ٩] .

(٢) بتنوينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿وَحَنَّتْ بَعِيرٌ﴾ [الواقعة: ٨٩] .

(٣) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿فَطَّرَتْ اللَّهُ﴾ [الرُّوم: ٣٠] .

(٤) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهُ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هود: ٨٦] .

(٥) بتنوينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿أَبَتْ عِمْرَنَ﴾ [التحریم: ١٢] .

(٦) قال طاش كبري زاده ص ٢٩٦: «ظرف ل(كلمت)» اهـ، وكذا القاري .

(٧) بالنقل والاكْتِفَاءُ بحركة اللام عن همزة الوصل .

(٨) كُتِبَتْ «وكل ما» في بعض الشروح والطبعات هكذا: «وكلما»، وهو خطأ بَيِّنٌ؛ ف«كُلُّ»: مبتدأ ^(د)،

و«ما» اسم موصول في محل جر بالإضافة، ولا يصح نصبه كما عند بعضهم: «وكل ما» .

(أ) عطفاً على «الأنفال» .

(ب) فلفظ «سنت» لم يرد في سورة غافر إلا مرة واحدة .

(ج) لم أجد هذه العبارة في الطبعتين الأخيرين للدقائق المحكمة .

(د) قاله طاش كبري زاده ص ٢٩٦ .

١٧- بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ

- ١٠١ - وَأَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلِ بِضْمٍ إِنَّ كَانَ ثَالِثٌ مِنْ الْفِعْلِ يُضْمُّ
١٠٢ - وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكُسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ ^(١) غَيْرِ ^(٢) اللَّامِ كَسْرُهَا ^(٣)، وَفِي ^(٤):

(١) بالنقل والاكْتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

(٢) قال القاري ص ٣١٠: «(وغير) إما مجرور على أنه نعتُ (الأسماء)، أو منصوب على الاستثناء» اهـ.

وإليك صورتها من نسخة الناظم فكانها بأكثر من حركة: **أَعْيَبِيَّ**.

(٣) المثبت عند البرنابادي ص ١٠١: «كسْرُهُ» ^(١)، وأشار إلى الرواية المشهورة.

(٤) انقسم الشُّرَاحُ هنا بحسب المعنى المراد إلى فريقين:

أحدهما: ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «وَفِيَّ» اسْمٌ بِمَعْنَى «تَامٌ».

قال زكريا الأنصاري ص ١١٤: «(كسْرُهَا) أي: كسْرُ الهمزة فيها (وَفِيَّ) أي: تَامٌ» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٨٩: «... فإنه أراد بذلك أَنَّ كَسْرَهَا فِي الْأَسْمَاءِ تَامٌ، ثُمَّ بَيَّنَّ تِلْكَ

الْأَسْمَاءَ بِقَوْلِهِ: ابْنُ...» اهـ، وقال أيضاً ص ١٩١: «... وفي الثاني ^(ب) الْجِنَاسُ الْمُرَكَّبُ ^(ج)

بين (في) الْمُرَكَّبِ مِنَ الْوَاوِ، (وَفِيَّ) بِمَعْنَى (تَامٌ)» اهـ.

وقال الفضالي ص ٤٣٩: «(وَفِيَّ) أي: تَامٌ» اهـ.

وقال القاري ص ٣١٠: «بتشديد الياء، سَكَنَ وَقَفَاً أَوْ حُفَّفَ فَهُوَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (وَأَفٍ)، أَيْ:

تَامٌ، وَالْمَعْنَى: كَسْرُ الهمزة فِيهَا تَامٌ» اهـ.

وَالْآخَرُ: ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «فِي» حَرْفُ جَرٍّ، وَالْوَاوُ قَبْلَهَا حَرْفُ عَطْفٍ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ شَرْحِ: ابْنِ

الناظم، والمزني، والقسطلاني، وطاش كبري زاده.

قال طاش كبري زاده ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «(وفي الأسماء) خبر مقدم لقوله: (كسْرُهَا)...،

قوله: (وفي ابن) عطف على قوله: (وفي الأسماء)، أي: الكسر في ابن...» اهـ.

(أ) الضمير عائد على الهمز.

(ب) أي: وفي البيت الثاني وهو: «واكسره حال الكسر...».

(ج) الجنس المُرَكَّبُ: هو أن يتفق اللفظان في الحروف والحركات والخط مع اختلاف معناهما بشرط أن يكون

أحدهما تاماً والآخر مركباً مع حرف لا غير.

١٠٣ - (ابن) مَعَ (أَبْنَةَ) ^(١) (أَمْرِي) وَ(أَثْنَيْنِ) وَ(أَمْرَاءَ) وَ(أَسْمَ) مَعَ (أَثْنَيْنِ)



= فَتَعَقَّبَهُ الْقَارِي بِقَوْلِهِ ص ٣١١ - ٣١٢: «وَأَمَّا قَوْلُ الرَّومِيِّ (...). فَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ بَلْ خَطَأٌ مِنْ جِهَةِ الْمَبْنِيِّ وَكَذَا مِنْ طَرِيقَةِ الْمَعْنَى (...)» اهـ، ثُمَّ شَرَعَ فِي تَبْيِينِهِ مَبْنَى وَمَعْنَى. أَمَّا ابْنُ يَالُوشَةَ فَجَزَمَ بِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ حَيْثُ قَالَ ص ٩٨: «... فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: (وَفِي) حَرْفٌ جَرٌّ لَا اسْمٌ، تَأَمَّلْ» اهـ.

وَالْوَاضِحُ مِنْ تَرْقِيمِ د. أَيْمَنُ سُوَيْدٍ أَنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ ص ١١: «...، وَفِي».

وَعَلَيْهِ يَكُونُ «ابْنٌ» فِي الْبَيْتِ الْآتِي:

- بَدَلًا مِنْ «الْأَسْمَاءِ» كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ: زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ، وَالْفَضَالِيُّ، وَالْقَارِيُّ.

قَالَ الْقَارِيُّ ص ٣١١: «فَقَوْلُهُ: (ابْنٌ) بِالْجَرِّ بَدَلٌ مِنْ (الْأَسْمَاءِ) كَمَا قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا، أَوْ عَطَفَ بَيَانٌ وَهُوَ الْأَطْهَرُ؛ فَالْمَرَادُ مِنَ (الْأَسْمَاءِ) الْآتِيَةُ» اهـ.

- أَوْ اسْمًا مَجْرُورًا عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَ «فِي» حَرْفَ جَرٍّ.

(١) إِنْ كَانَ الْمَرَادُ اللَّفْظُ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ فَقَطُّ فَهُوَ بِالْتِئَاءِ الْمَفْتُوحَةِ: ﴿وَمَرِيَمَ أَبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التَّحْرِيمُ:

١٢]، فَإِنَّ كَانَ الْمَرَادُ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَهُوَ بِالْتِئَاءِ الْمَرْبُوطَةِ كَمَا فِي نَسْخَةِ النَّاطِمِ.

وَلَا يَجُوزُ تَنْوِينُهُ كَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الطَّبَعَاتِ.

١٨- بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

- ١٠٤ - وَحَاذِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمَتْ فَبَعْضُ ^(١) الْحَرَكَةِ ^(٢)
- ١٠٥ - إِلَّا يَفْتَحُ أَوْ ^(٣) بِنَصْبٍ، وَأَشِيمُ ^(٤) إِشَارَةً بِالضَّمِّ: فِي رَفْعٍ وَضَمِّ



- (١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وظاهرُ كلامِ ابنِ الحنبلي أنه مبتدأ مؤخر حيث قال ص ١٩١: «(فبعض حركة) يريد: فهناك بعض حركة» اهـ، وكذا ابن يالوشة.
- أما طاش كبري زاده فإنه قال ص ٣١١: «نصب على أنه مفعول لفعل محذوف، أي: أيت (بعض)، وهو مضاف إلى (الحركة)» اهـ، وتبعه القاري.
- وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٤٢.
- (٢) بالتعريف عند: عبدالدائم، وخالد الأزهرى، والمزى، والفضالي، والقاري، والمسعودي، ونسخة الناظم.
- قال القاري ص ٣٢١: «هذا وفي النظم إيطاء^(١) بتكرار (الحركة) وهو عيب» اهـ.
- وهو نص منه أنه بالتعريف لأن الأول كذلك.
- وفي رواية: «فبعض حركة» بالتنكير عند: ابن الناظم، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة.
- (٣) قال القاري ص ٣١٧: «وفي نسخة: وَبِنَصْبٍ» اهـ، بالواو.
- (٤) قال طاش كبري زاده ص ٣١١: «تمييز من (أشيم)» اهـ.
- وقال البرنابادي ص ١٠٤: «منصوب لفظاً مفعولٌ له للفعل» اهـ.

(أ) يُعَدُّ الإيطاء من عيوب القوافي، وهو: تكرر الكلمة نفسها بمعناها في قافية القصيدة الواحدة، دون فصلٍ بينهما بسبعة أبيات فأكثر، ولا يُعَدُّ إيطاءً كونُ إحدى الكلمتين مَعْرِفَةً والأخرى نكرةً.

[خَاتِمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَّى (١) نَظْمِي (٢) «الْمُقَدِّمَةَ» (٣) مِني لِقَارِي (٤) الْقُرْآنِ (٥) تَقَدِّمَهُ (٦)
- ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
- ١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى (٧) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ
- ١٠٩ - أَيْبَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَايٌ» (٨) فِي الْعَدَدِ (٩) مَنْ يُحْسِنِ (١٠) التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ] (١١)



- (١) قال طاش كبري زاده ص ٣١٤: «وفي بعض النسخ: (وَقَدْ أَنْقَضَى)، والأول أصح» اهـ، وكذا القاري. قلت: لا يتزن البيت برواية «انقضى».
- (٢) بتحريك الياء وجوباً للوزن، نصّ عليه: القسطلاني، والفضالي، والقاري.
- (٣) بكسر الدال وفتحها، والكسر أشهر، راجع البيت رقم ٤.
- (٤) قال القاري ص ٣٢٢: «ويجوز أن يكون (قارئ القرآن) مفرداً مراداً به الجنس، أو جمعاً حذف نونه للإضافة» اهـ، راجع البيت رقم ٣.
- (٥) بغير همزٍ كقراءة ابن كثير، راجع البيت رقم ٢٧.
- (٦) ويجوز ضم الدال: «تَقَدِّمَهُ».
- (٧) عند القاري: «أحمد»، وقال ص ٣٢٢: «بتنوين (أحمد) للضرورة، وفي نسخةٍ بدله لفظ (المصطفى) وهو أولى كما لا يخفى» اهـ.
- (٨) في حساب الجُمَّل: القاف = ١٠٠، والزاي = ٧، فالمجموع: ١٠٧.
- (٩) عند عبدالرازق موسى ص ١٠٩: «بِالْعَدَدِ».
- (١٠) رواية «مَنْ يُحْسِنِ» عند: زكريا الأنصاري^(١)، وابن يالوشة، والبرنابادي.
- وفي رواية: «مَنْ يُتَّقِنِ» وهي عند: عبدالرازق موسى، وعلي حسن سليمان، والقرش، ود. محمد شرعي.
- (١١) قال د. أيمن سويد ص ١٣: «البيتان اللذان بين حاصرتين من زيادات بعض العلماء، وليساً من أصل المنظومة» اهـ.
- وانظر الأمرَ وافيّاً في الصفحة الآتية تحت عنوان «خاتمة حول خاتمة الجزرية».

(أ) في الطبعة التي اعتمدها لشرحه: «من يتقن»، وهو خلاف ما في الطبعتين الآخرين لشرحه.

خَاتِمَةٌ حَوْلَ خَاتِمَةِ الْجَزْرِیَّةِ

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَى نَظْمِي «الْمُقَدِّمَةَ» مِئِي لِقَارِي الْقِرَانِ تَقْدِمَةً
 ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
 ١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ
 ١٠٩ - أَبِيئَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَائِي» فِي الْعَدَدِ مَنْ يُحْسِنُ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ]

أ- البيتان ١٠٦ و ١٠٧ مثبتان في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، ولا يجوز الفصل بينهما كما يفعل بعضهم، ولم يُشِرْ إلى شيء بعدهما: ابن الناظم، وخالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده.

ب- أما عبدالدائم فقد اكتفى بهما ثم قال ص ٢٤٤ - ٢٤٥: «ولم يُطع الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ يَصْلِي عَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ لَضِيقِ الْمَقَامِ وَطَلْبًا لِلِاخْتِصَارِ مَعَ قَصِيدَةِ لَدُنْكَ وَعِظَمِ الْأَهْتِمَامِ، وَقَدْ كَمَلْتُهَا بَيْتٍ فِي ذَلِكَ فَتَمَّ النَّظْمُ فَقُلْتُ: على النبي المصطفى المختار^(١) وآله وصحبه الأطهار^(٢)»

ج- وقال زكريا الأنصاري ص ١١٨: «وفي نسخة بعد (والسلام): . . . اه، ودَكَرَ البيتين ١٠٨ و ١٠٩، وكذا ابن يالوشة.

د- ولم يَدَكُرْ ابنُ الحنبلي البيت ١٠٩ البتة كما في شرحه المخطوط، خلافاً لِمُحَقِّقِهِ الَّذِي أَفْحَمَهُ فِي شَرْحِهِ الْمَطْبُوعِ.

ه- وعزا ابنُ الحنبلي والقاري البيت ١٠٨ إلى بعض النسخ، إلا أن القاري أثبت «أحمد» بدل «المصطفى» وأشار إليه.

و- وعن البيت ١٠٩ يقول ابن الحنبلي ص ١٩٨: «. . . لكن لا يخفى أن هذا

(١) بتحريك حرف الرّوي، ولا يجوز إسكانه كما فعل مُحَقِّقُ الطرازات.

(٢) دَكَرَهُ زكريا الأنصاري وشرّحه، وعزاه القاري إلى بعض النسخ، ولعلهما لم يطلعا على عبارة عبدالدائم، ومن الطريف أن يأتي من بعدهما المسعدي ليَعزُوهُ إلى عبدالدائم.

البيت مع مَثَلُوهُ^(١) خارج عن المقدمة بقرينة قوله في صدرهما: وقد تقضى نظمي المقدمة» اهـ.

ز- وعن البيت ١٠٩ يقول د. أشرف طلعت ص ٤٣: «وليس هذا البيت الأخير من الجزرية قَطْعاً؛ إذ لو كان منها لَزَادَتِ الأبياتُ إلى مِئَةِ وثمانٍ، وَلَوْجَبَ أن يقال: أبيتها (قاف) (وحاء) في العدد، إضافةً إلى أن قائلَ هذا البيتِ معروفٌ، وهو الشيخ المقرئ محمد بن أحمد السُّلَيْبِيُّ، نسبةً إلى (مِئَةِ ابن سَلْسِيل) بالقرب من (المَنزَلَة) بمصر، ذَكَرَ ذلك ابنُ غازي في شرحه على الجزرية» اهـ.

ح- وعند الضباع والطبعتين البحرينية والباكستانية الثانية بدلَ البيت ١٠٨: على النبي المصطفى مُحَمَّدًا^(٢) وآله وصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى

ط - وقال د. أيمن سويد ص ١٣: «البيتان اللذان بين حاصرتين من زيادات بعض العلماء، وليس من أصل المنظومة» اهـ.

ي - وأختِمُ بقول زكريا الأنصاري ص ٣١: «وعِدَّةُ أبيتها مِئَةٌ وسبعةٌ على ما في أكثرِ السُّخ، ومِئَةٌ وثمانيةٌ على ما في أقلِّها» اهـ.



(١) في المطبوع: «متلويه»، والتصويب من المخطوط، ومرادُه بَمَثَلُوهُ: البيت ١٠٨ .
 (٢) بنصب «مُحَمَّدًا» على المدح وذلك بقطع النعت؛ احترازاً من أن يقع في القافية إصراف: وهو اختلاف حركة الرَّوِيِّ بين الفتحة وغيرها، وهو من عيوب القوافي.

الفهرس

- ٦ - كلمة الوكيل المساعد لقطاع المساجد
- ٧ - كلمة رئيس لجنة مراجعة المصاحف
- ٩ - أجزاء مُقدِّمة التَّحْقِيقِ
- ١١ - مُفْتَحُ الْكِتَابِ
- ١٤ - الحديث عن «المقدمة الجزرية» لأبن الجزري رَحِمَهُ اللهُ
- ٤٢ - الحديث عن «تحفة الأطفال» للإمام الجمزوري رَحِمَهُ اللهُ
- ٤٧ - ترجمة موجزة لابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ
- ٥٠ - ترجمة موجزة للجمزوري رَحِمَهُ اللهُ
- ٥٥ - مَنْظُومَةُ الْمُقَدِّمَةِ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِي الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ
- ٦٣ - التَّعْلِيْقَاتُ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ الْجَزْرِيَّةِ
- ٦٥ - [مُقَدِّمَةُ «الْجَزْرِيَّةِ»]
- ٧١ - ١- بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ
- ٧٦ - ٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ
- ٨٠ - ٣- بَابُ التَّجْوِيدِ
- ٨٣ - ٤- بَابُ التَّرْقِيقِ
- ٨٥ - ٥- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ
- ٩١ - ٦- بَابُ الرِّئَاءَاتِ
- ٩٢ - ٧- بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ
- ٩٥ - ٨- بَابُ إِدْغَامِ الْمُتَمَائِلِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ
- ٩٦ - ٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

- ١٠- بَابُ التَّحْذِيرَاتِ ١٠٥
- ١١- بَابُ الثُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ ١٠٦
- ١٢- بَابُ أَحْكَامِ الثُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ ١٠٧
- ١٣- بَابُ الْمَدِّ ١١٠
- ١٤- بَابُ مَعْرِفَةِ الْوُفْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ ١١٢
- ١٥- بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ ١١٧
- ١٦- بَابُ التَّاءِ ١٣٠
- ١٧- بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ ١٣٧
- ١٨- بَابُ الْوُفْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ ١٣٩
- [خَاتِمَةٌ «الْجَزْرِيَّةُ»] ١٤٠
- خَاتِمَةٌ حَوْلَ خَاتِمَةِ الْجَزْرِيَّةِ ١٤١
- مَثْنُ تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ وَالْغُلَمَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ ١٤٥
- التَّعْلِيقاتُ عَلَى تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ ١٥١
- [مَقْدَمَةٌ «التَّحْفَةُ»] ١٥٣
- ١- أَحْكَامُ الثُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ ١٥٥
- ٢- حُكْمُ الثُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ ١٥٩
- ٣- أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ ١٦٠
- ٤- أَحْكَامُ لَامِ «أَل» وَوَلَامِ الْفِعْلِ ١٦٢
- ٥- فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ وَالْمُتَجَانِسَيْنِ ١٦٥
- ٦- أَقْسَامُ الْمَدِّ ١٦٦
- ٧- أَحْكَامُ الْمَدِّ [مَعَ الْهَمْزِ وَبِدُونِهِ] ١٦٩

- ١٧١ ٨- أَفْسَامُ أَلَمَدِّ أَلَلَّازِمِ
- ١٧٣ [خَاتِمَةُ «التُّحْفَةِ»] -
- ١٧٤ - حِسَابُ الْجُمَلِ
- ١٧٥ - قائمة مصادر التحقيق
- ١٨٠ - الفهرس